الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENCE

- لبنان في عهدة الشرعية الدولية
- الانتخابات الرئاسية الفرنسية والقطيعة الموعودة في السياستين الداخلية والخارجية
- الثورات المخملية: معبر ومطيّة إلى الهيمنة العالمية

مجلة الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE

العدد الواحد والستّون – تموز 2007

المشهد اللبناني

الموسيقى، كما الشعر، هي الفكرة قبل كل شيء، وهي بالتالي ترتيب الكلمات وتنضيدها وتوضيبها، وإلا ضاع المعنى وعمّمت الفوضى. لو عزف كل موسيقي على هواه، فأهمل من حوله ولم يلتزم مبادئ الفنون، كيف ستكون المقطوعة الموسيقية؟ هل من اليسير في هذه الحال أن يسمع الواحد زميله، أو بالأحرى، هل من اليسير أن يسمع نفسه؟ لا يكفي أن نتأكد من أن العازف يطلق موسيقاه صحيحة أو لا، إنما يجب أن يتآلف مع رفاقه في العزف، فالمقطوعة هي بنت الجماعة، الجماعة المتآلفة المتجانسة التي توزع الأدوار في ما بين أعضائها، والتي تفرض عليهم ان يكون العزف محكوماً بتنسيق الأدوار وحسن توزيعها، وبالحد من التسابق غير المجدي والتنافس الأعمى والميل إلى إلغاء الآخر والاكتفاء بتصرفات فردية يكون في نتيجتها التشويش على الآخرين من دون الانتباه إلى أن ذلك إنما يلغي الأعمال الذاتية أيضاً. «أنه لقاء الطرشان» وإنه مبدأ «عليّ وعلي غيري»، وإنه مبدأ «ومن بعدي الطوفان»...

في القياس على ذلك، ومن خلال مراقبة المشهد اللبناني، هل من الممكن ان نشّبه ما يجري فيه بالفرقة الموسيقية المتجانسة التي ترسل النغم محلّقاً في فضاء الإبداع؟ عازف يرقص ليلاً، وآخر ينفخ صباحاً، وثالث يضرب نهاراً، ورابع يشدّ الأوتار، وخامس يغني، وسادس يقهقه، وسابع ينام...؟! قد يظن العازف، في هذه الحال، أنه يمنع موسيقى جاره من بلوغ إذن المستمع، لكنه ينسى أن موسيقاه هو قبل غيرها لن تصل إلى مكان، وأن الخسارة تصيب من حوله، وأن الضياع عمومي يشمل كل عازف وكل مستمع، والناس أجمعين. ولأن لبنان متأثرٌ بغيره، كما هو مؤثر أيضاً، فإن تلك الفوضى ستنتشر في مكان ومكان، بعد أن كان هذا الوطن مصدر اللحن الأنيق، ومنبت الأخضر المفرح، ومرقد واحات الأمان.

إن المواطن الذي يقف على مسافة واحدة من الجميع، مسؤولاً كان أو غير مسؤول، هو الذي يلاحظ الفوضى الحاصلة، وهو الذي يتحرّق ويتلوّع ويتمنّى أن يرى الانسجام بين الأطراف كافة، وأن يسمع اللحن الصحيح يصدح في الأرجاء. أما المراقب غير المحايد فإنه يفترض أن منتخبه هو العازف الأول، وأن لحن هذا الأخير هو اللحن الأعلى، وأثره هو الأثر الأبقى، فينحاز إليه ويخطّئ الآخرين.

هذا لبنان فائز بالحرية والتنوع، محكوم بازدياد الجهات فيه أربعاً في أربع في أربع، وبذلك كم تفاخر وكم تغنّى أنه ليس بلد الطرف الواحد، أو الرأي الأعزل، أو العزف المنفرد. من هنا فإن ضبط فرقته الموسيقية يحتاج إلى الكثير من التبصّر المعرفي، ومن الوعي الوطني. لكل طرف مكان، إذن، لا يجوز إلغاء أمكنة الآخرين ولا أصواتهم ولا أدوارهم، والمؤسسة العسكرية، التي هي للجميع، ستستمر حاملة هموم الجميع، ساعية إلى معالجتها. هذا واجبها وهذه رسالتها، ولا منّة لها على الوطن الغالي، لكن لها الحق على شعبها بأن يتخذ من مسيرتها عبرة، فيتآلف ويتعاون ويتحد، طالما أنه يشهد لها يوماً بعد يوم بحسن المسير.

العميد الركن صالح حاج سليمان

مدير التوجيه

الفهرست

العدد الواحد والستّون – تموز 2007

لبنان في عهدة الشرعية الدولية ..... **د. شفيق المصري** 5

الانتخابات الرئاسية الفرنسية والقطيعة الموعودة في السياستين الداخلية والخارجية ..... **د. غسان العزّي** 23

الثورات المخملية: معبر ومطيّة إلى الهيمنة العالمية ..... **ليديا سيماكوفا** 59

خلاصة: العلاقات اللبنانية – الأميركية في إطار السياسة الخارجية للولايات المتحدة ..... **العميد الركن المتقاعد نزار عبد القادر** 97

خلاصة: السياسة الأميركية تجاه لبنان: عقبات وتوقعات ..... **روديارد قازان** 98

لبنان في عهدة الشرعية الدولية

د. شفيق المصري *

يحظى لبنان برعاية متواصلة من قبل الأمم المتحدة منذ إنشائها[1] تأكيداً، في ذلك، لحرصها على استقلاله السياسي ووحدته الإقليمية. وكانت الأمم المتحدة، لدى أول تجربة خاضها لبنان في حرب فلسطين 1948، قد دعت إلى عقد اتفاقية الهدنة بينه (وبين دول أخرى أيضاً) وإسرائيل، ثم ضمنت هذه الاتفاقية بموجب قرار مستند إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة [2].

وحرصت المنظمة الدولية على أن لا يصار إلى تعديل اتفاقية الهدنة ذاتها في المادتين الأولى والثالثة منها إلا بموافقة مجلس الأمن الدولي لأنهما تتعلّقان بمسألة السلم الأهلي والأمن الدوليين.

* أستاذ القانون الدولي المحاضر في الجامعة الأميركية وفي الجامعة اللبنانية - الأميركية وفي كلية الحقوق - الجامعة اللبنانية.

1. ذلك لأن المادة 78 من ميثاق الأمم المتحدة أكدت على منح لبنان (وغيره من ذوي الأوضاع المشابهة) حق العضوية الكاملة في المنظمة الدولية على الرغم من وجود الجيش الفرنسي فيه آنذاك.
2. وهو القرار 62 الذي صدر في 1948 وأكد على أن تكون الهدنة دائمة لا يجوز تخطيها، وأن تتلاءم القوات المسلحة في حجمها وسلاحها ومهامها الدفاعية معها.

وكان للأمم المتحدة، بعد ذلك، مسيرة طويلة في التأكيد المتواصل على استقلال لبنان ووحدة أراضيه.

ويمكن لنا، في هذا المجال، أن نوزّع هذه القرارات الدولية الضامنة إلى المجموعات الآتية وفقاً لدورها والمتعلقة بمناسبات متتابعة:

1 - المجموعة الأولى: من القرار 262/1968 إلى القرار 374/1974:

تميَّزت هذه المجموعة من القرارات بإرساء الأسس القانونية الدولية الضامنة للبنان ومنها:

أ - إن القرار 262 الذي صدر عن مجلس الأمن في نهاية العام 1968 أكد على أهمية اتفاقية الهدنة وإدانة الاعتداء الإسرائيلي على مطار بيروت الدولي، وأقرَّ للبنان الحق في التعويض عن الضرر الذي لحق به نتيجة الاعتداء الإسرائيلي الذي كان مخططاً له ومعداً بإتقان وذا حجم واسع. وكان هذا القرار مرجعاً قانونياً استند إليه مجلس الأمن تكراراً.

ثم توالت القرارات الدولية ومنها 1969/270 و1970/285 وصولاً إلى القرار 1974/347، وكلها تؤكد على احترام اتفاقية الهدنة والانسحاب من «الأراضي اللبنانية».

ولعل أهمية تلك القرارات تتمثَّل في:

- أنها أصرَّت على الفاعلية القانونية الملزمة لاتفاقية الهدنة، ودحضت بالتالي المزاعم الإسرائيلية التي اعتبرت الاتفاقية لاغية بعد «اتفاق القاهرة» للعام 1969 بين لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية. فكانت هذه القرارات عاصمة للاتفاقات وحامية لإلزاميتها القانونية.

- أنها حرصت أيضًا على وجوب الانسحاب الإسرائيلي الكامل والفوري

وغير المشروط من «الأراضي اللبنانية». وكانت هذه «الأراضي» تشمل مزارع شبعا اللبنانية المحتلة. والواقع أن القرار 347 الذي صدر عشية تنفيذ قرار فك الاشتباك بين سوريا وإسرائيل[3] أكّد من جديد على وجوب الانسحاب الإسرائيلي من هذه الأراضي اللبنانية المحتلة. وكان يقتضي، بناءً على ذلك، أن توظف الحكومة اللبنانية هذه القرارات في سياق إثبات الهوية اللبنانية لمزارع شبعا المحتلة.

2 - المجموعة الثانية: وهي التي بدأت مع القرارين 425 و426 للعام 1978 وتواصلت حتى القرار 520 للعام 1982.

أهمية هذه القرارات الدولية يمكن تلخيصها بالآتي:

أ- إن القرار 425 كان واضحاً في وجوب الانسحاب الإسرائيلي من كل الأراضي اللبنانية حتى الحدود المعترف بها دولياً. ولم يكن هذا القرار عادياً وإن جاء تحت الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان UNIFIL من أجل مراقبة الانسحاب الإسرائيلي وفرض مساحة من السلم والأمن الدوليين، وتسليم الحكومة اللبنانية السلطة الكاملة على الأراضي اللبنانية.

ب- أما القرار الثاني الذي لا يقل أهمية في تلك الأثناء فكان القرار 426 الذي أوضح كيفية تطبيق القرار 425 على الأرض، وحرص على وجوب الانسحاب حتى الحدود الدولية[4]، وعلى وجوب إبقاء مراقبي الهدنة بعد

3. كان مجلس الأمن قد رحب بالاتفاق السوري-الإسرائيلي وقرر نشر قوات مراقبة فض الاشتباك بينها في القرار 350 في 1974/5/31 والمعروف أن هذا الإتفاق أدخل مزارع شبعا في دائرة عمليات هذه القوات في حين أن القرار 347 صدر قبل شهر فقط أي في 1974/4/24 وطالب «بإدانة خرق إسرائيل لسيادة لبنان وسلامة أراضيه».

4. نصت المادة الخامسة من اتفاقية الهدنة أن خط وقف إطلاق النار هو خط الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين ذاته. أي أن هذا الخط هو الذي تم الاتفاق عليه من العام 1923 وجرى تأكيده في الدستور للعام 1926، أنظر بصدد حدود لبنان: عصام خليفة، الحدود اللبنانية-السورية.

انسحاب قوات الأمم المتحدة ذاتها. وهذا يعني التأكيد على الطابع الأمني في كل هذه الإجراءات وعلى العودة، بعد الانسحاب، إلى هذه الهدنة بين لبنان وإسرائيل، والمعروف أن اتفاق الهدنة لا ينهي حالة الحرب بين الدولتين[5].

ج- القرار 1980/467 الذي أكد على مضمون القرارين 425 و426 وأضاف مفهوماً جديداً لحق الدفاع عن النفس، فاعتبر أن حق قوات اليونيفيل في دفاعها عن نفسها يشمل أيضا التصدي لكل محاولة تسعى بالقوة إلى تعطيل المهمة التي انتدبت من أجل تنفيذها. والواقع أن القرار 1701 الذي صدر العام 2006 أكد على هذا المفهوم المتطور للدفاع عن النفس[6].

د- القرار 1982/509 الذي أكد على الأمر ذاته، ولكنه أضاف أيضاً إلى مضمون القرار 425 وجوب الانسحاب الإسرائيلي الفوري وغير المشروط immédiate et inconditionnel من لبنان حتى الحدود المعترف بها دولياً. وعلى أساس هذا القرار 509 كان من المنتظر أن تقوم الحكومة بقراءته ومن ثم التزام القرار 425 في ضوء ما ورد في القرار 426 من جهة والقرار 509 من جهة أخرى.

هـ- القرارات 512 و513 و515 للعام 1982 التي طالبت إسرائيل على أثر محاصرتها بيروت العام 1982 بضرورة التزام اتفاقية جنيف الرابعة (للعام 1949) والمتعلقة بحماية المدنيين (اللبنانيين) الواقعين تحت الاحتلال الإسرائيلي آنذاك. وهذه هي المرة الأولى التي يستند فيها مجلس

5. أنظر: Von Glahn, **Law among Nations,** P 611-613

6. أنظر القرار كاملاً في: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي-الإسرائيلي، المجلد الثاني: ص 282-283. والواقع أن اليونيفيل لم تقم سابقاً بممارسة هذا الحق المتطور على الرغم من حالات متكررة في منع تنفيذ هذه الجريمة من قبل إسرائيل.

الأمن الدولي تكراراً إلى هذه الاتفاقية ووجوب تطبيقها. وهذا يعني أن لبنان يستطيع لدى تقديم أي شكوى بحق إسرائيل أن يستند - من جملة وسائل الإثبات التي يعتمدها - إلى أحكام هذه الاتفاقية وآثارها القانونية.

و- القرار 1982/520 الذي أخذ المجلس علماً بموجبه بـ «تصميم لبنان على ضمان انسحاب جميع القوات غير اللبنانية من لبنان». ثم أكد المجلس، في هذا القرار، على ضرورة «الاحترام الدقيق لسيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي، في ظل السلطة الوحيدة والحصرية للحكومة اللبنانية من خلال الجيش اللبناني في سائر أنحاء لبنان»[7].

وبذلك نلاحظ الاتجاه العام والمؤكد تكراراً من قبل مجلس الأمن الدولي في رعاية الاستقلال اللبناني وحمايته ووحدته الإقليمية. كذلك نلاحظ أن هذا الاتجاه لا يشكل جزءاً من الماضي وإنما ما يزال موضع التأكيد ذاته من قبل مجلس الأمن وصولاً إلى القرار 2006/1701 كما سنرى.

3 - المجموعة الثالثة: قرارات الجمعية العامة

إن الرعاية الدولية للبنان لم تقتصر في الواقع على قرارات مجلس الأمن وحده مع العلم بأن هذه القرارات الدولية ملزمة بحد ذاتها وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وإنما شاركت الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذه الرعاية أيضا. ولعل من المفيد، هنا، التذكير بثلاثة قرارات صدرت عن هذه الجمعية لمصلحة لبنان إما مباشرة أو غير مباشرة. وهذه القرارات الثلاثة ملزمة قانونياً أسوة في ذلك بقرارات مجلس الأمن.

أ - القرار 3314 الذي صدر عن الجمعية العامة في 1974/12/14 وقضى

7. أنظر القرارات 509 و512 و513 و515 و520 كاملة في: قرارات المم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي-الإسرائيلي المجلد الثالث ص350 و351 و354 و355.

بتعريف العمل العدواني act of aggression الوارد ذكره في المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة. ويمكن اعتبار هذا القرار ملزماً لأنه أتى في الواقع، كتفسير مرجعي authoritative interpretation لمادة ملزمة في القانون الدولي. كذلك فإن محكمة العدل الدولية أعتبرت أن بعض فقرات هذا القرار يشكل مضموناً لقاعدة عرفية تحرص على السيادة الوطنية للدولة.

ولعل أهمية هذا التعريف للعمل العدواني أنه شمل، في رأي القرار ذاته، وبالإضافة إلى الاعتداء العسكري المباشر وغير المباشر:

- حصار موانئ الدولة وشواطئها من قبل القوات العسكرية لدولة أخرى.
- قيام دولة ما بأي عملية عسكرية وإن كانت مؤقتة أو جزئية ضد دولة أخرى، أو أي احتلال لهذه الدولة أو لأي قسم منها.
- واعتبار مثل هذا العمل جريمة ضد السلم الدولي. وهو عمل يثير المسؤولية الدولية للدول المعتدية[8]. وبالتالي فإن لبنان معني بهذا التعريف وإمكان توظيفه لدى تقديم أية شكوى ضد إسرائيل بسبب حصارها المفروض على لبنان طوال أشهر العام 2006، بعد حربها المدمرة ضده.

ب - القرار الرقم 123/37 تاريخ 1982/12/16 المتعلق بـ«إدانة سياسات إسرائيل في الأراضي المحتلة والمطالبة بانسحابها الكامل منها وإدانة مجازر صبرا وشاتيلا في لبنان والدعوة إلى استعادة السلطة للدولة اللبنانية على أراضيها».

وكانت الجمعية العامة قد قررت، بخلاصة هذا التقرير الجريء، وبعد الاستنتاج «إن إسرائيل ليست دولة عضواً محبة للسلام».

8. راجع القرار كاملاً في: International Instruments of the U.N p 334-335

- الامتناع عن إمداد إسرائيل بأي أسلحة وعن اقتناء أي أسلحة منها.
- وقف المساعدات الاقتصادية والمالية والتكنولوجية لها.
- قطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية والثقافية معها.
- وعزلها عزلاً تاماً في جميع الميادين.

على أن الأكثر أهمية مباشرة بالنسبة إلى لبنان، هو مضمون الفقرة «د» من القرار ذاته حيث:

- تدين (الجمعية العامة) بأشد لهجة المذبحة الكبيرة التي تعرض لها الفلسطينيون المدنيون في مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين الفلسطينيين في لبنان.
- تقرر أن المذبحة عمل من أعمال إبادة الأجناس Genocide.

ويجدر بالإشارة، هنا، أن هذه الفقرة من القرار حظيت بأكثرية 123 صوتاً مع القرار في مقابل لا أحد ضده.

وإذا ما تقرر رفع أي شكوى لبنانية ضد إسرائيل أمام أي محفل دولي فإن هذا القرار يشكل عنصراً أساسيًا عن وسائل الإثبات لديه سواء لجهة اعتبار إسرائيل دولة غير محبة للسلام، أو لجهة ارتكابها أو مشاركتها أو إمرتها لجريمة الإبادة.

هذا مع العلم إن جريمة إبادة الأجناس من الجرائم التي يعاقب عليها القانون الدولي. وهي، بالتالي، لا تسقط بمرور الزمن[9].

ج - القرار الرقم 22/50 ج في 1996/4/25 المتعلق بمجزرة قانا، وفيه:

9. وذلك بموجب الاتفاقية الدولية الصادرة في 1968/11/26. وهذا يعني أن إسرائيل تبقى مسؤولة عن هذه الجريمة كدولة، كما يبقى الإسرائيليون المتورّطون بها مسؤولين جزائياً كأفراد، وذلك بصرف النظر عن تاريخ ارتكابها. راجع الاتفاقية الدولية: مجموعة صكوك دولية (الأمم المتحدة) ص 136-141

«تدين الجمعية العامة الهجمات العسكرية الإسرائيلية على السكان المدنيين في لبنان، لا سيما على قاعدة الأمم المتحدة في قانا، مما يمثل انتهاكاً لقواعد القانون الإنساني الدولي المتعلقة بحماية المدنيين، وتعرب عن قلقها الشديد وعن حزنها لما حدث من خسائر في الأرواح وإصابات بالغة في صفوف الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال...». ثم تابعت الجمعية العامة في القرار ذاته بالتأكيد على أنه «يحق للبنان أن يحصل على التعويض المناسب لما لحقه من دمار، وإن إسرائيل ملزمة دفع ذلك التعويض».

واستناداً لذلك فإن اهتمام الجمعية العامة، بأكثرية أعضائها، لم تكتف بالإدانة والاتهام وحسب وإنما طالبت بإقرار حق لبنان في التعويض عن الأضرار التي لحقت به.

4 - المجموعة الرابعة: القرارات 1559 و1680 و1071:

أ- القرار 1559 في 2004/9/2. وقد تعرَّض، في الحياة السياسية اللبنانية إلى الكثير من الجدل والتجاذب والخلط بين المضمون القانوني والتأويل السياسي. وكانت الحكومة اللبنانية، حيال هذا الخلط، على وضع متأرجح من التردد والرفض[10] ومن ثم القبول.

وبإزاء ذلك كله يمكن إبداء بعض الملاحظات الآتية:

- إن جميع قرارات مجلس الأمن ملزمة وفقاً للمادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة والتي تنص على أن «يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق، وإذا كانت أي دولة تعلن رفضها

10. كان الأمين العام للخارجية اللبنانية آنذاك قد طالب بسحب مشروع هذا القرار في حينه لأنه اعتبره تدخلاً في شؤون لبنان الداخلية ولأنه يسيء في رأيه إلى علاقات الصداقة بين لبنان وسوريا. أنظر التفاصيل في وقائع جلسة مجلس الأمن رقم 5028 في 2004/9/2 على الموقع الإلكتروني لمجلس الأمن.

الانصياع إلى قرار دولي مستند إلى الفصل السادس من الميثاق (كما هي حال القرار 1559) فإنها لا تضمن عدم وقوعها في قبضة الفصل السابع منه».

- إن مجلس الأمن ليس بحاجة إلى شكوى أي دولة أو إلى نزاع بين دولتين لكي يتحرك. فهو قد يتحرك من تلقاء نفسه إذا شعر أن ثمة وضعاً Situation معيناً يستدعي المعالجة من قبل المجلس قبل أن يتفاقم إلى نزاع خطير. وهذا أمر يقرره المجلس ذاته.

- إن الفرصة أمام الحكومة اللبنانية كانت متاحة خلال الشهر الأول لصدور القرار - أي قبل تحديد كل عباراته من قبل الأمين العام وموافقة المجلس على هذه التحديدات - لكي توضح أن المقصود بالقوات المسلحة غير اللبنانية الجانب السوري وكذلك الإسرائيلي. كذلك كانت الفرصة متاحة لكي تفرق الحكومة اللبنانية بين الميليشيات غير اللبنانية وبين المقاومة اللبنانية المشروعة طالما أن ثمة احتلالاً لبعض الأراضي اللبنانية في شبعا. والفرصة متاحة أيضاً لرفض كلمة تفكيك disbanding حزب الله طالما أنه يمثّل شريحة كبيرة من اللبنانيين، وله نواب ممثلون في المجلس النيابي اللبناني. ولكن هذه الملاحظات لا تغيِّب الضمانات الأساسية التي وفّرها القرار 1559 للجانب اللبناني ومنها.

- دعمه القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي.

- تأكيده على احترام هذه السيادة تحت السلطة الحصرية والوحيدة للحكومة اللبنانية.

- وهذه الضمانة التي لحظها القرار جاءت في الواقع، تأكيداً لما ورد في وثيقة الوفاق الوطني (اتفاق الطائف) التي أكدت «بسط سيادة الدولة على جميع

أراضيها ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً». وقد سبق لوثيقة الطائف هذه أن أكدت على «الإعلان عن حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها للدولة اللبنانية»[11].

ب- القرار 1680 في 2006/5/17 وقد تمثلت أهميته بـ:

- أنه، بعد تأكيد سيادة لبنان واستقلاله ووحدته، رحَّب ودعم الحوار الوطني اللبناني الذي كان منعقداً حينذاك. وأبدى ارتياحه للبنود التي تم التوصل إلى إعلانها من قبل المتحاورين ولا سيما تلك المتعلقة بالمحكمة الدولية، والعلاقات الدبلوماسية اللبنانية - السورية، وتحديد ومن ثم ترسيم الحدود عند مزارع شبعا، ونزع السلاح الفلسطيني خارج المخيمات. وهذا الأمر يعني أن البنود التي أعلنها مؤتمر الحوار الوطني في حينه باتت مدعومة بهذا القرار الذي منحها منذ ذلك الحين صدقية دولية ملزمة مبدئياً، وليست مجرد اتفاقات داخلية ظرفية.

- أنه شجع الحكومة السورية على التجاوب مع طلب الحكومة اللبنانية في تحديد الحدود المشتركة بينهما ولا سيما في الجنوب. كذلك شجع الجانب السوري على التجاوب مع الطلب اللبناني في إنشاء العلاقات الدبلوماسية بينهما. وكان مجلس الأمن مدركاً تماماً أن هذه العلاقات تنشأ بالقبول المتبادل بين الدولتين[12] ولهذا استخدم «التشجيع» من دون أن يطلب ولا يقرِّر.

- وطالب، من ثمَّ، الحكومتين اللبنانية والسورية بضبط الحدود ووقف

11. راجع النص كاملاً في «وثيقة الوفاق الوطني» منشورات مجلس النواب اللبناني، ص 15-17.
12. تنص المادة الثانية من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية على
"The establishment of diplomatic relations between states of permanent diplomatic missions takes place by mutual consent" see: basic documents in international law and world order p 51-55

عمليات التهريب ... الخ.

المهم أن القرار 1680 جاء في سياق المناخ الحواري الذي كان سائداً وكرّس، لذلك، بنود هذا الحوار دولياً وأعلن حرصه على توطيد علاقات حسن الجوار بين لبنان وسوريا. والمعروف أن هذه العلاقات تستقيم، عادة، بإنشاء علاقات دبلوماسية واحترام الضوابط والحدود التي تسودها.

ج- القرار 1701 في 2006/8/11.

يشكل هذا القرار المرجع الأبرز في تأكيد سيادة لبنان وحماية استقلاله السياسي ضمن حدوده المعترف بها دولياً. وعلى الرغم من بعض النقاط الملتبسة التي تضمنها هذا القرار لجهة إمكان الاستفادة الإسرائيلية منه في وضع حربها على لبنان في سياق الدفاع عن النفس، وعدم حسمه في ضرورة وقف إطلاق النار، فإن لهذا القرار رصيداً كبيراً من النقاط الإيجابية لمصلحة لبنان ومنها:

- حرص القرار 1701 على تأكيد وحدة لبنان الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته الوطنية ضمن حدوده المعترف بها دولياً.
- تأييد القرار للنقاط السبع التي أعلنها رئيس الوزراء اللبناني ولا سيما تلك التي تؤكد على سلطة الحكومة اللبنانية (السياسية والعسكرية) على كامل أراضيها وضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية والمقترحات التي قدمها بصدد مزارع شبعا اللبنانية المحتلة.
- تعزيز قوات اليونيفيل في عددها وعتادها ومهامها من الليطاني حتى الخط الأزرق، وتكليفها مساعدة السلطات اللبنانية إذا طلبت هذه السلطات ذلك في ضبط حدودها الأخرى لمنع التسلل غير القانوني للأفراد وتهريب

الأسلحة(13).

- تأكيد القرار (وهذا من جملة النقاط السبع كذلك) على احترام اتفاق الطائف واتفاق الهدنة وتأييدهما. والمعروف أن هذين الاتفاقين يشكلان الركنين الأساسيين في سياق الاستقرار اللبناني الداخلي من جهة والصراع اللبناني الإسرائيلي من جهة ثانية.

- دعوة المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات فورية لمدّ الشعب اللبناني بالمساعدة المالية والإنسانية... وإعادة فتح المطارات والموانئ تحت سلطة حكومة لبنانية... ومن ثم تقديم المزيد من المساعدة في المستقبل للإسهام في تعمير لبنان وتنميته.

- التأكيد على أهمية وضرورة تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط استناداً إلى القرارين 242 و338.

5 - المجموعة الخامسة: القرارات الدولية المتعلقة بالمحكمة ذات الطابع الدولي

كانت حيثيات القضاء الجنائي الدولي مدفوعة بالحرص على الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان وتحقيق العدالة الجنائية الدولية. واستجابة لهذه الحيثيات صدرت اتفاقية روما العام 1998 التي أسست المحكمة الجنائية الدولية ولحظت صلاحيتها للنظر بأربعة أنواع أو مجموعات من الجرائم الدولية: جريمة الحرب والجريمة ضد الإنسانية وجريمة الإبادة والأعمال

13. تنص الفقرة 14 من القرار 1701 على أن مجلس الأمن: يطالب حكومة لبنان بتأمين حدوده وغيرها من نقاط الدخول لمنع دخول الأسلحة أو ما يتصل بها من عتاد إلى لبنان من دون موافقتها، ويطلب إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وفق ما أذنت به الفقرة 11 مساعدة حكومة لبنان لدى طلبها ذلك.

العدوانية[14]. ومع تأسيس هذه المحكمة الدولية اكتملت مقوِّمات العدالة الجنائية الدولية في قانونها وآليتها.

ولكن هذا الإنجاز كان مسبوقاً، في الواقع، بمحاكم دولية متخصِّصة بمكان وزمان معينين كمحكمة يوغو سلافيا السابقة في العام 1993، ومحكمة رواندا في العام 1994. كذلك تم تشكيل بعض المحاكم المختلطة في كمبوديا وسيراليون.

أما المحكمة ذات الطابع الدولي Tribunal of International Character فقد أنشئت مبدئياً بموجب القرار 2005/1644 الذي صدر بناء على طلب الحكومة اللبنانية واستند إلى الفصل السابع الذاتي الإلزام من ميثاق الأمم المتحدة.

الواقع أن مرحلة تأليف هذه المحكمة وردت ضمن العمليات القانونية المتدرجة التي اعتمدها مجلس الأمن وهي:

أ- إن المجلس الدولي أصدر في اليوم التالي لاغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه بياناً رئاسياً اعتبر فيه أن الجريمة «عمل إرهابي»، وثابر على هذا التوصيف القانوني في المراحل اللاحقة كافة. وكان القراران 2001/1373 و2004/1566 وهما مستندان إلى الفصل السابع أيضا قد اعتبر إن «الإرهاب» يشكل «تهديداً للسلام والأمن الدوليين». والمعروف أن المادة 39 -

14. تنص المادة الخامسة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (في فقرتها الأولى) على أن يقتصر اختصاص المحكمة على أشدّ الجرائم خطورة موضع اهتمام المجتمع الدولي بأسره. وللمحكمة بموجب هذا النظام الأساسي اختصاص النظر في الجرائم التالية:
أ- جريمة الإبادة الجماعية
ب- الجرائم ضد الإنسانية
ج-جرائم الحرب
د-جريمة العدوان
أنظر: محمود شريف البسيوني، **وثائق المحكمة الجنائية الدولية**، ص10.

وهي مدخل الفصل السابع - تفترض أن يتحرَّك مجلس الأمن - ضمن مسؤوليته الرئيسة - لمعالجة حالة تهديد السلام أو انتهاكه وحصول العمل العدواني.

وبذلك، فإن مجلس الأمن أصدر في هذه المرحلة قرارين مستندين إلى الفصل السابع: القرار 2005/1636 الذي عزَّز صلاحية اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق والقرار 1644 الذي أقرّ المحكمة ذات الطابع الدولي[15].

وكان المقصود بهذه التسمية أن المحكمة المطلوبة تحفظ شراكة الجانب اللبناني فيها أي في وجود قضاة لبنانيين من جهة، ومراعاة القوانين اللبنانية من جهة ثانية. ولكنها تكون دولية في مرجعية تشكيلها، ومشاركة قضاة دوليين فيها، ومكان وجودها خارج لبنان، وأولوية أحكام القانون الدولي ومعاييره في سياق أعمالها.

ب- وكان الأمين العام للأمم المتحدة قد رفع تقريره إلى مجلس الأمن بناء على طلب هذا الأخير، وذلك في 2006/3/21 وأوضح عدداً من النقاط الأساسية في هذا الإطار بحيث وافق المجلس عليها من دون أي تحفظ ومنها:

- إن محكمة وطنية (لبنانية) غير قادرة وحدها، على القيام بدراسة هذا الملف المعقد. كما أن إنشاء محكمة دولية بكاملها قد تبعد المسؤولية اللبنانية عن التحقيق والمحاكمة والحكم. لذلك يبدو من المناسب إنشاء محكمة مختلطة تجمع بين المسؤوليتين اللبنانية والدولية. وبذلك يمكن تفعيل هذه المحكمة من خلال اتفاق ثنائي بين لبنان والأمم المتحدة.

- إن الفكرة المحورية، هنا، تتمثل في وجوب احترام الثقافة القانونية

15. أنظر هذه القرارات كاملة (مترجمة إلى العربية) في: المحكمة ذات الطابع الدولي الخاصة بلبنان، إصدار المركز العربي للمعلومات، العدد 38، ص 10 القرار 1373، ص 14 القرار 1566، ص 21 القرار 1595 (تشكيل لجنة التحقيق)، ص37 القرار 1636 ص48 القرار 1644.

اللبنانية من خلال تطبيق بعض القوانين اللبنانية أمام هذه المحكمة. ولكن ذلك لا يحول دون اعتماد أولويات القانون الدولي كما لا يحول دون الإفادة من القواعد الإجرائية وأدوات الإثبات التي اعتمدتها المحاكم الدولية الأخرى.

ولذلك صدر القرار 1757 عن مجلس الأمن مستنداً إلى الفصل السابع ومؤكداً على نظام هذه المحكمة كما ورد في الاتفاقية الثنائية بين الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة وذلك بعد تعذر إبرامها من قبل السلطة الإشتراعية اللبنانية.

ج- ولعل أهمية القرار 1757 في 2007/5/30 تتمثَّل في عدة وجوه واعتبارات أهمها:

- إن هذا القرار لم يتضمن أي بند عقابي من بنود الإجراءات الزاجرة التي يشير إليها عادة الفصل السابع، وإنما فرض إلزامية قانونية كاملة لنظام المحكمة ليس على لبنان وحده وإنما على الدول الأخرى كافة من دون أي استثناء.

- إن هذا القرار (1757) يفسح في المجال أمام المساهمة اللبنانية في إقرار العدالة الجنائية الدولية لأنه أكد على حرفية الاتفاقية الثنائية التي أقرَّت نظام المحكمة من دون أي تعديل.

- إن هذه المحكمة تشكل آلية زاجرة ورادعة بالوقت نفسه. فهي ستُخضِع مرتكبي هذه الجريمة والجرائم الأخرى المرتبطة بها للعقاب المناسب. وهي، من جهة ثانية، ستشكل رادعاً لارتكاب مثل هذه الجرائم وتمنع ارتكابها باسم القانون الدولي في المستقبل. ولهذا السبب يمكن أن تصبح

هذه المحكمة نموذجاً مستقبلياً لمجاسبة مرتكبي الإرهاب الدولي في العالم ومعاقبتهم.

- ولعل الأهمية الأخرى -الشاملة- لهذا القرار (1757) أنه أكد، وعلى مستوى الفصل السابع الآن، على «الدعوة إلى الاحترام الصارم لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت السلطة الوحيدة والحصرية لحكومة لبنان».

وإذا كان مجلس الأمن الدولي قد حرص منذ العام 1978، على الأقل، على السيادة والوحدة والاستقلال اللبناني (بموجب القرار 425) ولم ينقطع يوماً عن هذا الحرص المتكرر، إلا أن التأكيد الدولي ذاته ارتقى قانونياً، اليوم، إلى مستوى الفصل السابع الملزم الدول كافة.

وهذا يعني إن هذه «السلطة الوحيدة والحصرية» لحكومة لبنان على كامل إقليمها انتقلت من إطار الدعوة المبدئية إلى الموجب القانوني الملزم. وبذلك يلتقي القرار 1757 مع القرار 1701 حول مزيد من التشديد القانوني الملزم.

وإذا كان القرار 1701 قد وفّر الآلية العملانية - العسكرية لضمان هذا الاستقلال والسيادة من خلال تعزيز اليونيفيل ومساعدتها للجيش اللبناني، فإن القرار 1757 وفرّ الإلزامية القانونية الذاتية والشاملة لهذا الأمر من خلال هذه المشاركة القضائية والحفاظ على صدقية النظام القضائي ومساهمة لبنان في إقرار العدالة الجنائية الدولية.

الانتخابات الرئاسية الفرنسية والقطيعة الموعودة في السياستين الداخلية والخارجية

د. غسان العزّي*

مقدمة

على الرغم من الصلاحيات الواسعة التي يملكها رئيس الجمهورية الفرنسي بمفرده، إضافة إلى تلك التي يتقاسمها مع الحكومة والبرلمان، ومع كونه بات ينتخب مباشرة من الشعب منذ التعديل الدستوري العام 1962، فإنه لا يمكن تصنيف النظام السياسي الفرنسي بأنه رئاسي، ذلك أن السلطة التشريعية، بمجلسيها (الشيوخ والهيئة الوطنية)، تملك صلاحيات التشريع ومنها تنبثق الأغلبية الحاكمة، وبالتالي الحكومة التي إذا لم تكن من التيار السياسي الذي ينتمي إليه أو يتزعّمه الرئيس، يمكن لها أن تقيّد عمله بالكثير من السلاسل الدستورية والسياسية، كما حصل في إبان رئاستي ميتران وشيراك. من هنا، يمكن القول إن فوز المرشح في الانتخابات الرئاسية لا يصبح مكتملاً إذا لم يتبعه استحواذ على أكثرية نيابية مريحة تولد من رحمها حكومة تنسجم مع

* أستاذ العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية

رئيس الجمهورية.

يجري انتخاب رئيس الجمهورية الفرنسي وفقًا للنظام الأكثري أو الأغلبي، إذ يفوز منذ الدورة الأولى من يحصل على الغالبية المطلقة من أصوات المقترعين، وتجري دورة ثانية نهار الأحد ما بعد التالي، أي بعد أسبوعين تماماً من الأولى، تنحصر فيها المنافسة بين المرشحين اللذين نالا العدد الأكبر من الأصوات في الدورة الأولى. ويغدو رئيسًا للجمهورية من يحصل على العدد الأكبر من أصوات المقترعين في الدورة الثانية[1].

وللحد من عدد المرشحين، لا سيما أولئك الذين لا وزن شعبياً أو سياسياً لهم، يفرض القانون أن لا يستحوذ على صفة المرشح إلا من ينجح في جمع خمسماية توقيع من قبل ممثلين منتخبين من الشعب على الصعيدين الوطني والمحلي، موزّعين على ثلاثين محافظة، شريطة ألاّ تتجاوز تواقيع كل محافظة عُشر التواقيع المطلوبة. كما يخسر المرشح رسم الضمانة الذي يدفعه إذا لم يحصل على نسبة الخمسة في المائة على الأقل من أصوات المقترعين. وقد نجحت هذه الطريقة في الحد من عدد المتبارزين للوصول إلى الإليزيه والذين بلغ عددهم عشرة العام 1981، وتسعة في كل من العامين 1988 و1995، ثم ستة عشر العام 2002، واثني عشر في الانتخابات الأخيرة.

وتخضع الحملة الإنتخابية لقوانين منظمة للإنفاق المالي والمساواة بين المرشحين لجهة الدعايات الإعلامية. وتقع تحت رقابة المجلس الدستوري

1. Cf Jean -Claude ACQUAVIVA **"Droit constitutionnel et institutions politiques"** 2éme éd.Dunod,Paris 1994. et Philippe ARDANT **"Institutions politiques et droit constitutionnel"** 6ème éd. LGDJ,Paris 1993 et du même auteur **"les institutions de la 5ème république"**, éd.Hachette,Paris 1993.

والمجلس الأعلى لوسائل الاعلام المرئية والمسموعة ولجنة التحقق من صحة سبر الآراء ولجنة وطنية مؤلفة من خمسة أعضاء من كبار القضاة.

وبعيداً عن الغوص في تحليل دستوري وقانوني للانتخابات الرئاسية الفرنسية أو لصلاحيات الرئيس ومهامه ومسؤوليته السياسية وحصانته بعد هذه الانتخابات، ولا سيما أن الذي فاز فيها حمل شعار القطيعة مع السياسات التي كانت سائدة إلى اليوم.

وبعد قراءة سريعة وهادئة للحقبة الشيراكية المنصرمة، سوف نحاول قراءة ما بين سطور المعركة الانتخابية نفسها عبر المرشحين، والرهانات، والمفارقات، والدروس المستفادة من الدورتين، مع تسليط الأضواء على مكانة السياسة الخارجية في الجدل الانتخابي، والتساؤل حول مقدرة المرشح الفائز على الوفاء بالوعد الذي قطعه أمام الناخبين بالتغيير وأحياناً القطيعة مع ما كان سائداً.

قراءة سريعة في الحقبة الشيراكية المنصرمة

غادر الرئيس شيراك قصر الإليزيه بعد إقامة فيه دامت إثني عشر عاماً هي عمر ولايتين رئاسيتين، واحدة امتدت سبع سنوات قبل أن يتم تعديل الدستور فتُقصَّر ولاية رئيس الجمهورية الفرنسية إلى خمس سنوات قابلة للتجديد [2]. لكن شيراك لم يفلت من «سندروم» السنة العاشرة الذي ضرب قبله شارل ديغول وفرنسوا ميتران. ففي سنة حكمه العاشرة أضرب الطلاب

2. في آذار الماضي نشر الرئيس شيراك مذكراته تحت عنوان:
Jacques Chirac, texts et interventions "1-mon combat pour la France", "2-mon combat pour la paix", éd.Odile jacob,650 pages et 560 pages,Paris 01-06-2007

في وجه الجنرال الذي اضطر إلى الاستقالة ومغادرة الحياة السياسية. أما ميتران فتجمَّعت الفضائح حوله من كل الأنواع والأجناس في سنة حكمه العاشرة لتصيبه بالعزلة والوهن على الرغم من عناده وتمسكه بالسلطة حتى الرمق الأخير. وكانت هذه حال شيراك الذي قرَّر عدم الاحتفال بمناسبة مرور عقد على مكوثه في الإليزيه في وقت راحت تعاني شعبيته التراجع المتسارع. إنه «سندروم السنة العاشرة» الذي كان على الأرجح وراء فكرة تقصير ولاية الرئيس[3].

كان من الطبيعي ألا يترشَّح الرجل لولاية ثالثة، وأن يتوجَّه إلى الفرنسيين مودعاً وواعداً بأن ثمة وسائل كثيرة لخدمتهم خارج الإليزيه[4] بعد أربعين عاماً قضاها في العمل السياسي منذ انتخابه نائباً عن مدينة «كوريز» في 12 آذار/مارس 1967، مروراً بالحقائب الوزارية العديدة التي تسلَّمها، ورئاسة الوزراء في عهود الرؤساء الأربعة الذين سبقوه في الجمهورية الخامسة، من ديغول إلى ميتران[5]. لكن الخروج من الإليزيه لا يعني بالضرورة خروجاً من الحياة السياسية أو الحقل العام. فبصفته رئيساً سابقاً للجمهورية سيكون شيراك عضواً في المجلس الدستوري، وصاحب خبرة ورأي مؤثر كما هي حال الرئيس الأسبق فاليري جيسكار ديستان الذي، وعلى الرغم من تقدمه في السن، ما يزال فاعلاً في الحياة السياسة، بدليل ترؤسه للجنة الحكماء التي صاغت الدستور الأوروبي المشترك.

3. انظر مقالتنا في جريدة الخليج الاماراتية «عشر سنوات على رئاسة شيراك لفرنسا»، الخليج 2005/5/22
4. في خطاب متلفز عرضته محطات التلفزة الفر نسية بعد نشرة اخبار الساعة الثامنة من مساء 2007/3/11 انظر مقالة رندة تقي الدين في جريدة الحياة في اليوم التالي
5. Cf Henri de Bresson **"les adieux de Jacques Chirac à l'Europe"**, et Francois Probst **"Chirac mon ami de 30 ans"**, le Monde 25-03-2007.

وعلى غرار ميتران، وصل شيراك إلى السلطة مع الوعد برأب «الشرخ الاجتماعي»، ليرحل عنها وقد غدا هذا الشرخ أكثر عمقًا واتساعًا. لكن ولايته الأولى عكّرت صفوها خمس سنوات من «المساكنة» مع رئيس وزراء اشتراكي هو ليونيل جوسبان. هكذا ردَّت بضاعة شيراك اليه، إذ انه أول من افتتح ما سمّي وقتها بالمساكنة أو التعايش عندما أضحى، العام 1986، رئيساً للوزراء في عهد الاشتراكي ميتران.

صداقته مع رئيس الوزراء اللبناني الشهيد رفيق الحريري، ووفاؤه له بعد اغتياله، جلبا له الانتقادات والاتهامات في بعض الأوساط بأنه عمل على شخصنة السياسة وتسييس العواطف. وأخذ عليه البعض انقلابه المفاجىء على سوريا والتحاقه بالركب الأميركي، لا سيما بعد صدور القرار الدولي الرقم 1559. وإذا كان مؤيدوه لا ينكرون تطلعاته الدائمة إلى علاقات شخصية جيدة مع الآخرين، إلا انه، في رأيهم، لم ينقلب على سوريا ولم يلتحق ببوش قطّ. جلّ ما فعله أنه أعاد العلاقة الفرنسية-السورية (الحارة في عهده) إلى ما كانت عليه على الدوام (تراوح بين الفتور والقطيعة والعادية) بعد ان يئس من تعاون دمشق معه على الرغم من كل الخدمات التي قدَّمها لها بإيعاز من الرئيس الحريري. أما بالنسبة إلى الموقف من واشنطن، فلم تتوقف انتقاداته لها وإداناته لسياساتها الأحادية على الرغم من بعض التنسيق إزاء المسألة اللبنانية. وكانت سياساته العربية ومواقفه من الصراع العربي - الإسرائيلي قد دفعت اللوبي الصهيوني في فرنسا إلى اتهامه بالتحيّز للعرب وحتى بمعاداة السامية، ذلك أن أول سفر له إلى الخارج بعيْد انتخابه العام 1995 كان إلى القاهرة حيث كشف عن سياسته

الشرق - أوسطية الواقعة في الإطار الديغولي التقليدي. وفي زيارة له إلى القدس العام التالي لم يتردَّد في نهر الحراس الاسرائيليين المكلفين مرافقته والذين «تضايقوا» من الجموع الفلسطينية المرحبة به. وقد تعمقت علاقاته بعدد من الزعماء العرب لتتحوَّل إلى صداقات شخصية متينة جلبت له الكثير من الاتهامات بعد ان كان الرئيس الغربي الوحيد الذي يشارك في مراسم تشييع الرئيس حافظ الأسد في دمشق، الأمر الذي فتح ضده كل الأبواق الإعلامية والسياسية في باريس وواشنطن ومعظم العواصم الأوروبية. وكان هو الذي أعلن امام البرلمان اللبناني أن الوجود السوري في لبنان شرعي وباقٍ إلى حين العثور على حل شامل للصراع العربي - الإسرائيلي. وهو أيضاً الذي فتح أمام الرئيس السوري بشَّار الأسد، ليس أبواب الإليزيه وحسب، بل أيضاً أبواب كل العواصم الأوروبية قبل أن تنقلب بينهما الأحوال.

العام 2004 رفض شيراك استقبال شارون في الإليزيه واعتبره شخصاً غير مرغوب فيه، قبل أن تجبره الضغوط على استقباله في تموز/يوليو العام 2005 تشجيعاً له على الانسحاب من غزة. وإذا كان صحيحاً أنه عجز عن إدخال تغيير في المعادلة القائمة في المنطقة، فذلك لأن حجم الضغوط الداخلية والأوروبية والأميركية عليه كان أكبر من أن يتغلَّب عليها أيّ رئيس فرنسي مهما كان قوياً.

العام 1998 ارتكب شيراك خطأ جسيماً سيترك آثاراً سلبية على ولايته الرئاسية الأولى برمتها، إذ قام بحل البرلمان طمعاً في الحصول على أغلبية تشريعية مريحة. لكن النتيجة جاءت عكس المتوخى. فقد خسر اليمين 225

مقعداً من الجمعية الوطنية التي «اجتاحها» اليسار الاشتراكي، ففرض زعيمه ليونيل جوسبان رئيساً للحكومة. وبقي هذا الأخير في منصبه خمس سنوات كاد في نهايتها أن يفوز برئاسة الجمهورية. وقد رجّحت استطلاعات الرأي فوز جوسبان في انتخابات الرئاسة العام 2002، لكن أصوات الناخبين توزّعت بين مرشحي «اليسار المتعدد» في الدورة الأولى التي انتهت بمفاجأة مدوّية: لم يحصل جوسبان على عدد كافٍ من الأصوات يؤهله خوض المعركة في الدورة الثانية التي تأهل لها الرئيس المرشح شيراك في وجه زعيم الجبهة الوطنية اليمينية المتطرفة جان-ماري لوبان.

لا يشعر الرئيس شيراك بالفخر لأنه حصد 82 في المائة من الأصوات في هذه الانتخابات، وهو الرقم الأعلى في التاريخ الفرنسي. فقد حاز أقل من عشرين في المائة في الدورة الأولى، ثم إن الجميع، بمن فيهم ألدّ أعدائه السياسيين،استنفروا للتصويت له في الدورة الثانية، فقط لقطع طريق الإليزيه أمام اليمين المتطرف. وقد تحقق شيراك وقتها، وبالعين المجردة، كم أنه فشل في وعده الانتخابي العام 1995 بالقضاء على ظاهرة اليمين المتطرف[6].

إشترك الرئيس اليميني شيراك مع سلفه اليساري ميتران في أمور كثيرة. فقد كان لديهما إرادة صلبة للدفاع عن البناء الأوروبي، ميتران ساهم في صياغة معاهدة ماستريخت، وشيراك في تطبيقها وتحقيق إنجازاتها وأهمها اليورو. الرجلان دافعا بشراسة عن دور فرنسا في حماية حقوق

6. Pierre Giacometti, **"Jacques Chirac est à l'image des contradictions des Francais eux-mêmes"**, le Monde 12/3/200

الإنسان ودعم بلدان العالم الثالث، وعن حضور فرنسا العالمي والأوروبي، وعن العلاقة الفريدة مع الجار الألماني. وحتى في الشأنين الاقتصادي والاجتماعي لم تقف الأيديولوجيا حائلاً دون ممارسة السياسات نفسها أحيانًا والتعلق نفسه بـ«النموذج الاجتماعي الفرنسي» في وجه العولمة الليبرالية المتنامية. وعانى الرجلان فضائح الفساد في عهديهما، لكن يبدو أن الفرنسيين يرون أن النظام هو المسؤول عن الفساد، وليس الأشخاص، بمن فيهم رؤساء الجمهورية. والرجلان وعدا بمكافحة التفاوت الطبقي والشرخ الاجتماعي وصعود اليمين المتطرف، وفشلا في تحقيق الوعد.

وإذا كانت المساكنة مع رئيس الوزراء جوسبان قد حدَّت من قدرة شيراك على تحقيق ما يبتغيه في الداخل، إلا أنها لم تحدّ من قدراته على ممارسة السياسة الخارجية المنوطة بالرئيس بحسب الدستور الفرنسي. في هذا المضمار لمع نجم الرئيس شيراك مناهضاً لصدام الحضارات والحرب على العراق والأحادية الأميركية، حاملاً لواء التعددية القطبية، والدفاع عن البيئة، والتقارب بين الشمال والجنوب، والتقدم التكنولوجي للصالح الإنساني العام، وأوروبا القوية الموحدة، وقيم الجمهورية الفرنسية. في البوسنة-الهرسك وكوسوفو كان دوره أساسياً في وقف المجازر الإتنية، وساهم في التأثير على كلينتون قبل أن يقنع الرئيس بوش الإبن (في قمم أيرلندا وسي-آيلند واسطنبول) بالتخلي عن الأحادية، ولو ظاهرياً، بعد فشله في العراق. ومنذ العام 1995 كان الرئيس الذي فهم قبل الجميع أن تقدم الأمن الجماعي بالقوة المعطاة للحق أضحى، بالنسبة إلى البشرية، مسألة حياة أو موت.

كان العام 2005 الأسوأ في حياة شيراك على الاطلاق. ففي 14 شباط/فبراير منه فقد صديقه العزيز رفيق الحريري اغتيالاً وبطريقة بشعة في بيروت. بعدها أجبر وزير الاقتصاد الموالي له إيرفيه غيمار على الاستقالة تحت وطأة فضيحة مالية. ثم أصيب بجلطة دماغية فتحت تكهنات في الساحة العامة عن إمكان استمراره في الحكم. وفي نهاية أيار/مايو حلّت كارثة الاستفتاء السلبي على الدستور الأوروبي المشترك، الأمر الذي أضعف من مكانة شيراك في فرنسا، ومكانة فرنسا في الاتحاد الأوروبي، ومكانة هذا الاتحاد على المستوى العالمي. لقد أُخِذَ على شيراك تهوره، وعرضه الدستور المشترك على الاستفتاء الشعبي قبل تأكده من اقتناع الشعب به. ثم جاءت انتفاضة الضواحي رداً على وصف وزير الداخلية ساركوزي لسكانها بالحثالة والأوباش، لتنهي عاماً سيئاً تخطّت نسبة البطالة فيه عتبة العشرة في المائة بعد أن كان شيراك قد وعد بمكافحتها.

العام 2006 حمل بعض الآمال إذ أن رئيس الوزراء الشاب الجديد دومينيك دوفيلبان كان قد لمع في العالم وزيراً للخارجية، ما يجعل منه خليفة محتملاً للرئيس شيراك إذا نجح في تحقيق الوعد بخفض البطالة. لكن فضيحة «كليرستريم»، التي مثل بسببها دوفيلبان بصفة شاهد أمام القضاء حيث حاول زج اسم خصمه وزير الداخلية ساركوزي، أضعفته قبل أن يفشل في فرض قانون «عقد التوظيف الأول» الذي وقفت في وجهه النقابات فأعلنت الإضراب عن العمل وحشدت المظاهرات الصاخبة. وقد فشل دوفيلبان واستفاد ساركوزي من فشله فبات المرشح اليميني الأقوى لخلافة رئيسه اللدود شيراك[7].

7. Cf Béatrice Gurrey, **"Une presidence sans cesse perdue et reconquise"**, le Monde 12 à 15/3/2007

في كل الأحوال ترك شيراك بصمات قوية في الساحتين الداخلية والخارجية، وهو أخلى سدّة الرئاسة ببعض المرارة، لكن فترة رئاسته كانت، على الأرجح، صفحة تاريخية هامة، ليس بالنسبة إلى فرنسا وأوروبا وحسب، بل أيضاً بالنسبة إلى العلاقات الدولية المعاصرة. لقد طُويت معه مرحلة الرئيس - الملك في فرنسا لأن من يخلفه سيكون مضطراً، بسبب صغر سنه وقلة خبرته، إلى أن يكون أكثر حرصاً على إرضاء الرأي العام، وقد تنتهي معه الجمهورية الخامسة حيث أن الانتقال إلى الجمهورية السادسة احتل حيزاً واسعاً في النقاش خلال المعركة الانتخابية[8].

من مفارقات المعركة الانتخابية

كشف رفض الشعب الفرنسي الدستور الأوروبي المشترك لدى الاستفتاء عليه في أيار/مايو 2004 عن هواجس حقيقية تعتري الفرنسيين ازاء مستقبل بلادهم وهويتهم الوطنية، ونموذجهم الاجتماعي، والمكتسبات التي حققتها طبقاتهم العمالية والفلاحية طوال العقود المنصرمة، وذلك إزاء عولمة تهب رياحها العاصفة على أوروبا المتوسعة إلى الشرق والجنوب[9]. وقد فشلت حكومة دوفيلبان في تقديم الإجابات المقنعة على مثل هذه التحديّات، فخسر دوفيلبان مستقبله السياسي وقدرته على خوض غمار المعركة الرئاسية.

وأفاد وزير الداخلية نيكولا ساركوزي كثيراً من إخفاق رئيسه وعدوه اللدود دوفيلبان، كما سبق وأفاد من كل شيء في صعوده السريع من عمدة بلدية

8. Cf francois Colcombet **"Les Francais sont-ils prêts pour une 6ème République?"**, le Monde 21/3/1007

9. Elvie Fabry **"Pourquoi les Français craignent-ils tant la mondialisation?"**, le Figaro 22/3/2007

نيللي سور - سان إلى مركز «الشرطي الأول»، مروراً بالنيابة وصولاً إلى رئاسة حزب «تجمّع الحركة الشعبية» الذي رشحه بقوة لخلافة الرئيس شيراك. وقد اضطر الأخير، بعد تردد طويل، إلى الإعلان بأنه «بطبيعة الحال» يدعم رئيس الحزب ساركوزي[10]، على الرغم من أن هذا الأخير جعل من القطيعة مع الحقبة الشيراكية شعاراً لحملته الانتخابية.

في الثاني والعشرين من نيسان/أبريل 2007 توجّه الناخبون الفرنسيون للتصويت لأحد المرشحين الإثني عشر للدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية. لكن ثلاثة فقط من هؤلاء كانوا يملكون حظوظاً حقيقية للوصول إلى الإليزيه في الدورة الثانية[11]، وهم:

- نيكولا ساركوزي الملقّب بـ «ساركو»(52 عاماً) المعروف بطموحه المفرط، وحيويته الهائلة، وقدرته على تسلق الجبال السياسية الوعرة، والذي يدعو إلى «تغيير هادىء» يقود إلى «تبدل عميق» يكون مثل «قطيعة» مع الممارسات السياسية السائدة في الإليزيه. وهو التزم ألاّ تتخطّى نسبة البطالة الخمسة في المائة في نهاية ولايته الأولى إذا انتخب رئيساً للبلاد، كما تعهّد خفضًا قويًا للضرائب، وممارسة الصدق والشفافية في السعي إلى ابتكار نموذج فرنسي جديد يقوم على قيمة العمل والابتكار[12]. إتُهمه خصومه بالانتهازية والفساد والكذب، وبأنه يجسد «الكابوس الأميركي» لأنه من أشد المعجبين بالولايات المتحدة والمقربين من سياساتها الأخيرة. وقد انتقد

10. في خطاب متلفز لم يدم اكثر من دقيقتين، مساء 12نيسان 2007، الأمر الذي فسره المراقبون دعما فاترا لساركوزي

11. Guillaume Tobard **"quatre leçons d'une campagne dominée par quatre candidats"**, Le Figaro 21/4/2007

12. Philippe Bernard **"Nicolas Sarkozy et l'identité nationale"**, le Monde 19/3/2007

علانية سياسة شيراك المناهضة للاحتلال الاميركي للعراق، كما فاخر بأطلسيته وتأييده لإسرائيل. وبالمناسبة فإن اللوبي الفرنسي المؤيد لإسرائيل أعلن تبنّيه الكامل للمرشح ساركو[13]. وفي المقابل، تسبَّب هذا الأخير، ومن موقعه كوزير للداخلية، بانتفاضة الضواحي الباريسية الشهيرة في العام الماضي بعد وصفه لسكانها بـ «الحثالة والأوباش»، ما استنفر المهاجرين من أصول عربية للتصويت ضده في الانتخابات.

– سيغولين رويال (53 عامًا) مرشحة الحزب الاشتراكي التي لم يكن أحد يتوقع أن تصل إلى خوض معركة انتخابات رئاسية عن هذا الحزب الذي يضم الكثير من الشخصيات المخضرمة ذات التجربة القديمة في الممارسة السياسية والحزبية. حاولت الإفادة من كونها امرأة جميلة وأنيقة فرفعت شعار «فرنسا رئيسة» أي أن لفظة فرنسا هي في صيغة المؤنث، ومن الطبيعي ان ترئسها إمرأة هي زوجة (لرئيس الحزب فرنسوا هولاند) وأم لأربعة أولاد. لذلك كلما توجَّهت إلى الناخبين كانت تذكِّرهم بأنها تنظر إليهم نظرة الأم الحنون التي تعرف همومهم وتفهمهم، وستبذل الجهود لمساعدتهم، ولمحاربة العنف ضد النساء، ولمواجهة سوء معاملة الأطفال. كذلك دعت إلى «الديمقراطية التشاركية» التي تقضي بتشكيل لجان من الأهالي لمراقبة عمل المنتخَبين. وقد أخذ عليها خصومها افتقادها الخبرة والتجربة على الرغم من أنها كانت في البدء مستشارة للرئيس ميتران بعد تخرجها من المدرسة العليا للإدارة (إينا) التي يتخرَّج منها عادة كبار المسؤولين الفرنسيين، قبل أن تدخل إلى البرلمان، وتتبوَّأ حقائب البيئة

13. انظر مهدي شحادة «اللوبي الاميركي-الاسرائيلي يدعم ساركوزي» – و محمد نعمة «الحلقة العربية المفقودة في التوازن الفرنسي» جريدة«الاخبار » البيروتية ٢٠٠٧/٤/١٣

والتعليم المدرسي والعائلة والطفولة. ولو نجحت في الانتخابات لكانت أول امراة تحكم فرنسا في التاريخ المعاصر.

- فرانسوا بايرو (55عامًا) مرشح الوسط، وهو الآخر فاجأ الجميع بوصوله إلى هذا الموقع المتقدم في الصراع على الإليزيه. في البدء، لم تكن استطلاعات الرأي تعطيه أكثر من عشرة في المائة من الأصوات، ربما بسبب ضعف حزبه (الإتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية) الذي انصرفت عنه إلى الحزب الحاكم شخصيات كبيرة مثل رئيس الوزراء الأسبق جان - بيار رافاران، ووزير الخارجية الحالي فيليب دوست - بلازي. ولأنه تسبَّب بإضرابات طلابية عاصفة عندما كان وزيراً للتربية العام 1994، فقد أثّر ذلك على مكانته السياسية، لكن خطبه في الأسابيع الأولى للمعركة الانتخابية دفعته إلى المركز الثالث، وربما الثاني بحسب استطلاعات الرأي. وعلى غرار المرشحين الآخرين فقد وعد بايرو بالتغيير وبإحداث «ثورة سلمية» تكسر الشرخ القائم بين اليمين واليسار عبر برنامج هو خليط من أفكار اليسار واليمين والوسط يعمل على تطبيقه «نساء ورجال ذوو كفاءة وشجاعة من المعسكرين» بعد إغلاق مدرسة «إينا» النخبوية البورجوازية، واستبدالها بمعهد عالي المستوى مفتوح على كل الكفاءات [14] . فاخر بايرو بأصوله الفلاحية، وبكونه يقود جراراً زراعياً عندما يذهب إلى قريته، وبأنه كاثوليكي مؤمن يرتاد الكنيسة بانتظام على الرغم من أنه من أشد الحريصين على الفصل بين السياسة والدين. أخذ عليه خصومه ضبابيته وعدم وضوح برنامجه وسعيه المحموم لاكتساب الأصوات من اليمين

14. انظر عبدالله اسكندر «الحملة لاسقاط بايرو»، الحياة 2007/3/20

واليسار، الأمر الذي يقود في حال فوزه إلى رئاسة مربكة ومشلولة هي عكس التغيير «الثوري» الموعود[15].

يبقى المرشح اليميني المتطرف جان-ماري لوبان الذي، وإن وصل إلى الدورة الثانية، فإن حظوظه في اعتلاء سدّة الرئاسة كانت ستبقى معدومة لأن الأصوات كانت ستذهب عندها إلى خصمه أياً كان هذا الخصم كما بيَّنت التجربة في انتخابات العام 2002، وقتها، وخلافًا لكل التوقعات، وصل لوبان إلى الدورة الثانية في مواجهة جاك شيراك، على حساب المرشح الاشتراكي ليونيل جوسبان الذي كان متقدمًا على الجميع في استطلاعات الرأي. واضطرت كل الأحزاب المتخاصمة في ما بينها إلى استنفار قواها لدعم شيراك منعاً لاحتمال فوز لوبان، فكان أن حصل شيراك على ثمانين في المائة من الأصوات للمرة الأولى في التاريخ الفرنسي.

المفارقة هذه المرة أن وصول فرنسوا بايرو إلى الدورة الثانية كان سيجعل منه رئيساً متوجاً لأنه، بالإضافة إلى أصوات ناخبيه، كان سيحصل عندها على أصوات اليسار في حال كانت المواجهة مع ساركو، وعلى أصوات اليمين في حال كانت هذه المواجهة مع رويال.

مفارقة أخرى في هذه الانتخابات هي النسبة الهزيلة من الأصوات التي توقَّع أن يحصل عليها حزب المدافعين عن البيئة، على الرغم من الأهمية التي يوليها الفرنسيون للبيئة. «المفارقة الخضراء» سببها، ليس افتقار حزب الخضر إلى قائد مقنع، إذ أن مرشحتهم دومينيك فوينيه وزيرة البيئة السابقة، التي توقَّعت لها استطلاعات الرأي ما بين الواحد والإثنين في المائة

15. Richard Robert **"quelle place pour le centre sur la scène politique francaise"**, le Figaro 24/4/2007

من الأصوات، ليست امرأة ضعيفة على الاطلاق. لكن السبب، على الأرجح، هو أن كل المرشحين الآخرين وضعوا البيئة في رأس أولوياتهم إلى جانب أولويات أخرى في مجالات تهم الفرنسيين الذين ما زالوا ينظرون إلى الخضر كما لو أنهم مجرد جمعية أو منظمة لا ترقى إلى مستوى المسؤوليات الرئاسية الكبرى[16].

ودوماً في مجال المفارقات، يلاحظ المراقب للانتخابات الفرنسية الحالية افتقارها للنقاش السياسي الحقيقي، ليس، وحسب، بسبب غياب المواجهات المتلفزة المعتادة بين المرشحين، ولكن لأسباب عديدة أخرى. فثمة غياب للفروقات الأيديولوجية الواضحة في خطاب المرشحين الذين استعاروا الشعارات بعضهم من البعض الآخر (التغيير والهوية الوطنية، والموقف من العولمة، وإصلاح المؤسسات وغيرها). رويال شبّهت نفسها بجان - دارك على ما اعتاد فعله زعيم اليمين المتطرف المعروف بكراهيته للعرب والمهاجرين، والذي لم يتردَّد في الذهاب بنفسه إلى ضاحية «أرجانتاي» التي يسكنها هؤلاء ليقول لهم إنهم فرنسيون بالكامل، منتقداً وصف وزير الداخلية ساركوزي لهم بالحثالة والأوباش. وهو نفسه استحضر معارك فرنسا التاريخية ضد الممالك الأوروبية في مديحه لروح الجمهورية. رويال طلبت من مؤيديها في المهرجانات الانتخابية إنشاد النشيد الوطني ورفع العلم الثلاثي الألوان على شبابيكهم في الأعياد الوطنية. ساركوزي تكلَّم بافتخار عن زعماء فرنسا التاريخيين من جان جوريس وليون بلوم إلى جول فيري وجورج ماندل، وهم يساريون، من دون أن ينسى كليمنصو وديغول،

16. Rodolphe Geisler **"comment les verts ont disparu d'une campagne pourtant marquee par l'écologie"**, le Figaro 5/4/2007

متوجهاً إلى العمال والفلاحين والفقراء والمهمَّشين، في حين أن بايرو قدَّم نفسه كمرشح للشعب آتٍ من صفوف المزارعين ومستحضراً مآثر الملك هنري الرابع[17].

في المحصلة الكل تكلَّم عن الشعب والأمة والهوية الوطنية وروح الجمهورية والأمجاد الفرنسية والتاريخ المجيد[18]، وكل ذلك بهدف طمأنة الفرنسيين حيال العولمة والمهاجرين وتوسع الاتحاد الأوروبي. الناخبون باتوا يدركون أن الوعود هي لزوم الحملات الانتخابية ليس إلاّ، لذلك لم يبدوا كبير اهتمام بالمعركة، بدليل أن نصفهم لم يقرر ما إذا كان سوف يشارك في التصويت أم لا، ولمن يصوّت في حال المشاركة، وذلك قبل أيام معدودة من الاقتراع[19] الذي كان معروفاً ان الفوز فيه سيكون على الأرجح لمن يمتلك القدرة على إغراء المتردِّدين، وليس إقناعهم بالضرورة.

معركة ما بين الدورتين

سجَّلت الديمقراطية الفرنسية انتصاراً على نفسها وعلى متطرفيها في الدورة الأولى. فبعد أن اقتنع المحلِّلون بأن طلاقاً نهائياً قد حصل بين الفرنسيين والسياسة منذ عقود شهدت تراجعاً مستمراً لنسبة المشاركين في الاقتراع، جاءت هذه الانتخابات لتنفي هذه القناعة[20]إذ بلغت نسبة هؤلاء

17. Jean-René Vander Plaetsen **"en arborant les symboles nationaux,les candidats cherchent à rassurer l'electorat"**, le Figaro,2/4/2007. Cf aussi Sophie de Ravinel **"la place des religions alimente la campagne"**, le Figaro 9/4/2007
18. Ivan Rioufole **"la Nation,enjeu presidentiel"** le Figaro 30/3/2007
19. Alain Garrigou **"l'indécision est en partie une creation des sondages"**, le Monde 12/4/2007
20. Cf Gerard Courtois in le Monde 22/4/2007

85 في المائة للمرة الأولى منذ العام 1965[21]. وللمرة الأولى منذ ثلاثين عاماً يتراجع اليمين المتطرف بزعامة جان - ماري لوبان الذي ينهي حياته السياسية بخسارة مليون صوت (من أصل 4,800,000) عن العام 2002 عندما نافس جاك شيراك في الدورة الثانية. وللمرة الأولى في الجمهورية الخامسة، لا يكون بين المرشحين للإليزيه رئيس سابق للجمهورية، أو رئيس سابق للوزراء أو للنواب، أو عضو في الحكومة التي تشرف على الانتخاب. وللمرة الأولى أيضاً يخوض المرشحان المتنافسان معركة الرئاسة للمرة الأولى في حياتهما، من دون أن ننسى أن أحدهما امرأة، وهذا بدوره يحصل للمرة الأولى في فرنسا. وللمرة الأولى يكون الرئيس الفرنسي في الثانية أو الثالثة والخمسين من العمر فقط، أي الأصغر سناً في تاريخ فرنسا المعاصر. كذلك، فإنها المرة الأولى منذ ثلاثين عاماً التي يحصل فيها المرشحان الفائزان على هذه النسبة المرتفعة (56,94 في المائة) من الأصوات (العام 2002 حصل كلّ من المرشحين الأوائل الثلاثة على نسبة 42,9 في المائة من الأصوات)، وللمرة الأولى منذ عشرين عاماً يبتعد عنهما الذي وصل إلى المرتبة الثالثة بهذا الفارق من الأصوات (18,5 في المائة لبايرو في مقابل 31,11 لساركوزي و25,83 لرويال). وللمرة الأولى لا يتخطّى أي من المرشحين «الصغار» التسعة عتبة الخمسة في المائة. وللمرة الأولى يمسك مرشح مهزوم، هو مرشح الوسط فرنسوا بايرو، بمفاتيح الإليزيه فيغدو المنتصر الحقيقي، ذلك أن الأصوات كانت سترجّح كفة المرشح الذي ستصب لمصلحته في الدورة الثانية. وقد بدأ الصراع عليها منذ صدور

21. في 23 نيسان الماضي نشرت كل الصحف الفرنسية نتائج الانتخابات بشكل مفصل مدينة مدينة وقرية قرية مع تعليقات مسهبة، يمكن العودة اليها لمزيد من التفاصيل.

النتائج كذا السباق على مغازلة بايرو وإغرائه هو الذي أعلن عن نيته تشكيل حزب جديد هو «الحزب الديمقراطي» الذي يود إحداث تغيير عميق في المشهد السياسي والحزبي القائم والمنقسم بين يمين ويسار.

هزيمة بايرو تعني أن الفرنسيين ما زالوا يركنون إلى الثنائية - الحزبية على الرغم من أنهم أعطوا للوسط هذه المرة ما لم يعطوه له العام 2002 عندما جاهد ليتخطّى عتبة الخمسة في المائة من الأصوات. لكن المفارقة أن المعركة النهائية دارت رحاها في الدورة الثانية حول أفكار الوسط وطروحاته طمعاً في أصواته بعد أن تم دحر الأحزاب المتطرفة يساراً ويميناً[22].

لكن هذا لا يخفي حقيقة أن ساركوزي قد تمكن من حصد هذه النسبة الأعلى لمرشح يميني منذ العام 1974 (وقتها حصل فاليري جيسكار - ديستان على 32,6 في المائة)، لأنه عرف كيف يصطاد في مياه هذا اليمين المتطرّف العكرة، إلى درجة أن لوبان اتهمه بأنه يسرق أفكاره ولا سيما المتعلق منها بالهوية الوطنية والهجرة، مع الوعد بإنشاء وزارة خاصة بهذا الشأن. أما من جهة اليسار فقد نجحت رويال في الارتقاء إلى مستوى «معلمها» فرنسوا ميتران العام 1981 عندما انتُخب رئيساً، بفضل «التصويت المفيد» الذي لجأ اليه الناخبون اليساريون المتوجّسون من تبعثر أصواتهم كما حصل العام 2002 عندما خسر زعيم الحزب الاشتراكي ليونيل جوسبان منذ الدورة الأولى لمصلحة لوبان، في حين كانت استطلاعات الرأي ترجّح وصوله إلى الإليزيه. يومها حصل مرشحو الأحزاب اليسارية

22. Cf le Figaro du 27/4/2007 **"Lourdes accusations du Francois Bayrou contre Sarkozy"** et du 3/5/2007 "Que feront les deputés UDF le 6mai?».

الأخرى على نسب معقولة من الأصوات ذهبت من طريق جوسبان. هذه المرة، مثلاً، لم يتخطَّ كل من التروتسكيين والخضر وجوزيه بوفيه وحتى الحزب الشيوعي نفسه، الإثنين في المائة من الأصوات. وللتذكير فقط، كانت قوة الحزب الشيوعي في ثمانينيات القرن المنصرم تدور حول الخمس عشرة في المائة، ما جعله شريكاً أساسياً إلى جانب الحزب الاشتراكي في الانتخابات والحكم على السواء.

اليوم تغيَّرت الأوقات واختفى«اليسار المتعدد» كما كان يقول جوسبان أو «شعب اليسار» كما كان يحلو لميتران أن يردِّد. لذا كانت مهمة رويال شاقة بين الدورتين، وكان عليها التعويل كثيراً على الوسط الذي اقترحت التحالف معه، وليس على «خزان» ينضب من أصوات اليسار. لكن ساركوزي امتلك سلاحاً ماضياً في وجه بايرو إذ لم يتعاون معه، فقد هدَّد بأن يرشح «حزب الاتحاد من أجل حركة شعبية» الذي يتزعَّمه، مرشحين في كل دوائر حزب الوسط في الانتخابات التشريعية في حزيران/يونيو، الأمر الذي من شأنه أن يصيب بايرو بهزائم في عدد كبير من الدوائر الانتخابية. ولم يكن بمستطاع بايرو أن يفك تحالفاً انتخابياً قائماً منذ عقود طويلة لمصلحة مرشحة اشتراكية قد تعجز عن هزيمة ساركوزي. وجل ما كان يطلبه هذا الأخير، الواثق من قدرته على الاستحواذ على أصوات الوسط، أن يبقى بايرو على الحياد طمعاً ربما بتحسين حظوظه كمرشح لرئاسة الوزراء. في هذه الحال، اختارت رويال الاستمرار في حملتها تحت شعار «كل شيء ما عدا ساركوزي» الذي لا يبعث بالثقة في نفوس الفرنسيين الذين ربما صوّتوا له لمجرد تسجيل الاحتجاج وليس بالضرورة رغبة منهم في رؤيته يسكن الإليزيه. لكن هذا ما

لا تقوله استطلاعات الرأي التي بقيت تعتبره الأوفر حظاً في الدورة الثانية. وبالمناسبة فإن استطلاعات الرأي أظهرت صدقية مرتفعة إذ أن معظم توقعاتها تحقق بشكل ملفت.

في الأسبوعين الفاصلين بين الدورتين الأولى والثانية من السباق إلى الإليزيه، اتجه اليميني ساركوزي إلى اليسار في طروحاته ووعوده، في حين استدارت اليسارية رويال إلى اليمين [23]، فالتقيا في الوسط. هذه هي الديمقراطية التي تنتصر على المتطرفين لأن الفوز في سباقها يجبر المرشحين على رفع شعارات الوحدة والتجمع والتضامن وحماية الضعفاء ومساعدة الفقراء وما شابه. هذا على الرغم من أن التجربة لا تنفك تثبت أن الوعود الانتخابية شيء وممارسة السلطة شيء آخر. لكنها قواعد اللعبة.

السياسة الخارجية في المعركة الانتخابية

تفيد استطلاعات الرأي في الدول الكبرى أن السياسة الخارجية تقبع في آخر سلم أولويات المواطنين. فالشعب الإنكليزي الذي عارض، في جلّه، سياسات بلير الخارجية، ولا سيما حربه على العراق والتحاقه بالرئيس بوش، عاد وانتخبه للمرة الثالثة العام 2005، مكافأة له على إنجازاته في الداخل. وقد نجح بوش في التجديد لولاية ثانية بسبب تمكنه من إقناع الناخبين بأولوية الحرب على الارهاب وضرورة مكافحته،انطلاقاً من أفغانستان والعراق، حتى لا يضرب في الداخل الأميركي كما حصل في 11 أيلول/سبتمبر 2001، وأدار الناخبون الإسبان ظهرهم لرئيس وزرائهم

23. **"la France neuve de Segolène Royal"** , le Figaro 1/5/2007

أزنار بسبب فشله في التعامل مع الارهاب الذي ضرب مدريد في آذار/مارس 2004.

أما الغياب النسبي للمسائل الدولية عن النقاش في المعركة الانتخابية الفرنسية، فلم يكن أمراً غريباً أو جديداً. فمنذ انتخابات العام 1965 الرئاسية بات التشديد على هموم الداخل تقليداً راسخاً. هذا على الرغم من العولمة والتقدم الهائل في وسائل الاعلام والاتصال ما جعل من الرأي العام لاعباً أساسياً على بيّنة وتفاعل مع الشأن الدولي الذي أضحى في صلب الوظائف الحكومية. ويتفق علماء السياسة على أن السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية، ما يعني أن تغييب السياسة الخارجية عن النقاش الانتخابي يذهب في عكس اتجاه اللعبة الديمقراطية الصحيحة.

وفي ذروة صعود الإتحاد الأوروبي وتوسعه، هل من المعقول ألاّ يحتل الموضوع الأوروبي مركز الصدارة في المعركة الانتخابية؟ الواقع أن هذا هو ما جرى، وسببه أن كل الأحزاب الفرنسية تقريباً منقسمة على نفسها في رؤية المستقبل الأوروبي ما عدا مرشح الوسط فرنسوا بايرو، ولذا لم يجازف المرشحون الآخرون بالاستثمار في هذا المجال. مرشح اليمين الحاكم نيكولا ساركوزي اقترح صياغة دستور مختصر (نصف دستور أوروبي مشترك) لاستفتاء الشعب حوله، في حين أن مرشحة الحزب الاشتراكي سيغولين رويال خاضت في كلام غامض حول أوروبا التي ينبغي ان تكون أقل ليبرالية وأكثر اجتماعية[24].

كلام ساركوزي المتكرر عن القطيعة مع الماضي تضمن تغييراً أساسياً في

24. Bertrand Badie **"la classe politique s'interdit une reflexion sur les transformations des relations internationales"** ,le Monde 6,7 et 8/4/2007

السياسة الخارجية. أطلسيته ودعمه الواضح لاسرائيل ووصفه حزب الله وحماس بالإرهاب ودعمه لحرب أميركا على العراق وغير ذلك... يشكل قطيعة مع الديغولية، بما فيها عهدي ميتران وشيراك، أي مع سياسة خارجية فرنسية مستقلة إلى حد كبير عن الحليف الأميركي[25]. لكن«الكابوس الأميركي» كما يصفه خصومه، لن يكون حراً في إحداث مثل هذه القطيعة. المقرَّبون منه ليسوا أطلسيين إلى هذه الدرجة، ولابد أن الـ «كي دورسيه» (وزارة الخارجية) والجهاز الأمني والعسكري وجهاز الادارة العامة العليا ستكون له بالمرصاد. وإزاء ضعف التحالف الحكومي الذي تتزعمه أنجيلا مركيل في ألمانيا، وبعد رحيل أزنار وبرلسكوني، وبفعل الضبابية التي باتت تغشو مستقبل البليرية في بريطانيا، فإن ساركوزي قد يغدو زعيم الأطلسية الأوروبية الجديدة المدعومة من بعض المنضوين الجدد في الاتحاد الأوروبي، مثل بولونيا وتشيكيا. لكنه سيكون مثل سابقيه محكوماً بسقف التقليد الخاص بالدبلوماسية الفرنسية، كما كان قبله فاليري جيسكار ديستان وفرنسوا ميتران اللذان عُرفا، لحظة انتخاب كلٍ منهما، بالانتماء إلى الأطلسية ما بعد الديغولية، وبالتأييد المفرط لإسرائيل، واللذان سرعان ما وجدا نفسيهما في إطار إرث ديغولي لم يحيدا عنه في سياساتهما الخارجية.

في اليسار لا أحد يدعو إلى إعادة تفعيل التضامن الغربي كما يفعل ساركوزي. لكن ينبغي ألاّ ننسى أن اليسار المعادي للأطلسية وحتى للولايات المتحدة لا يقوم على أساس متين كما هي حال التيار الديغولي في اليمين فهو

25. Cf Council of foreign relation **"Sarkozy and the world"** May 7, 2007

منقسم على نفسه بين ماركسية تختفي رويداً رويداً، وديغولية مقاومة للأطلسة، وعالم - ثالثية يعوزها الوضوح، وجمهورية سيادية تنزع إلى الالتقاء مع بعض تيارات الديغولية-الجديدة. هذا التبعثر منع اليسار من انتاج سياسة خارجية جديدة متماسكة وواضحة. وقد دلَّ الاستفتاء على الدستور الأوروبي المشترك، في أيار/مايو 2004 على هذا التخبط[26].

بقي الشرق الأوسط، على الرغم من أهميته الحيوية وقربه الجغرافي، منطقة لا يجازف المرشحون بالسير في حقول ألغامها. وحده جوزيه بوفيه اعتمر الكوفية الفلسطينية وأعلن موقفاً لم يعطه أكثر من نسبة واحد في المائة من الأصوات على ما توقعت استطلاعات الرأي. ولم يحقق مفهوم «التهديد الإيراني» أيّ إجماع حوله، بدليل زلة لسان شيراك عندما قال إن القنبلة النووية الإيرانية الافتراضية لا تهدد أحداً ولا حتى إسرائيل. وقد نجح ساركوزي في إجهاض عزم شيراك على إيفاد مبعوثين للتفاوض مع طهران، فكشف عن موقف راديكالي متضامن مع واشنطن. لكن المرشحة الاشتراكية رويال بدت غير متمكنة من هذا الملف الذي لم تقدم أي رؤية للحل فيه، الأمر الذي عكسته التصريحات المتباينة لزعماء الحزب الاشتراكي في هذا المضمار. أما عن الصراع العربي - الإسرائيلي، فما عدا ساركوزي الذي جنح بعض الشيء في بعض المواقف، سعى الآخرون إلى تقديم «مقاربات أكثر توازناً». لقد تعرَّضت رويال إلى سيل من الانتقادات بسبب اجتماعها مع أحد نواب حزب الله في بيروت، فسارعت إلى تعويض

26. Peter Schwarz **"Sarkozy's electoral victory and the bankruptcy of the French left"**, world Socialist Website, May 9,2007

ذلك برفض الاجتماع مع ممثلين لحماس في فلسطين. ومنذ جولتها الشرق - أوسطية الفاشلة، تفادت الخوض في الموضوع، فمارست لعبة اصطناعية وسطحية تبحث من خلالها عن أصوات عربية وتخشى فقدان أصوات يهودية، وكل ذلك على حساب رؤية دبلوماسية واضحة وبناءة قامت بالتضحية بها.

وما عدا قضية دارفور التي جمعت كل المرشحين تقريباً في دعمهم للتدخل الإنساني الجديد، سادت في هذه المعركة الانتخابية النزعة إلى القفز عن كل المواضيع الحساسة التي هي بطبيعتها أكثر تعقيداً، والتي سوف تدور حولها كل الدبلوماسية الفرنسية في الساحة الدولية. وتكمن المشكلة في أن الحملة الانتخابية، التي من المفروض فيها أن تفتح النقاش العام حول مسائل أساسية تهم الرأي العام المؤثر في انتاج علاقات دولية، راحت تقود، لأسباب تتعلق بالماركتنغ الانتخابي والسعي وراء الأصوات، إلى إغلاق هذا النقاش الذي من دونه ليس من لعبة ديمقراطية حقيقية.

وإذا أردنا أن نعثر على نقاش حقيقي في هذه الانتخابات، فقد نجده في تلك الهوة ما بين الواقعية السياسية التي يجسدها ساركوزي، ونوع من المثالية التي يتفق حولها مرشحا اليسار والوسط رويال وبايرو[27]. فساركوزي شدَّد على مفاهيم القوة والمصالح الوطنية والتحالفات والإدارة التقليدية للنزاعات، في حين أن رويال وبايرو ركَّزا على السياسات الأخلاقية والاجتماعية مع المحافظة على البيئة والعدالة الدولية، ومساعدة العالم - الثالث والإرث الإنساني المشترك والتعددية-القطبية. هنا، وحسب، قد نعثر على نقاش حقيقي، ولو في الحالة المضمرة بين خيارين أيديولوجيين حول

27. Bertrand Badie ,Op.Cit.

السياسة الخارجية المزمع صياغتها بعد شيراك، مع القناعة بأنها، مهما حاولت، لن تتمكن من الابتعاد كثيراً في العمق عن الخطوط العريضة التي سبق ورسمها مؤسس الجمهورية الخامسة شارل ديغول.

هل تنجح الساركوزية في الحلول محل الديغولية - الجديدة؟

أخيراً، دخل نيكولا ساركوزي بقوة إلى قصر الإليزيه (أكثر من 53 في المائة من الأصوات، أي بتقدم واضح على رويال التي لم تتخطَّ الـ 47 في المائة) ليسكنه خمس سنوات قابلة للتجديد، بصفته الرئيس الثالث والعشرين للجمهورية الفرنسية، والسادس للجمهورية الخامسة التي أرسى دعائمها الجنرال ديغول. حقق الرجل حلماً راوده منذ نعومة أظفاره وتأكد له إمكان تحقيقه عندما أضحى عمدة لبلدية نييلي - سير - سان القريبة من باريس، وهو لم يبلغ من العمر ثمانية وعشرين عاماً، أي العمدة الأصغر سناً في تاريخ البلدات المهمة في فرنسا. وقتها سأله الصحافي المعروف دوهاميل ما إذا كان يفكر برئاسة الجمهورية في كل مرة يحلق ذقنه أمام المرآة فأجابه ساركوزي: «ليس فقط عندما أحلق ذقني». وفي مسيرته السياسية، القصيرة نسبياً، تمكَّن من سحق خصومه داخل حزبه واستفاد من أخطاء الجميع ومن هجومهم عليه، مبيناً قدرة فائقة على المناورة والمجادلة والتعاطي الذكي مع الإعلام.

يصفه المراقبون بأنه الرئيس الأكثر يمينية منذ خمسين عاماً، وبأنه «محافظ جديد» سيُدخل فرنسا في منعطف جديد، تماماً كما فعلت مرغريت تاتشر في بريطانيا، ورونالد ريغان في الولايات المتحدة، وخوسيه

ماريا أزنار في إسبانيا، وسيلفيو برلسكوني في إيطاليا. وهو أعلن خلال حملته الانتخابية أنه لا يخجل أبداً من الانتماء إلى اليمين، لكنه يمين يريد أن يحدث قطيعة مع كل تلك الممارسات التي سادت في العهود السابقة من يمينية ويسارية على السواء، وإلى قيمة العمل التي ارتقى بها إلى مصاف القيمة المثالية الأعلى، وإلى الأمن الذي من دونه لا عمل ولا سياسة ولا من يحزنون. والذين وصفهم ساركوزي بـ «الحثالة» و«الأوباش» هم برأيه الذين يعكّرون صفو الأمن ويعتدون على «الهوية الوطنية»، لذلك وعد باستحداث وزارة خاصة بـ «الهوية الوطنية والهجرة» قيل إنه سيكلف بها صديقه الفرنسي - الإسرائيلي أرنو كلارسفيلد الآتي لتوّه من إسرائيل حيث أدّى خدمته العسكرية في لواء حرس الحدود. إلا أن «الرئيس ساركوزي» عدل عن ذلك بمجرد أن دخل الإليزيه.

لقد جنح ساركوزي إلى اليمين مقترباً من أقصاه في بعض شعاراته الانتخابية، إلى درجة أن زعيم «الجبهة الوطنية» جان - ماري لوبان اتهمه بسرقة أفكاره وشعاراته، وزعيم اليمين النمسوي المتطرف يورغ هايدر علّق على فوزه في الانتخابات بالقول إنه تبنى برنامجه بالكامل. وسواء كان هذا القول صحيحاً أو مبالغاً فيه، فلا شك أن الجنوح المبالغ فيه إلى اليمين من قبل زعيم حزب حاكم هو أمر يحصل في فرنسا للمرة الأولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وبعد هذه الحرب والمصالحة التاريخية بين فرنسا وألمانيا، ثم تشكيل «المجموعة الاقتصادية الأوروبية»، راح المشهد السياسي والحزبي في فرنسا يتجه تدريجًا وببطء صوب الوسط واليسار تحت تأثير من الديغولية التي عبّدت الطريق أمام انتخاب الاشتراكي فرنسوا ميتران

العام 1981، أو جعلته على الأقل خليفة لليميني الوسطي فاليري - جيسكار ديستان. وفي الثمانينيات من القرن المنصرم، وبتأثير من الموجة اليسارية تحت حكم التحالف الاشتراكي - الشيوعي، اتجه اليمين أكثر فأكثر نحو الوسط، فأخلى مساحة في المشهد السياسي سرعان ما احتلها اليمين المتطرف بزعامة لوبان الذي راح يتقدم، مستفيداً من عجز اليسار عن تحقيق الوعود التي رفعته إلى السلطة.

لكن، وعلى الرغم من شعبيته المتزايدة تدريجاً كما عبَّرت عنها مجموعة من عمليات الانتخاب التشريعية والرئاسية - وآخرها كان وصول لوبان إلى الدورة الثانية ضد شيراك العام 2002 - فقد بقي خطاب لوبان الموصوف بالعنصري والمتطرف والمعادي للسامية هدفاً لهجوم اليمين واليسار على حد سواء. وبقي هذا اليمين المتطرف بمثابة «التابو» الذي يأباه الجميع ويستحي أعتى غلاة اليمين الجمهوري من الإفادة من أصواته، ويستشيط غضباً من مجرد المقارنة به. فاليمين الفرنسي عموماً بقي يعاني عقدة وصفه بالمتعاون مع الاحتلال النازي خلال الحرب العالمية الثانية، وبالبيتانية (نسبة إلى الماريشال بيتان). أما الجنرال ديغول - كما الحزب الشيوعي - فكان على رأس المقاومة التي انتصرت فحرَّرت فرنسا وأعادتها إلى مصاف الدول الكبرى في العالم. من هنا التمييز المقصود في الخطاب السياسي ما بين «الديغولية» واليمين، أو دمج المفردتين بقصد التحديد والإيضاح عند القول «اليمين الديغولي» الذي حارب الاحتلال الألماني والذي يفخر بتمايزه عن الحليف الأميركي وبسعيه لحماية «النموذج الفرنسي».

لكن هذا النموذج بدأ يتعرَّض للاهتزاز نتيجة الأزمات العديدة التي

واجهته، ولا سيما مع تحولات النظام الدولي والعولمة، ومع تراكم الإخفاقات في كل المجالات الداخلية تقريباً. وبدأت الحاجة إلى خطاب جديد تفرض نفسها في صفوف الفرنسيين الذين، وإزاء إشكاليات العولمة وتوسيع أوروبا وارتفاع البطالة وانخفاض القوة الشرائية والهاجس الأمني واضطرابات الضواحي المهمشة ومشكلة الهجرة والمهاجرين وغيرها، عبّروا عن قلقهم في غير مناسبة أبرزها التصويت الاحتجاجي في الاقتراع العام، ورفض الدستور الأوروبي المشترك لدى الاستفتاء الشعبي عليه، على الرغم من أن، على رأس صائغيه، كان الرئيس الفرنسي الأسبق ديستان، وأنه قام أساساً بمبادرة فرنسية دعمتها ألمانيا.

ساركوزي تلقف الفرصة. لقد بات الخطاب اليميني المتشدد ممكناً. انكسر التابو، واليسار، المتخبِّط هو الآخر في نزاع داخلي مرير والعاجز عن العثور على خطاب عصري جامع مقنع، لم يعد قادراً على الاستمرار في ابتزاز اليمين بالعودة إلى البيتانية والفاشية وغيرها. رفع ساركوزي شعار اليمين المتخلِّص من عقده والمعتز «بتاريخ فرنسا وأمجادها وعظمتها»، هذا التاريخ الذي ينبغي التعاطي معه على أنه «كلٌّ واحدٌ وليس مقاطعَ تناسبنا فنعتز بها، وأخرى نخجل بها فنرفضها»، على حد قول المرشح ساركو. وهو يعتبر أنه، لا هو ولا أنصاره والمحيطون به، كانوا قد ولدوا أو شاركوا في ما جرى خلال هذه الحرب، وبالتالي فلا مجال للاعتذار أو للشعور بالذنب. لكنه شدَّد أيضاً على أن انتقال فرنسا من وضعية البلد المحتل العام 1940 إلى موقع البلد المنتصر العام 1945 كان بفضل مساعدة الحلفاء وفي طليعتهم الولايات المتحدة، والتي لا يخفي إعجابه بها، على ما كتب مرة في جريدة «لوموند».

لكن ساركوزي ذهب بعيداً في اعترافه بفضل الولايات المتحدة، ولا سيما عندما ذهب إلى واشنطن ليقدم شبه اعتذار للرئيس بوش على مواقف شيراك من سياساته الدولية واحتلاله للعراق، وأفرط في أطلسيته المعلنة وفرنسيته المفرطة وهو ابن «المهاجر اليهودي من سالونيك» على ما وصفه الإسرائيليون الذين وضعوا صورته على طابع بريدي، بعدما قال موجهاً خطابه للمهاجرين (العرب والمسلمين تحديداً): «إما أن تحبّوا فرنسا أو أن تغادروها»، وبذلك فقد كسر عدداً من «التابوات» أو المحرّمات في الخطاب السياسي السائد، حتى في صفوف اليمين المبتعد عن الوسط، فوفّر للاشتراكية سيغولين رويال أرضية للهجوم عليه والتحذير من عدم الاستقرار الذي قد يتسبَّب به إذا وصل إلى السلطة رئيسًا، وهذا ما قد بدأ يطل برأسهُ من خلال أعمال الشغب وحرق السيارات في الضواحي، والإضراب الذي أعلنه طلاب جامعة باريس الأولى غداة إعلان فوزه برئاسة الجمهورية.

لقد نجح المرشح ساركوزي في تخليص اليمين الفرنسي من عقدته التاريخية ودفعه إلى المزيد من اليمينية. لكن ساركوزي الرئيس سيكون مضطراً إلى الايفاء بوعد واحد من وعوده الانتخابية الكثيرة على الأقل، وهو أن يكون «الناطق باسم جميع الفرنسيين» وليس باسم أولئك الذين صوّتوا له وحسب. فمن بين هؤلاء من أعطاه صوتاً لمجرد الاحتجاج وليس إعجاباً بأفكاره وبرامجه، ثم إن اليسار، وعلى الرغم من كل مشاكله وتخبطه، نجح في الحصول على قدر لا يمكن الاستهانة به من أصوات الناخبين، بلغ أقل بقليل من النصف.

وتدل التجارب في كل الدول الديمقراطية الغربية على أن اليمين الحاكم الواثق من نفسه يقدم خدمة لليسار بدفعه إلى إصلاح نفسه ولمّ شمله قبل المبادرة إلى الهجوم والعودة إلى السلطة.

هل تقطع الساركوزية مع سياسة فرنسا الخارجية التقليدية؟

لم ينجح نيكولا ساركوزي في الانتخابات الرئاسية الفرنسية بفضل برنامج أو أفكار أو وعود تقدَّم بها في مجال السياسة الخارجية الفرنسية. لقد كانت المفارقة البارزة في المعركة الانتخابية، بحسب كل المراقبين، هي غياب النقاش حول مثل هذه السياسة، لا سيما في بلد كبير مثل فرنسا يؤثر ويتأثر بمجريات الساحة الدولية، وفي زمن محت فيه العولمة الحدود والحواجز بين السياسات الداخلية والخارجية. لم يتطرَّق المرشحون إلا لماماً الى بعض المواضيع الدولية، ولا سيما تلك التي لا إحراج فيها وتلك التي يكون حولها إجماع، إلى حد كبير. وعلى الرغم من ذلك بقي المرشح اليميني نيكولا ساركوزي أوضحهم لجهة الانتماء الأيديولوجي غير الخجول إلى أطلسيته ويمينيته.

وفور إعلان نتيجة الانتخاب بدأت تتدفَّق رسائل التهنئة على الرئيس المنتخب من كل حدب وصوب. وإذا كان الأمر طبيعياً كما يقتضي البروتوكول بين الدول، إلا أنه لا يمكن إلا أن نميِّز بين تعابير التهنئة «العادية» أو الروتينية كما يقتضي العرف والتقليد، وتلك البرقيات الإحتفائية بالنصر الصادرة عن حلفاء الرئيس الجديد وأصدقائه، من أمثال بوش الإبن وبلير وبرلسكوني وأزنار وأولمرت وبنيامين نتنياهو المتفائل كثيراً بوصول «صديقه

العزيز» إلى قصر الإليزيه ليأخذ مكان شيراك «صديق العرب». لقد أعرب ساركوزي عن تأييده الواضح لإسرائيل[28] التي زارها من دون أن يقوم بزيارة واحدة، لا إلى السلطة الفلسطينية ولا إلى أي بلد عربي ولو كان من حلف «المعتدلين». وأكثر من ذلك، فقد تلقى تأييد المنظمات والجمعيات الفرنسية الصهيونية كمرشح، وراهن على هذا التأييد، لكن من دون أن يدير ظهره لملايين الأصوات من ذوي الأصول العربية والمسلمة، إذ عيّن منهم مديرين لحملته الانتخابية واعداً بإشراكهم في الحكم، ولو أنه كان قد عادى سكان الضواحي من هؤلاء.

لقد نجح رهان الرجل الذي كان يحلم بالرئاسة منذ نعومة أظفاره، فوصل إلى مبتغاه [29] على ظهر وعود قاطعة بإحداث قطيعة جذرية مع كل السياسات التي كانت سائدة قبله والتي انتهجها اليمين واليسار على حد سواء. فهل ينجح الرجل في إحداث مثل هذه القطيعة في مجال السياسة الخارجية؟

لم يكن من قبيل المصادفة ابداً ان يكون أول سياسي أجنبي يستقبله الرئيس المنتخب وهو لمّا يتسلّم مهامه بعد، وبحضور الرئيس شيراك، هو سعد رفيق الحريري. وكانت الصورة الرمزية التي جمعت الثلاثة في قصر الإليزيه مفعمة بالمعاني، وفي طليعتها أنه في أحد الملفات الدولية البارزة - الملف اللبناني تحديداً مع تداعياته الإقليمية والدولية - سوف تكون سياسة الخلف استمراراً لسياسة السلف، ولو بوسائل ومفردات جديدة. وكان المرشح

28. قالت صحيفة جيروزالم بوست الاسرائيلية (العدد 2007/5/9) ان ساركوزي سوف يعين صديقه الفرنسي-الاسرائيلي ارنو كلارسفيلد العائد لتوه من الخدمة في حرس الحدود الاسرائيلي وزيرا للهوية الوطنية والهجرة التي وعد باستحداثها.لكن ذلك لم يحصل.

29. جورج ساسين «**ساركوزي يخطف فرنسا...ويرتاح**» صدى البلد 2007/5/8

ساركوزي قد أكّد، في مقابلة نشرتها أسبوعيتا «الأسبوع العربي»[30]. و«الماغازين» اللبنانيتان (والثانية ناطقة بالفرنسية)، عن تطابق سياسة ساركو اللبنانية مع تلك التي كان يقودها شيراك. وربما لهذا السبب حصل ساركوزي على سبعين في المائة من أصوات الفرنسيين من أصل لبناني بحسب تعليق المحللين الفرنسيين لنتيجة الانتخاب.

أما الموقف الثاني المشبع هو الآخر بالرمزية، والذي اتخذه ساركوزي فور تسلّمه السلطة، فهو مسارعته إلى زيارة برلين للقاء المستشارة أنجيلا ميركل والتأكيد على العلاقة المميزة بين البلدين والتي أرسى دعائمها الجنرال ديغول وباتت تقليداً راسخاً لدى باريس، بمعزل عمن يسكن قصر الإليزيه.

أما في خطابه لحظة إعلان فوزه[31] فهو وإن أكد على العلاقة المميزة مع الحليف الأميركي، لكنه حرص على التأكيد في المقابل على أن الأصدقاء يمكن لهم أن يختلفوا، وهذا موقف ديغولي. وفي الخطاب نفسه أعاد التأكيد على حرصه على أمن «إسرائيل» وسلامتها وحقها في الوجود، ألا أنه أضاف أن ذلك لا يقلل أبداً من قناعته بحق الفلسطينيين أيضاً في دولة حرة مستقلة، وبأن هذا الحلم يجب أن يتحقّق. وإذا كان ساركوزي هو المرشح الوحيد الذي يعلن موقفاً واضحاً رافضاً إنضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، فإنه فعل ذلك لمعرفته بأن هذا هو موقف أكثر من سبعين في المائة من الفرنسيين. وكان شيراك قد عبّر عن القناعة بأن مثل هذا الانضمام

30. الاسبوع العربي العدد 2476 الاثنين 26 ايار 2007–06–30

31. اذاعته مباشرة على الهواء كل وسائل الاعلام الفرنسية المسموعة والمرئية مساء السادس من ايار 2007 ونشرته كل الصحف صبيحة اليوم التالي

ينبغي أن يُعرض على الاستفتاء الشعبي العام في فرنسا، وهو موقف يصب في رفض الانضمام التركي لكن بطريقة دبلوماسية وغير مباشرة. هنا أيضاً يستمر ساركوزي في ما نهجه شيراك ولو بأسلوب أكثر مباشرة في زمن التسابق على أصوات الناخبين.

لقد وصل الزعيم اليميني المتطرف جان - ماري لوبان إلى الدورة الثانية في مواجهة الرئيس شيراك في انتخابات العام 2002 على خلفية مآزق وأزمات اقتصادية واجتماعية تعانيها فرنسا. وقد تلقَّف ساركوزي الدرس سريعاً في سعي محموم لاكتساب المزيد من الأصوات من اليمين المتطرف، فقدَّم خطاباً قاطعاً واضحاً «لا خجل فيه» كما كان يردِّد. قال علناً ما كان يهمس به كثيرون في السر، ضد الارهاب والأصولية الإسلامية والمقاومة والهجرة والمهاجرين من لون معين ودين معين. لكنه كان «يضيف ماء إلى النبيذ الذي يقدمه»، كما يقول الفرنسيون، بقدر ما كان يقترب من عتبة الإليزيه. وهكذا مثلاً، بعد أن عاين ردود الفعل السلبية على مقاله المعجب بالأميركيين في جريدة «لوموند»، وزيارته البيت الأبيض مؤيداً الرئيس بوش ومنتقداً الموقف الفرنسي الرسمي منه، عاد ليركز على إعجابه بالنمط السياسي - الاجتماعي الداخلي في الولايات المتحدة، وليس سياستها الخارجية، ولا سيما احتلال العراق الذي أضحى خطأ ينبغي تصحيحه. ثم زار ضريح الجنرال ديغول مؤكداً على إعجابه بالرئيس الراحل ومحافظته على ميراثه لا سيما لجهة عظمة فرنسا ذات السياسة الخارجية المستقلة. ثم أعلن أنه سيكون ناطقاً باسم كل الشعب الفرنسي وليس وحسب باسم محازبيه أو مناصريه. باختصار، راح الرجل يقترب من السياسة الفرنسية التقليدية

بقدر ما كان يقترب من الإليزيه، وعندما وصل إليه، اتخذ موقفين في السياسة الخارجية يقعان في صميم الاستمرارية بعيداً عن القطيعة الموعودة.

بعد يومين اثنين على تبوّئه الرئاسة، عيّن ساركوزي فرنسوا فيون، الذي كان يوصف بـ «الديغولي الاشتراكي المعتدل» رئيساً لحكومة ضمت خمسة عشر وزيراً، سبعة منهم من النساء - كما وعد - وفيهم من حزبي الوسط والاشتراكي [32]. حقيبة العدل تسلمتها ذات الأصل المغربي رشيدة داتي، وهو ما يحصل للمرة الأولى في فرنسا، الأمر الذي دفع جان - ماري لوبان إلى شن حملة عليها بسبب حيازتها الجنسيتين الفرنسية والمغربية معاً. أما حقيبة الخارجية، فأوكلت إلى الطبيب اليساري المعروف بتأييده لمبدأ التدخل الانساني، برنار كوشنير، والذي سارع حزبه الاشتراكي إلى طرده بسبب قبوله العمل في حكومة ساركوزي. وأول زيارة خارج أوروبا قام بها كوشنير بعد أيام على تسلّمه منصبه، كانت إلى لبنان حيث عبّر عن مواقف لا تختلف أبداً عن مواقف سلفه دوست - بلازي.

إنفتاح الرئيس ساركوزي الملفت والمفاجىء بحجمه وأهميته، على الرغم من أنه كان وعد به، اعتبره خصومه مناورة هدفها الفوز بغالبية مريحة في الانتخابات التشريعية. هذا الكلام ربما يكون صحيحاً، لكنه يثبت مجدداً أن الرئيس الفرنسي يبقى محكوماً بالحدود التي يرسمها توازن في الحياة السياسية أرسته سنوات وعقود طويلة ماضية يصعب عليه تجاوزها مهما كان من أنصار القطيعة.

32. Cf la presse française du 18 et 19 mai 2007

وينبغي عدم المبالغة في قدرة الرئيس الفرنسي على إحداث تغييرات جذرية، ولا سيما في مجال السياسة الخارجية التي ترسمها تراكمات على أيدي رؤساء سابقين وحكومات ووزارات خارجية سابقة طوال عقود طويلة ممتدة. وهناك مراكز قوى يصعب على الرئيس تجاوزها في الإدارة العليا وأجهزة الأمن والجيش وجماعات الضغط والمصالح والـ «كي دورسيه» وغيرها. بمستطاع الرئيس بالطبع استخدام عبارات ومفردات جديدة، وإضفاء لمسته الخاصة، واتخاذ بعض المواقف التي تحظى بإجماع عام أو بإغلبية مريحة، لكن ليس بمستطاعه، مهما كان قوياً وراغباً، الذهاب في عكس رياح المصلحة العليا لبلاده والتي يتطلّب تعريفها نوعًا من الإجماع، والذي لم يخرج عنه حتى الاشتراكي ميتران الذي وعد ذات مرة بمثل القطيعة مع الماضي التي وعد بها المرشح ساركوزي.

الثورات المخملية: معبر ومطيّة إلى الهيمنة العالمية

ليديا سيماكوفا*

مقدمة

تعرَّف الثورة الاجتماعية عموماً بأنها تبدّل جذري في حياة المجتمع. ويُحِلّ هذا التبدل عادة تشكيلة اقتصادية واجتماعية بغيرها تكون أرفع منها مستوى وتنسجم مع المتطلبات الجديدة للمجتمع الذي كانت تختمر في أحشائه منذ زمن.

وتبيّن تجربة الثورتين الكبريين في التاريخ الحديث: الثورة الفرنسية العام 1789، وثورة أكتوبر الإشتراكية في روسيا العام 1917، أن الثورة هي تحطيم جذري للنظام القديم، وترسيخ لمؤسسات اجتماعية جديدة أكثر تقدماً، وهي قفزة نوعية للمجتمع في سياق تطوره. فالأولى أطاحت سلطة الإقطاع والنبلاء وجاءت إلى سدة الحكم بطبقة تقدمية في ذلك الزمن، هي بورجوازية المدن من تجار وحرفيين. وأطاحت الثانية سلطة البرجوازية الحديثة العهد التي مثلتها حكومة كيرينسكي بعد أن كانت هذه قد

* باحثة

أنهت عهد القيصرية الطويل في ثورة شباط/فبراير من العام نفسه.
وفيما يضنّ المحللون السياسيون الليبراليون اليوم بصفة الثورة على ثورة أكتوبر الإشتراكية فينعتونها بالانقلاب البلشفي، نراهم هذه الأيام يطلقون بسهولة مريبة إسم «الثورة» على انقلابات فوقية تغيّر في تركيبة النخب الحاكمة من دون أن تغير شيئاً في جوهر الأنظمة السياسية والاقتصادية. ولئن كانت الثورة الحقيقية تعني الانتفاض على الظلم الاقتصادي والاجتماعي والقومي والسياسي، وتجيء إلى السلطة عادة بنخبة تمثل طبقة تحمل أهدافاً أكثر تقدماً وتنوراً فتنقل المجتمع من حال التخلف والركود الاقتصادي والظلم الاجتماعي إلى حال الانتعاش الاقتصادي والمزيد من العدالة الاجتماعية، فإن «الانقلابات الفوقية»، وإن كانت تدّعي في أحيان كثيرة إعلان المبادئ الديموقراطية والشعبية والاستقلالية والسيادية، فهي في العادة من كل هذه المبادئ براء، وشعاراتها مفعمة بالرياء.
يبدو أن المهم بالنسبة إلى هؤلاء المحللين، وإن كانوا أصلاً ممن لم يفتأ يدعي على مدى سنوات كثيرة معارضته للعنف والثورات، هو الشكل الذي تتم فيه الثورة، لا المضمون الذي تحمله: أن يخرج إلى الشارع آلاف الناس الذين لا يأبهون للقانون «القديم» والنظام «القديم» (وليس مهماً أكان هذا القانون أو هذا النظام جيداً أم سيئاً)، فيأتي بنتيجة ذلك إلى السلطة أشخاص جدد. في هذا السياق بالذات يندرج اليوم ما يسمى بـ«الثورات المخملية» أو «الملونة»، هذه «الثورات» المستعارة من قواميس الإستخبارات وكواليس السفارات، الملقبة بألقاب مختلفة، والملونة بألوان شتى «من حواضر البيت» الذي تقوم فيه، والتي تأتي إلى السلطة عادة بأنظمة ليست أقل عداء للشعب

من سابقاتها، بل تكون عادة أكثر ليونة واستعداداً لبيع مرافق البلاد الحيوية إلى أرباب العولمة.

وليس يمكن، في الحقيقة اعتبار «الثورات المخملية» التي حصلت في السنوات الأخيرة في عدد من البلدان، إلا جزءاً من تكتيك تعتمده الولايات المتحدة ويندرج تحت ما يسمى بـ«الفوضى البناءة»، للهيمنة على العالم كله. وليس سراً أن كل مبادئ السياسة الخارجية الأميركية، (ابتداء من مبدأ مونرو، ثم مبدأ «الحدود المتحركة» و«الأبواب المفتوحة» إلى ما هنالك)، تلك المتسترة خلف حجة «حماية أمن» القارة الأميركية، افترضت السيطرة على العالم كله وإخضاعه. وقد سار على النهج نفسه أيضًا المبدأ الجديد الذي رسمه ستيفن هادلي وسماه بـ«استراتيجية الأمن القومي» لدى عرضه له في معهد السلام US Institute of Peace في واشنطن مؤخراً[1] معلناً أن المهمة الرئيسة هي مكافحة الإرهاب ونشر الديموقراطية في العالم أجمع.

ويتواءم تكتيك «الثورات المخملية» مع تكتيك إشاعة «الديموقراطية» في صيغتها المتداولة حالياً (لنتذكر أن هذه الكلمة اليونانية الأصل تعني حرفياً «حكم الشعب») ومكافحة «الإرهاب» في أرجاء المعمورة، ليتجسد كلا الشعارين أحياناً حروباً فعلية تشنّ على بعض البلدان المحسوبة على «محور الشرّ» حسب المفهوم الأميركي. فـ«الثورات المخملية» السلمية والحروب التي تُستخدم فيها الأسلحة تشكلان إذاً وجهين لعملة واحدة. ويمكن أن ننظر إلى حروب يوغوسلافيا وأفغانستان والعراق، وربما إلى الحرب المحتملة على إيران، على أنها الوجه الآخر لهذه العملة.

1. Steven Hadly, **U.S. Strategy of National Security**, March 2006

ولئن كانت الانقلابات العسكرية في الماضي والحاضر ممكنة بالنسبة إلى الأميركيين كأحد الأساليب لإيجاد أنظمة موالية لهم، إلاّ أن علّته الكبرى أنه أسلوب مفضوح يفتقر إلى الشرعية. فـ«الثورات المخملية» هي أيضا شكل من أشكال الإنقلاب، ولكنه انقلاب يحافظ على مظاهر الشرعية حيال الرأي العام ويندرج في الظاهر ضمن إطار إيجابي من إشاعة لـ«ديموقراطية»، في حين أنه يكون حركة مرائيةً غير صادقة، حسب ما تبين الأحداث.

وعلى الرغم من أن مصطلح «الثورة المخملية» ظهر لأول مرة بعد حرب الأطلسي على يوغوسلافيا التي أفضت لاحقاً، ومن خلال «ثورة مخملية» أعقبتها، إلى نقل السلطة في هذا البلد إلى موالين للأميركيين والغرب، فإن هذا المصطلح يمكن إطلاقه استرجاعاً على حدث سبق تلك الثورة، وهو البيريسترويكا الغورباتشوفية (الأعوام 1985-1990)، هذه البيريسترويكا التي نقلت الإتحاد السوفياتي من اقتصاد الخطط الخمسية وملكية الدولة لوسائل الإنتاج، إلى اقتصاد السوق الرأسمالي الحرّ بأبشع صوره وأشدها توحشاً، ثم أدت لاحقاً إلى تفكيك البلد واستدراج الغورباتشوفيين إلى قشة «انقلاب تلفزيوني» قصمت ظهر البعير، فجرى نقل السلطة، إثر تظاهرة المليون في الساحة الحمراء، إلى الرئيس «السكّير» يلتسين في روسيا «الديموقراطية». فالبيريسترويكا إذاً كانت أول «ثورة مخملية» تتم ضمن الأطر الشرعية تقريباً، ثم ما لبثت أن استكمِلت بانقلاب دامٍ «غير شرعي» على بعض الأطراف المترددة في السلطة الجديدة العام 1993، خلال الهجوم على البرلمان، كرس النهج الموالي للغرب والأميركيين في روسيا تكريساً كاملاً خلال فترة طويلة.

وقد انتهى العديد من الحملات الانتخابية في بلدان شتى خلال السنوات الأخيرة، مدعوماً أو مسبوقاً بتظاهرات حاشدة في الشوارع والساحات، وتحركات احتجاج جماهيرية ينظمها عادة جزء من الفاعليات السياسية التقليدية المحلية، وترفع فيها الشعارات النيوليبرالية الجديدة كالخصخصة وإشاعة الديموقراطية ومحاربة الإرهاب، مع ما تيسّر من شعارات الحرية والإستقلال والسيادة وغيرها، إلى نقل هذه الأخيرة التي صارت في مرحلة ما كـ «معارضة» إلى مرابع السلطة. ويدعمها بلا حساب في ذلك رأس المال العالمي بالسياسة والمال والإعلام وبنفوذ المؤسسات الدولية التي يهيمن عليها. وقد بيّنت تجربة الثورات المخملية في العديد من البلدان أن هذه «المعارضة» كانت تستغل في أحيان كثيرة حدثاً ما كعملية اغتيال أو أي عملية إرهابية أخرى، للقفز إلى سدة السلطة.

ذاك ما آلت إليه مثلاً أحداث جمهورية صربيا بعيد الحرب التي شنّها الحلف الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة على يوغوسلافيا لإزاحة الرئيس السابق ميلوشيفيتش، وهي التي عرفت بـ «الثورة القرنفلية».

ثم جاءت لاحقاً أحداث جمهورية جورجيا (السوفياتية سابقاً) المعروفة بـ«ثورة الورود» والتي أزاحت من السلطة الحليف الهرم للولايات المتحدة إدوارد شيفاردنادزه، وأحلت محله الحليف الجديد اللامع ميخائيل ساكاشفيلي؛ وكانت انتخابات الرئاسة في أوكرانيا التي حظيت بتسمية «الثورة البرتقالية» حيث بات الصراع بين ممثلي طرفي الفاعليات المالية والاقتصادية، بعد أن كان قبل ذلك بين طرفي السلطة والمعارضة اليسارية، ففاز في المعركة من اعتبِر حليف الغرب، فيكتور يوشنكو، ليحل محل فيكتور

يانوكوفيتش المحسوب على موسكو؛ وجاءت انتخابات البرلمان والرئاسة في قرغيزيا التي أزاحت الرئيس عسكر أكايف بعد أن جلس طويلاً على كرسيي موسكو وواشنطن المتعِبين بمنحه كليهما الحق في إقامة قواعد عسكرية في بلاده؛ وهذه هي أخيراً لا آخراً «ثورة الأرز» في لبنان، وهو الإسم الذي أطلق عليها من واشنطن بالذات، وعلى لسان الرئيس الأميركي جورج بوش، إثر اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري في عملية إرهابية مرعبة. وقد غذاها امتعاض قطاعات واسعة من اللبنانيين من الوجود العسكري والسياسي السوري والأزمة الاقتصادية التي تفاقمت في ظله، فتحددت سلفاً نتائج الانتخابات النيابية التي أجريت على عجل، وبأي قانون وجد آنذاك «من حواضر البيت»، بعد مضي أشهر قليلة على عملية الإغتيال.

في ضوء نجاح بعض هذه الثورات شبه السلمية، سنحاول استشفاف الأسباب العميقة الكامنة وراء إمكان حصولها، لنحدد تالياً مضمون حركة العالم المعاصر: إلى أين هو سائر؟

1- الأسباب الكامنة وراء «الثورات المخملية»:

يبدو لنا أن السبب الاقتصادي هو أهم أسباب قيام «الثورات المخملية». فالاقتصاد كالعادة يبقى أساس الصراعات، لأن ما يتضارب هو المصالح بالدرجة الأولى وليس الأهواء. الصراع الآن قائم على أشده بين رأس المال العالمي المتمثل في الاحتكارات العالمية الكبرى ومن يرعى مصالحها من السياسيين وقادة الدول.

لقد بدا أن التناقض الرئيس في عصرنا بعد اختفاء الإتحاد السوفياتي

ومنظومته، هوّ التناقض بين رأس المال العالمي الكبير المتجاوز حدود القوميات والدول والقارات، ورأسِ المال القومي (أو الوطني) الذي يحاول جاهداً الصمود في هُزاله وعزلته. ويبدو هذا التناقض مثابةَ صيغة متطوّرة لتناقضات النصف الأول من القرن العشرين، عندما كانت دول ذات اقتصاد ليبرالي (مثل الولايات المتحدة أو ألمانيا النازية) قد وجدت في نفسها ما يخوّلها أن تنافس وتصارع غيرها من الدول الاستعمارية «العريقة» على المستعمرات، لإعادة تقاسمها والحصول منها على مغنم أكبر. وهو ما أسفر في بداية القرن الماضي عن نشوب الحرب العالمية الأولى وإعادة تقسيم العالم «المهدور دمه» ما بين الكبار (معاهدة سايكس بيكو كانت تعبيراً محلياً عن إعادة تقاسم تركة «الرجل المريض»)، وأسفر في أواسط القرن عن نشوب الحرب العالمية الثانية بمبادرة من ألمانيا الهتلرية التي استشعرت في نفسها القدرة على الثأر بعد مرور فترة على معاهدة فرساي المهينة. غير أن حصة الأسد في اقتسام تركة الإتحاد السوفياتي المهزوم كانت في نهاية القرن العشرين للاعب الأكبر وهو الولايات المتحدة الأميركية.

هذا التناقض بين الشركات العالمية الكبرى وبعضُ جزر الطموح القومي المتبقية، هما العاملان اللذان كادا أن يسيّرا حركة التاريخ اليوم، لولا بروز ثورات جديدة أعلنت التصاقها بالاشتراكية في أميركا اللاتينية كثورتي تشافيز وموراليس وغيرهما. ولعل النتيجة كانت ستؤول، لو بقيت نسبة القوى على حالها بعد انهيار الإتحاد السوفياتي مباشرة، لصالح أرباب العولمة، وكانوا سيصبحون أسياد العالم بلا منازع لأن عندهم من أسباب القوة

والمنعة السياسية والعسكرية والاقتصادية والإعلامية والثقافية أكثر بكثير مما عند أي من الدول القومية.

وتتدسّ مفاعيل هذا التناقض في كل حنايا جسم العالم المعاصر. فالكل فيه، كما نُثارات الحديد في حقل مغنطيسي، يتخذ الآن وجهته طبقا لخطوط القوة الناشئة عن التناقض الرئيس، طبقا لقوانين الاصطفاف الجديدة.

فبعد تدمير المعسكر السوفياتي لم يعد هناك من مقابل قادر على موازنة ضغوط «الحكومة العالمية» وإملاءاتها والمتمثلة في بلدان «المليار الذهبي»، وخصوصًا الولايات المتحدة الأميركية والغرب الليبرالي المهيمنة على العالم على هيمنة شبه كاملة والمصرّة على السير قدماً على نهج العولمة ورفض كل «سيادة وطنية»، وفتح أبواب الدول «خلعاً» إذا لم تنفتح طوعاً (على الرغم من الكلام الكثير على السيادة والاستقلال في خطابات القادة الغربيين الموجهة إلى حلفائهم في البلدان الأخرى المطلوب قيام ثورات مخملية فيها).

وقد زادت احتداماً الأزمات الاقتصادية التي باتت تتخبط بها بلدان «العالم الثالث» بعد انهيار عالم القطبين وانحسار الدعم الاقتصادي والسياسي السابق عن هذه البلدان (والذي كان تنافس القطبين أحد أسبابه).

ومما عمّق أزمة الأنظمة في بلدان «العالم الثالث» أيضاً سير بعضها على النهج النيوليبرالي مصغية إلى نصائح المؤسسات المالية الدولية، ما أوصلها إلى المزيد من الديون الخانقة والانهيارات المالية والعجز في الموازنة والبطالة إلخ... هكذا حصل للكثير من بلدان «العالم الثالث» (الأرجنتين أحد أبرز الأمثلة) التي سارت على هدي «نصائح» المؤسسات المالية الكبرى التابعة للغرب فعانت ما عانت من انهيارات اقتصادية ومالية، ولم يبق في

فترة من الفترات، قبل حصول الثورات اليسارية المضادة في العديد من بلدان أميركا اللاتينية بالطريق الديموقراطي الانتخابي، سوى بضعة بلدان معزولة يحكمها رأس المال الوطني وتواجه تنّين رأس المال العالمي.

لقد كان بوسع هذه البلدان قبل انتقال العالم إلى القطب الواحد، أن تنهج سياسة مستقلة إلى حد ما، متأرجحةً بين النظامين: الشرقي السوفياتي الاشتراكي الموجّه والغربي الرأسمالي الحرّ، ومستفيدة من حقل القوى المحايد الناشئ عن صراع القطبين. أما الآن فنحن نعيش في عالم نجد فيه هذا البعض المبعثر والمشرذم من الدول، حيث ما يزال يسيطر رأس المال القومي المتنوع المشارب والمصالح يواجه رأسَ المال العالمي الكبير.

وها هو هذا الأخير بات في السنوات الأخيرة مثل الحوت يلتهم ويبتلع الاقتصادات القومية الواحد تلو الآخر. ويحاول رأس المال القومي يائساً المقاومة والصمود في وجه الرياح العاتية، في وجه «تسونامي» رأس المال العالمي الجائحة، غير أن خصمه الذي لا يعترف لا بحدود سياسية للدول ولا بسيادة قومية على الاقتصاد والثروة ولا حتى بخصوصيات ثقافية ودينية، لا يفتأ ينتصر حتى اللحظة لأنه يفوقه جبروتاً وعتوّاً في كل الميادين: اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً وثقافياً.

ويبدو السبب الجغراسياسي واضحاً في استثارة «الثورات المخملية»، خصوصاً في البلدان المنبثقة عن تفكك الإتحاد السوفياتي والدول التي كانت دائرة في فلكه، حيث اتخذت هذه «الثورات» شكل صراع على مناطق النفوذ بين روسيا والولايات المتحدة ضمن رقعة تفكك المنظومة السابقة، وحيث تتطلب ضرورة الهيمنة على المناطق المؤدية إلى الصين، الخصم

الجغراسياسي الأساسي للولايات المتحدة بعد زوال الإتحاد السوفياتي، هضم واستيعاب التركة السوفياتية وتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير. ولعل لبنان يدخل ضمن هذه الحسابات من بوابة هذا المشروع لكونه بالأخص يقوم كدولة بمحاذاة إسرائيل التي تشكل خاصرة الوجود الأميركي المستديم في المنطقة.

وتمكن أيضا رؤية الخلفية السياسية في محاولة مفتعلي «الثورات المخملية» امتصاص النقمة الشعبية على عجز الحكومات والأنظمة البيروقراطية المقيدة للحريات الديموقراطية والالتفاف على احتمال قيام ثورات شعبية حقة على الأنظمة غير الشعبية التي باتت مستنفدة طاقتها على الاستمرار. ففي ظل أزمة الأنظمة الوطنية (التي اعتبِرت في زمن مضى تقدمية وتنطّحت لمعالجة قضايا قومية واجتماعية فما أفلحت نتيجة تحولها شيئا فشيئا إلى أنظمة تترأسها شرائح بيروقراطية ذات مصالح ضيقة)، ونتيجة فقدانها طابعها الثوري والشعبي الذي أوصلها إلى السلطة في مرحلة التحرر الوطني أوائل النصف الثاني من القرن الماضي، وفي ظل تضييق الخناق عليها من قبل رأس المال العالمي، أخذت تنشأ حركات شعبية راديكالية تسعى إلى ملء الفراغ الناجم عن فشل الأنظمة الوطنية في حل القضايا القومية والاجتماعية المطروحة بإلحاح وعزوفها عن تلبية المطالب الشعبية المحقة.

أما السبب الأيديولوجي فيندرج ضمن حاجة رأس المال المعولم إلى قطع الطريق على الأفكار الثورية الراديكالية من جهة، والأصولية المتطرفة من جهة أخرى، هذه الأفكار المعرقلة لمسيرة العولمة، بعد أن تخلصت الدول الغربية الرأسمالية من منافس أيديولوجي كبير لها هو الإتحاد السوفياتي

ومنظومته الاشتراكية، وبعد أن نشأت في ظل غياب هذا المنافس الأيديولوجي، وليس من دون مساعدة غربية، حركات أصولية بنت نشاطها على الحميّة الدينية وعلى التعصب للتقاليد في مواجهة النزعة التنميطية للعولمة.

وهنا لا تأنف السياسة الغربية من الإفادة حتى من الطفرة الأصولية نفسها في محاربة حركات التحرر وتسعير التطاحن الطائفي حين يكون ذلك ممكناً، وإن تنافست معها في الوقت نفسه على وراثة الفكر الثوري اليساري وعلى استدراك بروز فكر ثوري يساري متجدد وقطع الطريق عليه وهو يتنطح إلى أن يصبح خشبة خلاص للشعوب في مسعاها إلى التحرر من الظلم السياسي والقومي والاجتماعي.

ويتبنى مشجعو «الثورات المخملية» شعارات ليبرالية جذابة كالتجديد والتحديث والتعددية وحرية القول وغيرها تمثّل طُعماً جيداً لاقتناص الكثيرين من المثقفين.

وأيضًا في سياق تعداد الأسباب الكامنة وراء قيام «الثورات المخملية» ثمة خلفيات اجتماعية ونفسية تتمثل في بروز أوهام لدى شرائح واسعة، لا سيما بين أوساط الطبقة الوسطى، بأن التعامل مع الدول الغنية سيؤتي الازدهار والرفاه. وتدل الخبرة الشعبية على أن الناس هم عادة «مع الواقف». وهم يدركون أن المنتصر على حلبة الصراع العالمي في نهاية القرن الماضي يثمّر ويعمم انتصاره ذاك في بداية القرن الحالي.

وفي هذا السياق، نعتقد أن من المفيد الغوص بمزيد من التفصيل في مثال «الثورة البرتقالية» في أوكرانيا التي جرت العام 2004 وباتت الآن تتأكلها

تناقضات من قام بها. فقد برزت في هذه «الثورة» تناقضات وصراعات المرشحَين الرئاسيين فيكتور يوشنكو وفيكتور يانوكوفيتش كمظهر محلي، أوكراني، من مظاهر التناقض الشامل بين رأس المال العالمي الكبير ورأس المال القومي.

2- حيثيات ومضامين «الثورة البرتقالية» الأوكرانية

كان مرشح السلطة فيكتور يانوكوفيتش ومعه الرئيس الأوكراني المنتهية ولايته ليونيد كوتشما، يمثلان على وجه العموم، رأس المال القومي الذي يتكوّن أساساً من المجموعات المالية والصناعية في مناطق دونيتسك ودنيبروبتروفسك ذات الأغلبية الناطقة بالروسية، وفي العاصمة كييف (يتجسد رأس المال هذا شخصياً في كل من تحالف المتموّل الكبير رينات أحمدوف - مجموعة دنيبروبتروفسك، مع رئيس الوزراء السابق يانوكوفيتش ومعه مجلس الوزراء والنائب العام التمييزي فاسيلييف والأوليغارشي بينتشوك- مجموعة دنيبروبتروفسك مع الرئيس السابق كوتشما، والأوليغارشي سوركيس- مجموعة كييف مع رئيس الإدارة الرئاسية مدفدتشوك، وكذلك من ممثلي المجموعات المالية الصناعية الرئيسة في المجلس النيابي الأوكراني). وقد اعتبِر يانوكوفيتش ممثلاً للبورجوازية الموالية لروسيا والداعية إلى تدعيم الروابط معها والمؤيدة معاهدة توحيد المجال الاقتصادي بين روسيا وبيلوروسيا وأوكرانيا وكازاخستان.

أما فيكتور يوشنكو فاعتبر مثلَ ممثل البورجوازية القومية المتعصبة الجديدة الموالية للغرب وللولايات المتحدة خصوصاً. وقد اعتقد كثيرون من

خصومه أنه بوصوله إلى سدة السلطة سيحيل أوكرانيا نهائيا إلى مستعمرة للغرب، وأن الحلف الأطلسي لن يُعدَم حجة لاحتلالها احتلالا مباشراً في مستقبل قريب (مناورات الأطلسي جرت هناك في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي)، وجعلِها من ثَمَّ في مواجهة روسيا، وجعلِ شعب أوكرانيا كله في مواجهة الشعب الروسي. وخشي هؤلاء من أن المستقبل القريب لأوكرانيا في ظل حكم يوشنكو سيكون عنوانه الإساءة إلى أبعد الحدود للعلاقة مع روسيا كما سيكون «ليلاً دامساً من ليالي الرجعية الفاشية».

لقد كانت توازنات السلطة السياسية التي تشكل البنية الفوقية لاقتصاد أوكرانيا حتى قيام «الثورة البرتقالية» مثلَ الحكَم النزيه بين مختلف الأطراف. وأتاح نظام التوازنات هذا للدولة الأوكرانية الناشئة انتهاج سياسة ترعى مصالح المجموعات المالية الصناعية الرئيسة وتعبّر عن مصلحة مشتركة بينها وتخفف من غلواء تناقضاتها الداخلية.

وتكمن هذه المصلحة المشتركة في كون رؤوس الأموال القومية راحت تتقاسم ملكية الدولة عبر خصخصة المؤسسات بأرخص الأسعار. وهذا ما ينجم عنه كالعادة حَرَد البعض ممن يرون أنهم لم ينالوا النصيب الذي يستحقون خلال عملية التقاسم تلك. وهؤلاء «الحردانون» يتلقون الضربات واحدة تلو الأخرى من لدن المهيمنين على المجموعات المالية الصناعية الرئيسة، وهم إزاء ذلك لا يفتأون يشكون ويؤكدون أن القانون يجب أن يسري مفعوله على الجميع بلا استثناء، وأن المحاسيب (المجموعات المالية الصناعية) لا ينبغي أن تكون لهم امتيازات ما تميّزهم عن غيرهم. هؤلاء «اللاهثون وراء

الحقيقة» كانوا هم أيضًا من رجال الأوليغارشيا ولكنهم كانوا أقل شأناً، ومن أبرزهم رئيسة الوزراء السابقة والسيدة المغامرة وصاحبة «الكاريزما» يوليا تيموشنكو (التي كانت مطلوبة من قبل الإنتربول والعدالة الروسية بسبب بعض التلاعبات وأعمال الرشوة والفساد التي اتّهمت بها حين كانت في السلطة) وغيرها برئاسة المرشح الرئاسي والرئيس حالياً فيكتور يوشنكو! ولكان من السهل على المجموعات المالية الصناعية الرئيسة أن تنقضّ على الخارجين على الطاعة من رجال المال والصناعة المحليين لو لم يكن رأس المال العالمي هناك بالمرصاد. فهو الآخر يطمع بتقاسم الجبنة مع رأس المال المحلي، بل بالاستيلاء على حصة الأسد من المصانع الأوكرانية المعروضة للبيع في ما يشبه «سوق النخاسة» إذ باتت سائبة ومحللة للخصخصة و«الحصحصة» بعد انهيار الدولة المركزية السوفياتية واقتصادها الموحد. ولذا تحالف رأس المال العالمي مع رجال الأعمال الأوكرانيين المغضوب عليهم في ظل السلطة السابقة.

وخير مثال على ما نقول كيفية خصخصة مصنع الفولاذ في منطقة «كريفوي روغ». فالدولة الأوكرانية باعت مصنع الفولاذ هذا بأرخص الأثمان من المتموّلين الكبيرين بينتشوك وأحمدوف (من مجموعتي دنيبروبتروفسك ودونيتسك) مستبعدة رأسَ المال العالمي من الاشتراك في المزايدة لشراء أسهم هذا المصنع الأضخم من نوعه في أوكرانيا. فمن الذي هَبّ في أوكرانيا للدفاع عن رأس المال العالمي؟ إنه فيكتور يوشنكو (المحسوب على الأميركيين والغرب). فقد وقف إلى جانب «الخصخصة الشريفة والصادقة». وما هذه سوى المنافسةِ الصريحة السافرة التي يفوز فيها من

رأس ماله أكبر. ومن البدهي أن تضحي الشركات المتجاوزة حدود القوميات هي صاحبة المصانع بلا منازع في ظل الخصخصة الشريفة والصادقة!

هكذا نرى أن تناقض يوشنكو ويانوكوفيتش إن هو إلا تناقض بين رأس المال العالمي ورأس المال القومي الأوكراني. فأي منهما ربح المعركة في خاتمة المطاف؟ إنه رأس المال العالمي. وما دام هذا لم يحصل منذ الدورة الانتخابية الأولى ولا الثانية، فلتكن دورة ثالثة... وبخلاف كل قانون ودستور!! وليست هذه الوصفة صالحة لأوكرانيا فحسب، بل للعالم كله، ومن ضمنه بلداننا العربية.

من هو الطرف الذي يمكن اعتباره تقدمياً، من وجهة النظر الاقتصادية طبعاً في البداية؟ إنه، ولا شك رأس المال العالمي والاقتصاد العالمي والعولمة. فرأس المال القومي، والاقتصاد القومي المشرذم بين مراكز القوة المختلفة، بل الاقتصاداتُ القومية المبعثرة هنا وهناك في أرجاء هذا العالم، يفترض أن تشكل الجانب «الرجعي» في المسيرة العالمية التاريخية نحو المزيد من العولمة. ومن المفترض أن ينتصر رأس المال العالمي عاجلاً أو آجلاً على رأس المال القومي في كل بلد من البلدان، لأن الأخير هو الحلقة الأضعف. وهذا سيكون مثل خطوة جديدة إلى الأمام على صعيد الاقتصاد العالمي، تماماً مثلما أزيلت في نهاية القرون الوسطى، الحدود والحواجز الإقطاعية من درب حرية التبادل بين البلدان الأوروبية نفسها مع بدء تطور الرأسمالية فيها وبروز حاجتها إلى المزيد والمزيد من الأسواق الحرة. وهذا تقدم لا شك فيه. فكل الحواجز المصطنعة القائمة في وجه تطور الرأسمالية وتقدمها يجب أن تُزال. والرأسمالية، كأي نظام اجتماعي، ينبغي أن تستنفد ذاتَها

وقدرتها على النمو والتطور لكي يتم الانتقال منها إلى نظام اجتماعي أكثر فاعلية اقتصادياً وأكثر تحريراً للطاقات، وفي الوقت نفسه أكثر عدالة ومساواة بين الناس. وهذا الأمر الأخير رهن بوعي الناس أهميتَه وبنضج التناقض بين الطابع الجماعي للإنتاج والطابع الفردي لتملّك وسائل الإنتاج وحصيلةِ الإنتاج من ربحٍ مادي وقدرةٍ على الاستهلاك وسلطانٍ سياسي ومعنوي. لقد راح رأسا المال الروسي والأوكراني، إذ شعرا بضعفهما حيال رأس المال العالمي، يضافران قواهما لأجل مواجهة الأخير. وفي هذا السياق كان لا بد من التغلب على التناقضات القائمة بين رأسي المال الروسي والأوكراني أولاً. ولا يسع رأسُ المال القومي أن يواجه أصلاً رأس المال العالمي في الميدانين العسكري والاقتصادي، فهو في هذا المجال أضعف منه أضعافاً مضاعفة. ولذا يحاول أن يقاومه سياسياً ما دامت مقاومته اقتصادياً متعذرة. وهنا لا بد من أن نلفت إلى الإجراءات القمعية التي يتخذها عادة رأس المال القومي درءًا لقيام «الثورات المخملية».

3- آليات استنهاض «الثورات المخملية» وعوامل نجاحها

من بين ما جاء في المبدأ الجديد لـ«استراتيجية الأمن القومي» أيضاً: «إن سياسة الولايات المتحدة هي البحث عن الحركات والمؤسسات الديموقراطية في كل أمة وكل ثقافة ودعمها من أجل الهدف النهائي ألا وهو القضاء على الطغيان في العالم» [2].

وإذا ترجمنا هذه العبارة من لغة الديماغوجية الأميركية إلى اللغة العربية

2. المصدر السابق

السليمة وجدنا أنها تعني وحسب أن على الاستخبارات الأميركية أن تعثر في كل بلد لا يروقها على «طابور خامس» فتموله، أي على ضروب شتى «المدافعين عن حقوق الإنسان» و«المنشقين» و«الباحثين عن الحقيقة» الذين سيكون عليهم أن يحققوا «ثورة ملونة» بألوان البلد المقصود ورموزه، لصالح الولايات المتحدة. والمبدأ إياه يعطي «روشتّة» إعداد مثل هذه الانقلابات. فتجب بدايةً إدانة انتهاكات حقوق الإنسان إدانة حازمة، أو إحداث عملية مدوية واتهام جهات بها تعدّها الولايات المتحدة خصماً لها، وتأليب الجمهور على «الفاعل»؛ ثم عقد لقاءات في البيت الأبيض مع «الإصلاحيين من البلدان المظلومة»، ثم المساعدة على إجراء انتخابات ديموقراطية حرة (حتى بقانون من صنع «التوتاليتاريين» وفي ظل شراء الأصوات واستخدام المشاعر الطائفية، على أوسع نطاق) وإقامة المجتمع المدني. هوذا السيناريو المعتمد، والذي قد تختلف تفاصيله باختلاف ظروف البلد المعني. ولقد تفنَّنت الإستخبارات الأميركية في صنعه لدرجة أن أي تعديلات عليه لم تعد تلزم من حيث الجوهر.

لنأخذ مثلا انهيار الإتحاد السوفياتي، حيث حصلت، كما سبقت الإشارة، أول «ثورة مخملية» نفّذتها البيروقراطية الحزبية السوفياتية «المتبرجزة» إياها ودعمتها الـ«سي.إن.إن» ومن يقف وراءها في الـ«سي.آي.إي» والغرب الرأسمالي كله: لقد كان مرد الانهيار إياه، والحق يقال، إلى أسباب داخلية، غير أن العامل الخارجي اضطلع هو بدور ليس بالأخير. ففي البداية دين الإتحاد السوفياتي على انتهاكه حقوق الإنسان (المقصود كان بالأخص حقوق حفنة من المنشقين من بين اليهود المتصهينين خاصة)؛ ثم عقِدت

لقاءات مع الإصلاحيين غورباتشوف ويلتسين وغايدار وتشوبايص (الأخيران تعلما في هارفارد في إطار ما يسمى «مشروع هارفارد»)؛ ثم تم دعم إجراء انتخابات حرة إلى هذا الحد أو ذاك، ثم منح الأثرياء الروس الجدد الذين نشأوا وترعرعوا في مياه البيريسترويكا إمكان بناء «المجتمع المدني» الرأسمالي. هذا السيناريو تم تكراره لاحقاً في جورجيا وأوكرانيا وقرغيزيا.

وعليه يمكن تلخيص آليات استنهاض «الثورات المخملية» وكيفية مصارعة رأس المال العالمي لرأس المال القومي على النفوذ في عقر داره بالعناوين الآتية:

- الضغوط السياسية التي قد تتخذ أحيانا شكل حرب استباقية تشن بواسطة «القنابل الذكية». وهذا ما حصل خصوصاً في يوغوسلافيا.
- ركوب موجة الصراعات السياسية الداخلية بين الطبقات المختلفة وداخل الطبقة الواحدة (بين أجنحة النخبة الحاكمة في البلد المعني) وغيرها من الصراعات.
- إستغلال عمليات اغتيال أشخاص مرموقين من أجل تفجير الأوضاع الراكدة. وهذا ما حصل مثلا في أوكرانيا (اغتيال الصحافي المعروف غونغادزه) وفي لبنان (اغتيال الرئيس الحريري) حيث كانا مثل الصاعق الذي فجّر الأوضاع برمتها.
- استغلال الاستحقاق الانتخابي، نيابياً كان أو رئاسياً، لإنجاح «الثورات المخملية» حتى ولو تطلب الأمر استخدام ما يسمى «التقنيات القذرة». وهذا ما يضفي على عملية التغيير صفة الشرعية بخلاف الانقلاب العسكري،

ويشكل نجاحاً يُشهَد له ولم يُعهد من قبل لسياسات التدخل الاستعماري.

- تحييد العامل العسكري من خلال تطويق الأجهزة الأمنية بعد التشهير بها أو تحييدها، في ظل اضطرابات أمنية وعمليات اغتيال متتالية تلصَق تهمة ارتكابها بهذه الأجهزة بعدما تعجز عن كشف المدبرين والفاعلين الحقيقيين.

- اللعب على أوهام الناس العاديين في شأن تحسن مستوى عيشهم حين ينخرطون في «الثورات المخملية»، وجرهم إلى شعارات تعموية وغير واقعية في أحيان كثيرة لا تمت بصلة إلى مصالحهم الحقيقية.

- استغلال التناقضات الإقليمية التي يكون لرأس المال العالمي ودوله ومؤسساته باع طولى في استنفارها وتأجيج نارها لتضحي مثل حرب أهلية إقليمية.

- ولا ننسينّ أيضاً استدراج العديد من الزعماء المحليين إلى دائرة الفساد (بحسب نصيحة أحد القادة العسكريين والفلاسفة الصينيين الذي عاش بين القرنين السادس والخامس قبل الميلاد سونغ تصي)[3].

عليه يجب بدايةً أن نقول إن رأس المال العالمي يستخدم في الصراع مع الحكومات التي لا ترضيه، الطاقات الاحتجاجية لدى العمال والشبيبة والناس العاديين وفئات الطبقة الوسطى في البلدان المعنية. ولذا نرى خصمه رأس المال القومي مضطراً إلى الحفاظ على مستوى معيشي مرتفع نوعاً ما لعماله. فثمة مثل يقول: الذئاب لا تعوي عندما تكون بطونها ملآنة. وعلاوة على ذلك يجب أن تكون ثمة ضمانات اجتماعية تؤمن عيشاً معقولاً

3. كان من بين تعليماته: «ورطوا الرجالات المرموقين لدى الخصم بمشاريع إجرامية».

للجميع وإن لم يكن ذاك العيشَ المرفّهَ المنعَّم.

لكن بموازاة هذا الأمر في بلدان هيمنة رأس المال القومي، يُمنع كل رأي معارض، وتُحجَب كل معارضة يمكن أن تهزّ أركان الاستقرار وتستثير انفجاراً اجتماعياً قد ينقل مقاليد الاقتصاد إلى أيدي رأس المال العالمي، أو إلى أيدي تنظيمات شعبية تقف إلى يسار البورجوازية الوطنية وتشكل خطراً على مصالحها، تماماً كما يحصل حالياً في بلدان أميركا اللاتينية.

قصارى القول أن رأس المال القومي المحلي يجد نفسه مضطراً إلى أن يواجه رأس المال العالمي، إلى أن يؤمن مستوى معيشة مقبولاً وضمانات اجتماعية لكل أبناء بلده، وإلى أن يضرب بقوة كل معارضة محتملة.

وكمثال على هذا نسترجع نظام حكم صدام حسين في العراق، الذي، مع إيجاده مستوى معيشة لائقاً نسبياً، ومع تطويره قدرات علمية واقتصادية كبيرة، ومحاولاته الرامية إلى تطوير قدرات عسكرية هامة لا تسمح بها ظروف الصراع مع إسرائيل وحليفتها الولايات المتحدة، أغرق بالدم كل معارضة شعبية، شيعية كانت أم شيوعية أم حتى بعثية. ورأس المال القومي في أوكرانيا انتهج سياسة مشابهة في بعض الأوجه. وقد برز هذا خصوصاً في مثال محافظتي دونيتسك ولوغانسك حيث تم رفع مستوى معيشة العمال ومعاملة المعارضة اليسارية والشيوعية بقسوة في الوقت نفسه.

إلا أن كل هذا لا يمنع رأس المال العالمي من أن يسعى إلى أن يبتلع في نهاية المطاف رأس المال القومي. وهذا قد لا يتم على سلام. ففي ظل الأزمة الاقتصادية العالمية المتزايدة باتت تبرز ابتداء من أميركا اللاتينية قوة ثالثة تعمل على استنهاض العمال والسكان الفقراء ضد كلا طرفي رأس المال تحت

الراية الشعبية. وتميل أجواء المناصرين لكليهما بعد حصول التعب إزاء عدم التوصل إلى نتيجة إيجابية للصراعات «المخملية»، إلى الموقف السلبي منهما. حينئذ يصبح بإمكان القوة الشعبية الثالثة التوجه إلى أبناء الشعب العاديين من كلا المعسكرين ليحولوا وجهة سلاحهم ضد قادتهم الحاليين. أفلم يدعُ زعيم البلاشفة لينين مثلاً الشعوب خلال الحرب العالمية الأولى التي خاضتها الدول الكبرى المتنازعة على إعادة تقسيم العالم إلى «تحويل الحرب الإمبريالية إلى حرب أهلية ضد الحكام ومناصريهم».

إن رأس المال القومي لجد ضعيف وتابع للغرب اليوم في معظم بلدان العالم. وحتى لو استطاع أن يربح الحرب ضد شركات الغرب في مكان ما، فالغرب سوف يخنقه اقتصادياً.

ولنا في عودة إلى حال أوكرانيا مثال كلاسيكي: فأي تغيّر في البنية الفوقية السياسية لن يكون منه سوى إنجاز التغيير في البنية التحتية. فاقتصاد أوكرانيا، مثلاً، مرتهن كله للاقتصاد العالمي كغيره من اقتصادات الدول المنبثقة عن انهيار الإتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية، ويكفي لإركاعه تدخل عنصر «الحكومة العالمية» وحسب. وليس حتى اقتصاد دولة قوية مثل الصين الشعبية، التي يرشحها كثيرون لتصبح الدولة الأقوى في العالم خلال القرن الحادي والعشرين، بمعزل عن هذا الارتهان، وثمة من يقول باقتصاد أميركي وغربي في أراضي الصين الشعبية، وليس باقتصاد صيني!

وقد بيّن مثال أوكرانيا أن الاشتباك وقع من حيث المبدأ بين مرشحَي جماعتي مافيا الاقتصاد والمال، وباتت تحركات الاحتجاج الشعبية أسيرة ألاعيب هاتين الجماعتين، فتم تسعير «الهستيريا البرتقالية» وتفجيرها في

الشوارع على يد جماعة الغرب من ممثلي كتلة يوشنكو لكونهم يريدون الوصول إلى السلطة بأي ثمن، كما صرح يوشنكو نفسه قبيل الدورة الثالثة. فهؤلاء الساسة المحترفون يستفيدون من الأجواء الراديكالية السائدة داخل قطاع من الشبيبة فيدعون هؤلاء الشباب المتحمسين إلى أعمال الشغب. ويدعمهم في تصعيدهم للتوتر في البلاد كبار عرّابي وأيديولوجيي «الثورة البرتقالية»،أي رأس المال الغربي الذي كاد يبدي من أجل هدفه الرئيس، هدفِ تحويل سخط الشعب الأوكراني إلى مطية لتطاولاته الاقتصادية والجغراستراتيجية، استعداداً للجوء إلى إشعال نار حرب أهلية في أوكرانيا لو اقتضى الأمر ذلك. وقد استخدمت في أوكرانيا السيناريوهات التي اعتمدت وجربت ونجحت في كل من جورجيا وصربيا حيث شكلت تنظيمات شبابية على شاكلة التنظيم الشبابي الذي كان في أوكرانيا وراء التظاهرات ونشط تحت ستار «مراقبة نزاهة الانتخابات».

كذلك فإن تزوير نتائج الانتخابات أمر وارد تماماً. فكلتا القوتين الممثلتين لمافيات رأس المال تستخدمان إمكاناتهما الإدارية والمالية في هذه الانتخابات. ولا يعود مهماً بعد ذلك من الذي سينتصر في هذا السجال، فحق الاختيار لدى الشباب يكون قد سرِق منهم. وليست السلطة وحدها هي التي تسرقه كما يدّعي عادة ويحاول أرباب المعارضة أن يبرهنوا، بل يسرقه كل من السلطة و«المعارضة»، أي أصحاب رأس المال كلهم من وراء السلطة و«المعارضة». فالخلافات هي خلافات أهل السلطة و«المعارضة» وحدهم، ولا دخل للشباب فيها، لأن السلطة و«المعارضة» تتصارعان على الحق في السيطرة على موارد البلاد الاقتصادية، فهما لا تعدوان كونهما وجهين

لعملة واحدة.

بيد أن «الثورة المخملية»، بخلاف الانقلابات العسكرية، تكلف غالياً. فلا بد بدايةً من إعداد السكان إعداداً مكثفاً ليعتبروا نظام بلادهم غير ديموقراطي (وهذا أمر غير صعب المنال إذ إن هذه هي حقيقة الوضع في معظم البلدان المعنية التي تدعي الديموقراطية وهي منها براء). ثم تلقى تبعة تردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي على رأس النظام الذي سيكون على «الثورة المخملية» إياها أن تزيحه. وهكذا يتركز غضب فئات كثيرة من الناس على هذا الزعيم أو ذاك فتطالب باستبداله. ثم يعدّ الخبراء الأميركيون المجربون «الثوريين المحترفين» الذين سيكون عليهم أن ينظموا الجماهير في الوقت المناسب والمكان المناسب للتحرك، ويؤمنوا لها وسائل النقل والخيم والمأكل!! كل هذا يتطلب طبعاً اعتمادات مالية كبيرة، سوف يتم التعويض عنها بالتملك المقبل في البلد المعني وبالحق في نهب ثرواته وموازناته إذا ما تحقق لهم إيصال واحد من جماعتهم إلى سدة الحكم، أي «رئيس منتخب ديموقراطيا». وهذا الأسلوب استخدم في صربيا وجورجيا وأوكرانيا كما سبقت الإشارة.

4- رقعة إشعال «الثورات المخملية»

لا تقتصر رقعة إشعال «الثورات المخملية» على دول «محور الشر» مثل إيران وكوريا الشمالية وسوريا وكوبا (وفنزويلا تشافيز حديثاً)، بل تتجاوزها إلى دول «صديقة» أو غير معادية مثل مصر والسعودية واليمن والدول المنبثقة عن تفكك الإتحاد السوفياتي والمتعاونة أصلاً مع الغرب والحلف الأطلسي

والولايات المتحدة. وهي في الخلاصة تشمل العالم كله كهدف استراتيجي. والهدف هو المزيد من ربط الدول الصديقة بالسياسة الأميركية، ما يستدعي تهديدها هي أيضا بـ«ثورات مخملية».

وقد نجح رأس المال العالمي حتى الآن في إشعال «الثورة القرنفلية» في صربيا و«الثورة البرتقالية» في أوكرانيا و«ثورة الورود» في جورجيا و«ثورة الخشخاش الأحمر» في قرغيزيا و«ثورة الأرز» في لبنان والحبل على الجرار. وثمة الكثير مما يجمع بينها. فمضمون هذه «الثورات» يكمن في كل مكان في تغيير الزعيم غير المنسجم كلياً مع المصالح التجارية والسياسية لرأس المال الأميركي، ليحل محله زعيماً أكثر انسجاماً مع هذه المصالح، زعيماً يكون غالباً «في الجَيب».

وهنا يبدو مشروع تصدير الديموقراطية إلى بلدان «الشرق الأوسط الكبير» مثابة إطار لـ«ثورات مخملية» تطاول كل هذه البلدان. وتتعثَّر مساعي «الثورة القادمة» في سوريا حتى الآن في أوحال المستنقع العراقي وتأرجحات الوضع اللبناني. وهي تعثرت في إيران بفعل الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي جاءت بقيادة أكثر راديكالية من القيادة السابقة. وتتعثر «ثورة الأرز» في لبنان في مستنقع خصوصيات الوضع اللبناني وتوازناته إذ لا تزال تحول دون نجاحها الكلي عقبات تطبيق القرار 1559 المرتبطة أيضا بالوضعين السوري والإيراني. وقد ووجهت أخيراً بـ«ثورة مخملية» مضادة تمثلت في الاعتصام المعارض في الخيم وسط بيروت، وهنا ربما أخذ يفعل فعله قانون نفي النفي لفيلسوف الديالكتيك الألماني هيغل. هذا الاعتصام شكل خناقاً يضغط على عمل الحكومة «الثورية الأرزية» ويشله إلى حد كبير.

5- هل يمكن تدارك نجاح «الثورات المخملية»؟

لم يحالف الحظ دوماً مسعى الأميركيين إلى إشعال «ثورات مخملية». فقد جربوا مثلاً هذا الأسلوب في فنزويلا وفي بيلوروسيا وفي زيمبابوي، وجربوه في كوبا أيضا ولم ينجحوا. وهو مرشح لأن يُستخدم لاحقاً في أكثر من بلد في العالم.

هذا يعني أن دسائس الشركات العالمية ومؤامراتها ومن يمثلها سياسياً لا تكفي وحدها لإسقاط الزعماء القوميين. فلانتصار «الثورات المخملية» لا بد من توافر بضعة شروط داخلية ليس بمقدور الاستخبارات الأميركية ولا أموال وزارة الخارجية الأميركية أن تؤمنها.

أول هذه الشروط تردّي الوضع المادي لجمهور الشعب وتشديد اضطهاده من قبل النخبة الحاكمة، وهو ما يفهمه هذا الشعب أنه ظلم يلحق به.

وثانيها الانقسام الخطير الذي قد يحصل داخل الطبقة الحاكمة، وهو ما يتيح لرأس المال العالمي العثور على حليف جدي وغني داخل البلاد.

وبدون هذين الشرطين لا يمكن لأي «ثورة مخملية» أن تنتصر. ولنستعرض بالتفصيل بعض الأمثلة على ما نقول.

في بيلوروسيا حيث وضع الناس، وإن لم يكن ممتازاً فإنه كان أفضل من وضعهم في بلدان الإتحاد السوفياتي السابق الأخرى، باءت محاولات الغرب المتكررة باستعداء الناس على «الديكتاتور لوكاشنكو» بالفشل الذريع حتى الآن. فالفئات الحاكمة هناك هي من البيروقراطية السوفياتية سابقاً التي استطاعت أن تحافظ على امتلاك الدولة للقسم الأعظم من المؤسسات وأن

تتراص حول الرئيس لوكاشنكو الذي ستعني زحزحته خصخصة هذه المؤسسات لصالح رأسي المال الأوروبي والروسي، فيما سيبقى القادة البيلوروس خاليي الوفاض، ولذا هم متمسكون بالرئيس لوكاشنكو. ولذا لم تمر «الثورة المخملية» هناك. ولذا أيضاً لم ينثن «آخر دكتاتور»[4] في أوروبا أمام المعارضة الليبرالية المدعومة غربياً.

ويهوّل كثيرون باحتمال تحقيق الأميركيين ثورة برتقالية في روسيا من خلال بعض أطراف الأوليغارشيا الطريدة أو السجينة. غير أن كثيرين من المحللين الروس[5] يرون انعدام إمكان حصولها هناك لأن الرأسمالية الروسية باتت متطورة إلى درجة أن الرأي العام خبر جيداً هذه الألاعيب، وهو يريد مبادرات وشعارات وبرامج أكثر وضوحا وصدقاً. وإن هم قبلوا على مضض ديماغوجية السلطة قبولهم بضرورة مؤسفة، فليسوا مستعدين لسماع دفق جديد من أكاذيب المعارضة.

وفي فنزويلا، عاد الرئيس اليساري أوغو تشافيز المخلوع ليبني الاشتراكية ويناهض الولايات المتحدة جنباً إلى جنب مع كوبا وبلدان أخرى في أميركا الجنوبية انتفضت على «الشيطان» الأميركي الشمالي. وكان الأميركيون قد تمكنوا في البداية من شراء قادة الجيش والنقابات. غير أن النتيجة لم تأت مثلما في «ثورة الورود» الجورجية أو «الثورة البرتقالية» الأوكرانية، بل جاءت معاكسة تماماً. وقد تحسن وضع جماهير الشعب الفقيرة في عهد تشافيز إذا ما قورن به خلال سنوات حكم خبراء صندوق النقد الدولي. وبوشر تنفيذ برنامج للتعليم الشعبي المجاني وللطبابة المجانية. وقد أممت السلطة

4. هكذا يسميه الغرب.
5. بوريس كاغارليتسكي، www.aglog.ru، 2007/4/29

الجديدة في عهد رئاسة تشافيز كبرى الشركات النفطية تحجيماً للنفوذ الأميركي في فنزويلا. وكانت النتيجة أن انقلاب قيادتي الجيش والنقابات الموالية للنظام القديم على تشافيز لم يمر، واعتقاله لم يعمر طويلاً، إذ قضت عليه تحركات الجماهير الشعبية في الأحياء الفقيرة من العاصمة كراكاس. وها هو تشافيز الآن قد جذّر مواقفه وثورته «البوليفارية» نحو مزيد من التوجه الاشتراكي والتحالف مع النظام الكوبي، بل والعمل حثيثاً على إنشاء حلف إقليمي ضد الولايات المتحدة.

فليس لـ«أموال الغرب»، كما نرى، أن تثير دائما «ثورة مخملية» ناجحة. و«يد الغرب» يمكنها أن تفعل ما تفعله وحسب حيث الشعب أصلاً مضام من قبل المافيات المحلية وهيمنتها على الدولة.

وثمة كثيرون من زعماء الدول «المستقلة»، إذ يرون ما يحصل من تغيير في الأنظمة، يحاولون تدارك هذا عندهم بزيادة التعسف والقمع ضد المعارضة وبإقامة نظام دكتاتوري. ولكن يمكن زعم أن هذا لن ينفعهم في شيء. ولعل من الخير لهم أن يتعلموا من تشافيز ولوكاشنكو، وبذلك يؤمنون حماية لأنفسهم ولأنظمتهم من «ثورات قرنفل وورود وبرتقال» وغيرها من أزهار الطبيعة وأثمارها. لكن، ومن جهة أخرى، فإن وصول حكّام جدد على موجة من التأييد الشعبي وهم لا يمثلون المصالح الحقيقية للشعب، ليس بالشيء الجديد في التاريخ العالمي. فهذا هتلر مثلاً، دكتاتور ألمانيا والمبادر إلى إشعال نار الحرب العالمية الثانية ، جاء في الثلاثينيات إلى السلطة على موجة التأييد الشعبي العارم.

6- إلام آلت «الثورات المخملية» التي نجحت؟

خيّل لكثيرين من المحللين خلال السنوات الثلاث الأخيرة التي طفرت بـ«ثورات مخملية»، أن حفنة من ملايين الدولارات توزع بين بضع منظمات غير حكومية، من شأنها أن تُؤتي -حسب الطلبية- النظام السياسي المطلوب ذا المعالم المبرمجة أصلاً. بيد أن الأحداث اللاحقة بيّنت، أولاً، أنْ ليس كل نظام يمكن دحره، وثانياً، أن انقلابات كهذه، حتى ولو نجحت، لا معنى لها.

فطالبو «الثورات المخملية» ورعاتها لم يربحوا الكثير حتى الآن. صحيح أنهم غيّروا الأشخاص في رأس السلطة، ولكن المنتصرين، في أوكرانيا مثلاً، دبّت الخلافات بينهم منذ الأشهر الأولى، فعاد إلى السلطة إثر ذاك أولئك الذين وجهت ضدهم «الثورة البرتقالية» إياها. وهكذا لم يتغيّر شيء نحو الإيجابية في حياة المواطن العادي، وليس من شيء مرشحاً لأن يتغير في المستقبل المنظور.

وفي قرغيزيا كذلك عادت الأمور سريعاً إلى نقطة البداية. فقط في جورجيا يبدو الوضع حتى الآن مستقراً، بما أن نظام ميخائيل ساكاشفيلي هو استمرار واستنساخ لنظام إدوارد شيفاردنادزة. وما كان بالإمكان غير ما كان. وليس صدفة أن راح شيفاردنادزة يحضّر ساكاشفيلي بالذات لخلافته. خلاصة الاستنتاج أن الاستقرار بات أقل، والباقي بقي على حاله. ويمكن القول إنه لم يكن مرتقباً لشيء أن يتغيّر... فالسهولة التي حصلت فيها «الثورات المخملية» حددت منذ البداية كونها لا تنتمي في جوهرها إلى عائلة الثورات، وهي لم تكن تفترض أي تغيير باستثناء إحلال مجموعة من

الموظفين محل مجموعة أخرى في إطار الفريق ذاته. أما بالنسبة إلى هذا الزعيم أو ذاك فالتغيير حصل، والمال إلى الجيب دخل!

7- دروس مُستفادة من نتائج «الثورات المخملية»

يمكن اعتبار فوز مرشحي «الثورات المخملية» إلى حدّ بعيد وكأنه انقلاب. انقلاب وليس ثورة كما يحلو للبعض القول. فالذي يحصل هو إعادة توزيع جبنة السلطة بين أطراف الفعاليات الاقتصادية النافذة نفسها، بين أطراف الإقطاع السياسي المتناوب على السلطة، فيما التمثيل الشعبي الحقيقي في السلطة يبقى مغيباً، فتنتقل سلطة التقرير من طرف ينتمي إلى هذه الفاعليات إلى طرف آخر من طينتها نفسها أيضا. وما الانقلاب سوى انتقال للسلطة من طرف إلى آخر داخل الطبقة نفسها، ولكن، خلافا للتقاليد الديموقراطية المعمول بها في مثل هذا الانتقال، وعبر انتخابات «شرعية ونزيهة وهادئة».

بناء على ما تقدّم يبدو أن هذا الدفق الجارف من «الثورات المخملية» ما هو إلا فوضى مقصودة تشيعها الأوساط الأميركية لمجرد خلق الارتباك في صفوف القوى المعادية لها في العالم. فالصيد غير ممكن إلا في الماء العكر. ولهذه الفوضى «البناءة» أهدافها المحددة والتي أوّلها إحداثُ التغييرات المؤاتية لتقدم «بلدوزر» العولمة وسيطرة الشركات العالمية على مقدرات الشعوب وثرواتها، مع إبقاء هذه الشعوب فريسة التخلف والجهل والأمراض، كما يحصل في قارة أفريقيا الفائقة الغنى بالثروات الطبيعية. والنتائج الاقتصادية لهذه الثورات هي المزيد من التبعية للشركات العالمية، ونتائجها

السياسية هي المزيد من الانخراط في الأحلاف الأجنبية، ونتائجها الاجتماعية والنفسية هي تشويه لمفهوم الثورة وقنوط لدى الناس من إمكان إحداث أي تغيير يحسن معيشتهم والعزوف عن المشاركة النشطة في الحياة السياسية. لذا فهي من حيث الجوهر ثورات مضادة للثورة الحقيقية. والثورة الحقة هنا ليست في رفض العولمة بعد أن أضحت الكرة الأرضية «قرية عالمية». إنها، بعكس ذلك، في جعل هذه العولمة مسيرة شعبية فعلا، تعود ثمارها الخيرة على الجميع بدون استثناء. هذا الحلم الوردي الذي راود المفكرين من ذوي النزعة الإنسانية والمظلومين منذ أيام «انتفاضة سبارتاكوس»، وربما قبلها، لن يتحقق إلا بحركة شعبية عارمة «من المحيط إلى المحيط» تطالب بالديموقراطية الشعبية بديلا عن الديموقراطية الليبرالية، وبالعولمة الشعبية بديلا عن النظام العالمي الجديد الذي دعا إليه بوش الأب ومعه صديقه الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف، بالعولمة التي توظف الثروات المسلوبة من البلدان النامية، في تنمية هذه البلدان وتطويرها، لا في تأبيد تخلفها واستغلال الأيدي العاملة فيها. فالشركات العالمية أخذت تنقل مصانعها إلى بلدان «العالم الثالث» ليس «كُرمى لسود عيونها»، بل لرخص الأيدي العاملة فيها، وما ينجم عنه من خفض شديد لتكلفة البضائع بغية إبقاء البلدان التي تقطنها خمسة أسداس البشرية سوقاً لشركات بلدان «المليار الذهبي». وقد تحول العالم الآن كله في حقيقة الأمر إلى طبقتين متباعدتين مادياً وجغرافياً هذه المرة: إحداهما تسكن «القصر العالمي»، وهي مرفهة وقادرة على شراء السلع المصنعة في أوروبا وأميركا واليابان وعلى التمتع والاستجمام في الأماكن السياحية شتى في

العالم، ولا يقوى على إيذاء بعض أفرادها إلا «تسونامي» مثل الذي حصل نهاية العام الماضي في جنوب آسيا، وأخرى تسكن «الكوخ العالمي»، بلدان «العالم الثالث» الذي انضمت إليه خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة بلدان كثيرة تحدرت من «العالم الثاني» الذي كان يتمثل في الكتلة الشرقية الاشتراكية. وتكاد هذه الطبقة لا تجني شروى نقير على الرغم من كدحها اليومي المضني.

فما هي نتائج «الثورات المخملية» على معيشة أبناء الشعب؟ لا بد هنا من الإجابة عن ثلاثة أسئلة هي: علام تحصل الفئات الشعبية بنتيجة هذه الانتخابات؟ وماذا يمكنها أن تأمل وترتجي منها؟ وما الذي عليها فعله حيال نتائجها؟

فعلياً لا تحصل على شيء، باستثناء التصدّق من قبل السلطة عليها بعض الأحيان بزيادات ضئيلة في الأجور على أعتاب الانتخابات (لا يلبث ارتفاع الأسعار أن تلتهمها). ولن يتغير شيء في وضع الفئات الشعبية: فهي ستبقى موضع استغلال ومصدر زيادة لأرباح وثروات المافيات من داخل السلطة ومن خارجها، وتبقى تبيع قدرتها على العمل كما تباع أي بضاعة أخرى. وثمن هذه البضاعة (من نوع خاص) لا يمكن أن يذهب في ظل الأنظمة القائمة بعيداً عن الحد الأدنى لكلفة إعادة إنتاج هذه القدرة على العمل (لذا يعمل جل أبناء الطبقة العاملة دوامين أحياناً لإعالة عيالهم وتعليم أطفالهم). وكل ما يقال حول تكافؤ الفرص ما هو إلا خرافة تهدف إلى ذرّ الرماد في الأعين.

وهل من الممكن تغيير وضع الفئات الشعبية بواسطة الانتخابات؟ هيهات أن

يكون ذلك ممكناً في معظم الأحيان. فالانتخابات نفسها، كما تبين تجربة السنوات الطوال في بلدان كثيرة، ما كان منها أن تحسن وضع هذه الفئات، على الرغم من استخدام مرشحي أطراف الموالاة والمعارضة لشعارات شعبوية تتم «سرقتها» في أحيان كثيرة من خصومهم لاستخدامها في معركتهم للفوز بأصوات الناخبين. كما أنها تظهر في الوقت نفسه أن الكثيرين من أبناء الشعب العاديين غير واعين لمصالحهم الحقيقية، فيحسبون مصالح المتنافسين الكبار وكأنها مصالحهم، أي يبنون قصوراً على رمال الأوهام.

ومن هذه الأوهام:

1- الأمل في «انتخابات نزيهة» في ظل هيمنة أصحاب المصالح الكبار. فكثيرون من العمال والطلاب والشباب الذين هم ربما عاطلون عن العمل، والذين ساندوا «الثورات المخملية» اعتقدوا أنهم يكافحون في سبيل حقهم في اختيار سلطة حرة ونزيهة. غير أن الديموقراطية التي قامت على مخمل تلك الثورات لم تكن في واقع الأمر سوى تزوير لإرادة الشعب ونحر لأحلامه.

2- الأمل في أن تنبثق عن الصراع سلطة «نزيهة»، لا سلطة مافيات وعصابات... وإن هو إلا أمل خلّبي. فالقوى التي تجيء إلى السلطة بفعل هذه «الثورات» تكون عادة من جماعة السلطة والمستفيدين منها سابقاً. وليس مستبعداً أن يتفق رجال المافيا من رهط المعارضين مع المافيات من رهط الحاكمين بعد «الثورة» على احترام المصالح العامة «العليا» للفريقين، أي على المصلحة المشتركة في نهب أبناء الشعب.

3- الأمل في أن يكون رأس المال «الوطني» أفضل للشعب من رأس المال

الأجنبي الذي سيهيمن من خلال الخصخصة على مرافق الاقتصاد الأساسية، لأنه بصفته «وطنياً» سيقاوم غزو رأس المال الأجنبي، وسيؤمن فرص عمل للناس. في هذا السياق يمكن الجزم بأن اقتصادات تابعةً لرأس المال العالمي أو مرتبطة به تكوّنت في معظم بلدان العالم حالياً نتيجة لإنجاز مسيرة العودة إلى الرأسمالية في بلدان الإتحاد السوفياتي السابق والمعسكر الاشتراكي الشرقي، أو نتيجة إصلاحات السوق التي تمت في غيرها من البلدان التي لا تزال تدعي الحفاظ على سلطة شعبية مثل الصين الشعبية حيث بلغ حجم التوظيفات الأميركية في اقتصاد الصين بلايين الدولارات، وبات رأس المال المحلي «الوطني» واقعاً أكثر فأكثر في براثن التبعية المالية لرأس المال العابر حدود القارات، إما مباشرة وإما من خلال رؤوس الأموال الإقليمية، التي تقع هي أيضا بدورها فريسة تبعية مماثلة (شركة تيومين النفطية الروسية التي ترتهن لها شركات وفاعليات اقتصادية أوكرانية باتت، مثلا، هي نفسها تابعة لشركة النفط البريطانية «بريتيش بتروليوم»). ويتم تثبيت التبعية الاقتصادية بتبعية سياسية من خلال المجيء بحكام موالين لهم «يبصمون» على ما يجب «البصم عليه» من قرارات تعمق هذه التبعية. ومن الأمثلة على تجسيد هذه التبعية مشاركةُ أوكرانيا وبولندا وغيرهما من دول الكتلة الشرقية سابقاً في احتلال العراق بفعل الضغوط والوعود والإغراءات الأميركية. لذا لا يسع الفئات الشعبية أن تذود وحسب عن حقها في الخبز والعمل، بل سيكون عليها أن تذود وحسب عن حقها في أن لا تكون وهي تعمل مستغَلّة ومضطهدة. عليها أن تحارب بالقدر نفسه كل من يتطاول على لقمة عيشها، أكان أجنبيا أو محلياً وأن تنخرط في هيئات

حزبية وأهلية ونقابية تكون قادرة على التكافل والتضامن في نضالها من أجل إحقاق المصالح الشعبية الفعلية، وعلى دعم كل تحرك عمّالي في سبيل الحقوق العمالية ومساعدته بكل الوسائل الممكنة، والاستفادة من كل تحرك لإنشاء التنظيمات العمّالية الوفية للمصالح الشعبية وتدعيمها.

ملخّصات

تسهيلاً لاستفادة المهتمين من الأبحاث المنشورة، تعمل «الدفاع الوطني اللبناني» على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية وبالإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

العلاقات اللبنانية - الأميركية في إطار السياسة الخارجية للولايات المتحدة (من الحرب الإسرائيلية - العربية الأولى العام 1948 إلى الاجتياح الإسرائيلي في تموز 2006)

لبنان بلد حيوي بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية بحسب رأي الرئيسين الأميركيين دوايت آيزنهاور ورونالد ريغان اللذين أعطيا الأمر بالتدخل عسكرياً في لبنان في تموز 1958 وفي أيلول 1982. ما هي المكانة التي احتلها لبنان في السياسة الخارجية للولايات المتحدة؟ في محاولة للإجابة على هذا السؤال، يشير الباحث إلى المراحل الأساسية للعلاقات اللبنانية الأميركية، متوقفاً عند حادثين أساسيين أديا إلى تدخل عسكري أميركي في البلد أي خلال أزمة العام 1958 ثم خلال الاجتياح الإسرائيلي للبنان في حزيران 1982.

إذاً من خلال الحديث عن المحطتين الأساسيتين للتدخل الأميركي في لبنان، العامين 1958 و1982، يستنتج الكاتب أنه في كل مرة يكون هناك خلاف بين سوريا والولايات المتحدة، يشتد الصراع في لبنان، وفي كل يتفق فيها الطرفان يسيطر السلام والأمن في لبنان.

السياسة الأميركية تجاه لبنان: عقبات وتوقعات

عجزت الولايات المتحدة، على غرار القوى الاستعمارية الأوروبية قبلها، عن تجنب التخبط في النزاعات السياسية في المنطقة، ورغبة منها في إبقاء أفضل المناطق التي تضم أكبر احتياطي عام للنفط بين أيدي صديقة، وبعيداً عن أيدي منافسين محتملين، ولمعارضة المواقف المحايدة في الحرب الباردة، جمعت عدداً قياسياً من المآسي في الشرق الأوسط وأحدثها مأساة احتلال العراق.

لا يمكن امتحان سياسة الولايات المتحدة تجاه لبنان من دون دراسة الأهمية الجيوستراتيجية للشرق الأوسط بالنسبة إلى الولايات المتحدة.

في هذه الدراسة تم استخدام وسيلتين رسميتين لمقاربة هذه المسألة. الوسيلة الأولى هي طريقة وصفية لفهم الموضوع تركز على محاولة فهم التسلسلات المباشرة للأحداث التي أدت إلى نتيجة معينة. وتركز الطريقة الأخرى على التحليل النظري والتاريخي لفهم سبب حصول الأحداث على النحو الذي حدثت به.

شرف. تضحية. وفاء

شرف. تضحية. وفاء

شرف. تضحية. وفاء

Dr. Ghassane el-Ezzi

Les élections présidentielles françaises et la rupture promise dans les deux politiques interne et extérieure

Le chercheur illumine sur les élections présidentielles françaises qui ont porté Nicolas Sarkozy à la présidence. Il évoque au début le mécanisme de l'élection selon la Constitution française et les lois organisant la procédure des élections, puis il se lance dans une lecture rapide de la phase chiraquienne écoulée, notamment la coexistence en tant qu'expérience unique. Le chercheur expose ensuite certaines étapes de la dernière bataille des élections et la façon dont Sarkozy a participé aux élections, tout en illuminant sur les autres candidats. De même, le chercheur a évoqué la politique extérieure française et son influence faible dans la bataille des élections pour enfin aboutir à une lecture concernant le futur de la phase Sarkozienne et ses chances pour occuper la place de la phase de la nouvelle De Gaullienne d'une part, et les possibilités d'adopter une nouvelle politique française extérieure et différente, d'autre part.

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, le magazine «Défense Nationale Libanaise» publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

Le Liban sous la garde de la légitimité internationale

Le chercheur fait allusion au parrainage accordé par l'ONU au Liban, qui tient à son indépendance et à son unité, chose qui apparaît clairement dans les résolutions conclues par l'organisation internationale. Le chercheur choisit les résolutions de l'ONU concernant le Liban, tout en les répartissant en plusieurs groupes; il cite chacune d'elles en mentionnant ses buts.

Le chercheur commence par exposer ces résolutions en commençant par l'an 1968, en faisant allusion à la résolution 262 qui insiste sur l'importance de l'accord de l'armistice et condamne l'agression israélienne sur l'aéroport international de Beyrouth (1968). Puis il cite le reste des résolutions internationales qu'il a choisi pour justifier avec un succès remarquable, le parrainage international continu, accordé au Liban, et l'ONU qui tient à l'indépendance et à l'unité du Liban, en l'appuyant contre les différentes agressions auxquelles il est exposé, notamment de la part de l'ennemi israélien.

Résumés

Lidia Simakova

The "Velvet Revolutions" A passage to world domination

The researcher starts by defining the social revolution and took both of the French revolution (1789) and the social revolution (1917) as historic examples and compares these revolutions with what she calls the "Velvet Revolution" which she considers as "a part of a tactic adopted by the United States of America in the framework of what the States calls the constructive chaos with the aim of dominating the world". The researcher considers that this tactic is adopted under the cover of spreading democracy which is being transformed via the American attitude to wars launched by what Washington calls "the Axis of Evil Countries". Afterwards, the researcher explored all the reasons which she considers responsible of causing the "Velvet Revolution" in the world by shedding light on the "Orange revolution" in Ukraine and considers it a "Velvet Revolution" with excellence. Then the researcher shifts to what she considers as attempts to detonate "Velvet Revolutions" in Syria and Iran and considers that what took place in Lebanon under the appellation of " the Cedars Revolution" and afterwards the sit-in which was organized by the Lebanese opposition in Beirut's commercial downtown are nothing but two "Velvet Revolutions" facing each other. The researcher concludes by tackling the future of the "Velvet Revolutions" which are currently taking place in the world and reviews the usable lessons from the results of these revolutions.

Dr. Ghassan El Izzi

The French presidential elections and the promised rupture of relations in the internal and external policies

The researcher sheds light on the French presidential elections which led Nicolas Sarkozy to the presidency.
The researcher tackles at first the issue of the elections according to the French constitution with the mechanism and laws which regulate the process of the electoral procedure. Afterwards he makes a quick survey of the past era of president Chirac and especially the status of coexistence which constituted a rare experience in government. Later on, the researcher examined some paradoxes in the past electoral campaign and the technique used by Sarkozy in these elections. He also sheds light on all the other candidates who competed in the ballots. The researcher also assigned a chapter to discuss the French external policy and its minimal effect on the electoral battle to guide his research towards reading the future of president Sarkozy's era which is newly incoming to the Elysee and its chances of replacing from one part the new Degaulism and the possibilities of adopting a new and different French external policy.

Dr. Shafik El Masri

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the "Lebanese National Defense" magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these 2 languages for the researches published in Arabic.

Lebanon in the custody of international legitimacy

The researcher points out in the beginning to the United Nations continuous guardianship for Lebanon and its permanent observance of the Lebanese independence and unity, the thing that manifests itself clearly in the considerable number of resolutions adopted by the international organization concerning Lebanon. The researcher chooses the international resolutions which were adopted concerning Lebanon and divides them to different groups and mentions each group, shedding light on their objectives and targets. The researcher undertakes his review of these resolutions starting with the year 1968 and points out to resolution 262 which confirms the importance of the truce agreement and condemns the Israeli aggression against Beirut International Airport in 1968.

Afterwards, he continues his review of the rest of the international resolutions that he chose to justify, with remarkable success, the continuous international guardianship over Lebanon in addition to the international observance of the Lebanese independence and unity and permanently supporting this country in the face of all the aggressions and especially the Israeli enemy's aggressions.

Summaries

Conclusion

En passant en revue les deux phases principales de l'intervention américaine au Liban, à savoir en 1958 et 1982, on constate que chaque fois qu'il y a désaccord entre la Syrie et les Etats-Unis, le conflit s'envenime au Liban et chaque fois que ces deux Etats se mettent d'accord, la paix et la sécurité règnent au Liban. On peut constater aussi que pour les Etats-Unis, le Liban sert comme moyen de pression sur d'autres forces (la Syrie et l'Iran). A l'heure actuelle, beaucoup de dirigeants américains estiment que les Etats-Unis sont allés trop loin dans leur soutien aux autorités libanaise et dans l'éviction de la Syrie. L'ancien secrétaire d'Etat américain Henri Kissinger avait dit au sujet du conflit israélo-arabe cette maxime désormais célèbre: "On ne peut avoir la guerre au Proche-Orient sans l'Egypte ni avoir la paix sans la Syrie". On pourrait appliquer cette maxime sur le Liban. Comme l'affirme Elisabeth Picard: «Dans la guerre libanaise plus encore que dans le conflit israélo-arabe, une paix sans la Syrie est inconcevable».(59)

59. Nadine Picadou, Op. Cit. p. 192

janvier 1987 – libéré le 22 avril 1990).

-Jesse Turner, professeur au Beirut University College (24 janvier 1987 – libéré le 21 octobre 1991).

-William Higgins, lieutenant-colonel de la marine américaine, commandant en chef adjoint de l'ONUST, l'Organisation des Nations unies pour la supervision de la trêve (17 février 1988 – sa mort, probablement sous la torture, a été annoncée le 6 juillet 1990. Son corps a été retrouvé le 24 décembre 1991)(56).

Revendiqué pour la plupart des cas par le Jihad Islamique, ce dernier réclamait la libération de 17 détenus au Koweït. En fait, il n'y eut aucune déclaration publique sur les raisons et les auteurs de ces enlèvements. Mais on pourrait admettre que les enlèvements connurent différentes phases en raison des motivations très diverses de leurs auteurs et commanditaires(57). Ironiquement la crise des otages occidentaux au Liban renforça les liens entre la Syrie et les Etats-Unis car Damas contribua positivement aux dires de Washington dans la solution à cette crise(58).

56. http://fr.wikipedia.org/wiki/Otages américains, Juin 2007
57. Judith Harik, Op. Cit., p. 60
58. Robert G. Rabil, Op. Cit., pp. 76-77

Beyrouth).

-Benjamin Weir, pasteur protestant (8 mai 1984 – libéré le 19 septembre 1985).

-Peter Kilburn, bibliothécaire à l'AUB (3 décembre 1984 - assassiné le 18 avril 1986).

-Lawrence Martin Jenco, prêtre catholique, directeur du Catholic Relief Services (9 janvier 1985 – libéré le 24 juillet 1986).

-Terry Anderson, journaliste, chef du bureau Moyen-Orient de l'Associated Press (16 mars 1985 – libéré le 4 décembre 1991).

-David Jacobsen, directeur de l'Hôpital Américain de Beyrouth (28 mai 1985 - libéré le 2 novembre 1986)

-Thomas Sutherland, doyen de la Faculté d'agronomie de l'AUB. (9 juin 1985 – libéré le 18 novembre 1991)

-Frank Reed, directeur de la Lebanese International School (9 septembre 1986 – libéré le 1er mai 1990)

-Joseph Cicippio, comptable à l'AUB, enlevé sur le campus (12 septembre 1986 – libéré le 2 décembre 1991)

-Edward Tracy, écrivain (21 octobre 1986 - libéré le 11 août 1991).

-Alann Steen, professeur au Beirut University College (24 janvier 1987 – libéré le 3 décembre 1991).

-Robert Polhill, professeur au Beirut University College (24

le Hezbollah était un mouvement de résistance et non un mouvement terroriste. Il tenta de multiplier ses efforts pour tenter de renforcer le soutien du public libanais et de la communauté internationale envers sa position(55).

Les Américains sont persuadés que ce sont des membres du Hezbollah qui sont à l'origine de la vague d'enlèvement des occidentaux à Beyrouth durant les années 1980.

En effet, avec l'invasion israélienne de 1982, la vague d'enlèvement des occidentaux déclenchée à Beyrouth-Ouest en 1984 atteint son paroxysme en 1985-1986. Ironiquement, la vérité oblige à dire que les premiers otages étrangers au Liban furent quatre diplomates iraniens dont on n'a jamais retrouvé les traces.

Voici, par ordre chronologique, la liste des otages américains depuis juillet 1982:

-David Dodge, vice-président de l'Université américaine de Beyrouth (AUB) (19 juillet 1982– libéré le 20 juillet 1983)

-Frank Reiger, professeur à l'AUB (11 février 1984 – libéré le 16 avril 1984).

-Jeremy Levin, journaliste, chef du bureau de la CNN (7 mars 1984 – a réussi à s'évader le 18 février 1985).

-William Buckley, chef du bureau de la CIA au Liban (16 mars 1984– mort probablement en 1985, sous la torture. Ses restes ont été retrouvés le 27 décembre 1991 dans la banlieue sud de

55. Ibid., p. 258

sondages d'opinion aux Etats-Unis révélaient que le soutien dont le président Bush bénéficiait avoisinait les 30 pourcent. Pour des raisons politiques internes, Bush avait un besoin crucial d'une victoire sur le terrorisme. Lorsque le Premier ministre Israélien Ehud Olmert décida le 14 juillet 2006 d'écraser le Hezbollah, les Américains pensèrent que la victoire décisive s'offrait à eux sans qu'ils aient à en payer le prix(53).

Pour les Etats-Unis, le Hezbollah était un mouvement terroriste. Lorsqu'ils publièrent, le 10 octobre 2001 la liste des terroristes les plus recherchés, trois individus qui auraient été membres du Hezbollah (Imad Fayez Mughnieh, Hassan Ezzeddine et Aloi Atwa) figuraient parmi les 22 hommes inscrits sur cette liste. Mughniyeh était considéré comme le cerveau des attaques terroristes perpétrées contre les Etats-Unis depuis les attentats à la voiture piégée jusqu'aux enlèvements. Hassan Ezzeddine fut mis en examen par un tribunal américain, en même temps que Mughniyeh pour sa participation au détournement du vol 847 de la TWA (le 16 juin 1985) et à l'assassinat d'un plongeur de la marine de guerre américaine qui était à bord de cet avion. Atwa, un complice qui avait manqué ce vol, fut capturé par les autorités grecques puis relâché afin de satisfaire les exigences des pirates de l'air. Suite aux attaques du 11 septembre, les Etats-Unis utilisèrent plusieurs moyens dans leur lutte contre le terrorisme(54). Au Liban, le plan des Américains étaient de forcer les autorités libanaises à neutraliser en les menaçant d'avoir recours à des sanctions unilatérales. La réponse du gouvernement libanais était la même en substance, à savoir que

53. Judith Harik, Op. Cit. p. 279
54. Ibid, p. 246

En décembre 2003, les Etats-Unis adoptent des sanctions (légères) dans le cadre de la loi dite Syrian Accountability Act (Loi de responsabilité syrienne), adoptée par le Congrès américain. Cette loi exigeait que la Syrie retire ses troupes du Liban et cesse de soutenir les organisations terroristes si elle ne voulait pas subir des sanctions. Le 11 mai 2004, en application de la même législation, des instructions présidentielles américaines renforcent le dispositif d'encerclement économique, jusqu'alors relativement souple et peu contraignant. Le général Aoun à Paris comme, à Washington, un groupe de pression libanais (qui prêche la sécession des chrétiens ou la transformation du pays en fédération) se félicitent des sanctions américaines, puis de l'adoption de la résolution 1559; et ils affirment avoir contribué à ranimer la flamme éteinte des Etats-Unis pour la restauration de la souveraineté libanaise(52).

Au début de l'été 2006, la Syrie et l'Iran continuaient d'autant plus à défier les Etats-Unis qu'ils disposaient de différents moyens pour contrecarrer les objectifs américains au Moyen-Orient. Leur principal atout était le soutien qu'ils accordaient au Hezbollah.

La politique américaine en Irak était un échec alors que certains

52. Il s'agit principalement des groupes suivants: le «United States Committee for a free Lebanon» (USCFL), présidé par Ziad Abdel Nour; le «Lebanon American Council for Democracy» (LACD) présidé par Tony Haddad; le «Lebanese Information Center» présidé par Joseph Jubeily; le «American Maronite Union», présidé par Sami Khoury; le «World Lebanese Cultural Union» (WLCU) dont les figures de proue sont Joe Beini, John Hajjar et Tom Harb. Suite aux attaques du 11 septembre 2001 les organisations susmentionnées fusionnèrent, à l'exception du USCFL et LACD, pour former le «American Lebanese Coalition» avec Jubeily pour Directeur Général. Cf. Robert G. Rabil, Op. Cit., p. 166

américaine entreprit de convaincre le monde que son intention, en tout cas, était d'apporter la liberté et la démocratie aux peuples de la région: son intervention pour libérer le peuple irakien de la dictature de M. Saddam Hussein ne représenterait qu'un premier pas vers des réformes démocratiques généralisées au Proche-Orient(50).

La guerre américaine en Irak qui faisait partie du programme de l'administration Bush de lutte contre le terrorisme international avait débuté au printemps 2003 par l'opération baptisée «choc et effroi». A l'été 2006, cette campagne piétinait encore. Plus de 2 500 soldats américains avaient été tués et 25 000 blessés lors d'attaques par les insurgés irakiens aussi bien chiites que sunnites. Parallèlement, l'Iran continuait à rejeter toute ingérence de la communauté internationale dans son programme d'enrichissement nucléaire. Malgré les déclarations de l'Iran selon lesquelles ce programme était destiné à des fins pacifiques, les Etats-Unis, Israël et les Etats arabes considéraient ce développement avec une inquiétude croissante. Au nord de l'Irak, la Syrie, alliée à l'Iran était accusée de soutenir les insurgés sunnites en Irak. Elle semblait permettre aux «terroristes» de franchir la frontière avec l'Irak pour participer à la bataille contre les forces de coalition. De plus, la Syrie refusait d'obtempérer aux demandes américaines répétées de fermer ses portes aux «organisations terroristes» telles que Hamas et de cesser de soutenir les activités «terroristes» du Hezbollah contre Israël(51).

50. Ibid
51. Judith Palmer Harik, Op. Cit., p. 277

combats entre cette milice et les troupes du général Aoun, se surajoutant aux combats contre l'armée syrienne, achevèrent de réduire la communauté chrétienne à un statut marginal dans le nouvel ordre régional qui s'annonçait(48).

Aussi la pax syriana, réalisée en octobre 1990 avec la bénédiction des Etats-Unis et le silence du gouvernement israélien, fut-elle accueillie avec un soupir de soulagement général. Durant quatorze ans, le Liban connut une stabilité peu commune. Seules l'ébranlèrent deux attaques israéliennes massives dans le sud du pays (en 1993, puis en 1996), lancées pour tenter de ramener à la raison le Hezbollah, qui conduisait une guérilla très efficace contre l'occupation israélienne du Sud depuis 1978. En mai 2000, l'armée israélienne se retira sous les coups de la résistance, qui, en coopération étroite avec l'armée et les services de sécurité libanais, réussit à empêcher Israël de semer une zizanie mortelle entre chrétiens et musulmans, comme cela avait été le cas après l'invasion de 1982, lors de son retrait du Chouf en 1983 et des environs de la ville de Saïda en 1985(49).

Après les attentats du 11 Septembre, le président Bush estima, contre toute évidence, que M. Saddam Hussein était impliqué dans ces crimes et que, de surcroît, il développait à nouveau des armes de destruction massive. Ainsi se mit en place l'engrenage menant à l'invasion de ce pays si important pour les équilibres du Proche-Orient. Les arguments utilisés pour légitimer l'invasion, ayant perdu toute crédibilité, l'administration

48. Georges Corm, «Crise libanaise dans un contexte régional houleux», Le Monde Diplomatique, Avril 2005, pp. 16-17
49. Ibid.

régler la crise libanaise et de trouver par le fait même un candidat de compromis à la présidence. La médiation du secrétaire d'Etat adjoint Richard Murphy en octobre 1987; et celle du responsable de la section Liban-Syrie-Jordanie au département d'Etat américain April Glaspie en mars-avril1988 aboutiront à un accord entre les Etats-Unis et la Syrie sur la candidature de Mikhaël El Daher à la présidence de la république. Mais le refus du camp chrétien de cette candidature empêcha la tenue de la séance parlementaire, faute de quorum, consacrée à l'élection présidentielle qui devait se tenir le 22 septembre 1988.

Se trouvant dans l'incapacité de tenir des élections présidentielles et, par la suite, de former un gouvernement avec un Premier ministre chrétien en raison du refus des musulmans d'en faire partie, le chef de l'Etat annonce, deux minutes avant l'expiration du délai constitutionnel (23 septembre 1988) la formation d'un cabinet militaire présidé par Michel Aoun qui serait chargé de préparer les élections présidentielles.

En mars 1989, Aoun se lança dans une «guerre de libération» contre les troupes syriennes. Il y avait été poussé par le comité de la Ligue arabe chargé de trouver une issue à la crise, mais aussi par les envois d'armes de l'Irak et par un appui politique et moral massif de la France (apparemment accompagné de certaines aides militaires). Cet épisode eut un résultat catastrophique, en particulier pour les communautés chrétiennes prises en otage par le général et son puissant rival, Samir Geagea, chef de la milice chrétienne des Forces Libanaises . Les

force de substitution qui serait prête à obéir à ses ordres. Une telle force jouerait un rôle très important dans sa campagne pour recouvrer le plateau du Golan, car elle lui permettrait d'attaquer les soldats israéliens sur le sol libanais tout en protégeant l'armée syrienne d'une attaque frontale des forces armées israéliennes qui jouissaient d'une supériorité écrasante(46).

L'Iran était prêt à joindre ses forces à celles de la Syrie dans cette entreprise. Les visées territoriales de la Syrie permettaient à Téhéran de réaliser ses propres ambitions politiques. Son objectif principal était d'exercer une plus grande influence dans le monde arabe. Un accord avec la Syrie incluant le Jihad contre les Israéliens par des groupes fondamentalistes chiites fournissait à l'Iran le cadre idéal pour réaliser sa stratégie. Le plan était d'entraîner des hommes recrutés sur place dans la Bekaa alors sous contrôle de l'armée syrienne qui mèneront des opérations contre les Israéliens en collaboration étroite avec le quartier général des forces syriennes au Liban. L'Iran formerait les recrues, leur paierait leurs salaires et garantirait des avantages sociaux à leurs familles. Les armes fournies par l'Iran seraient acheminées via la Syrie(47).

La fin de la Guerre civile libanaise

A la veille de l'expiration du mandat présidentiel d'Amine Gemayel, les Etats-Unis interviennent auprès de la Syrie, en marge des pourparlers de paix au Proche-Orient, en vue de

46. Judith Palmer Harik, "Le Hezbollah. Le Nouveau visage du terrorisme", Traduit de l'Américain par Gérard Busquet Paris, ViaMedias, 2006, pp.61-62
47. Ibid.

que celle-ci est déjà perdue pour les troupes loyalistes, et suite au pilonnage de l'ambassade américaine, le New Jersey déverse 200 obus d'une tonne et demie sur le Haut-Metn où se trouvent en territoire sous contrôle syrien, des batteries bombardant Beyrouth. Des informations de presse, préciseront, par la suite, qu'il s'agissait de bombes creuses. A ce stade, la décision est prise à Washington de retirer le contingent américain. Son évacuation commence le 7 février et s'achève le 26. 100 marines demeurent sur place pour protéger l'ambassade ultérieurement transférée à Beyrouth-Est, et 200 instructeurs auprès de l'armée libanaise. La Sixième Flotte restera au large de Beyrouth avec les marines jusqu'au 30 mars. La durée de la mission du contingent américain de la FM est de 518 jours. Il a subi 18 attaques directes. Le bilan est lourd: 264 morts et 148 blessés(44).

L'intervention américaine dans le cadre de la FM dénote un manque de vision stratégique de la part de l'Administration Reagan qui souffrait d'une incohérence et d'une absence de consensus. Ainsi chaque département interprétait différemment les intérêts. Et le manque de cohérence dans la politique étrangère retardait l'exécution des décisions(45).

La Stratégie syrienne et iranienne

La Syrie tentait de trouver une solution au vide politico-militaire créé par le départ de l'OLP des régions frontalières du Liban. Il lui était vital de remplacer les combattants palestiniens par une

44. Ibid
45. Cf. Agnes G. Korbani, "US Intervention in Lebanon, 1958 and 1892. Presidential Decision making", NewYork, Praeger, 199, p.99. L'auteur fait une étude comparative entre les décisions des deux présidents Eisenhower et Reagan relatives à leur intervention militaire au Liban

sera relâché un mois plus tard par Damas, sur intervention de Jesse Jackson, adversaire noir du président Reagan aux présidentielles. Washington plaide l'autodéfense, justifie le raid par le souci «d'accorder la plus grande protection possible aux marines de Beyrouth» (Reagan, 10 décembre) et récuse qu'il y ait eu contre-performance de son aéronavale: «de lourdes pertes ont été infligées aux batteries syriennes» (Pentagone, 4 décembre). L'aviation américaine se limite par la suite à des vols de reconnaissance(43).

La tension retombe, mais le harcèlement de la FM continue (7 attentats et attaques contre le contingent américain entre le 23 octobre 1983 et le 6 février 1984, faisant 10 morts et 8 blessés), et, suite à de fortes pressions intérieures, le gouvernement américain change de position: tout en continuant à proclamer son engagement aux cotés du président et du gouvernement libanais, il cherche à retirer ses troupes du Liban, et, pour commencer, à y réduire leurs risques. Le candidat démocrate à la présidence, Walter Mondale, base sa campagne sur le thème du retrait du Liban, ce qui amène le président Reagan à se déclarer favorable au remplacement de la FM par une force de paix de l'ONU (23 décembre 1983), sans pour autant s'employer à la mettre sur pied. Acculé par le Congrès, le président américain le prend de vitesse: saisissant l'occasion de la sécession de Beyrouth-Ouest, il annonce le lendemain le retrait des marines et leur repli sur la flotte (7 février 1984). En effet, au troisième jour de la bataille de Beyrouth-Ouest, alors

43. Ibid

Reagan affirme qu'il ne permettra pas la chute de Souk el-Garb (19 septembre). Le jour même, la marine américaine bombarde les positions d'artillerie dans le secteur de la montagne sous contrôle syrien utilisées par le PSP pour pilonner l'armée dans cette localité. Mais si elle empêche l'effondrement des forces gouvernementales, l'intervention de la FM n'assure pas la victoire. Le front se stabilise sur une consolidation de terrain gagné par les alliés de Damas. Mais l'arrêt de la guerre de la montagne n'entraîne pas de répit pour la FM. Le contingent américain subit cinq attaques faisant un mort parmi les marines et sept blessés(42).

Les attentats et attaques contre la FM vont se perpétuer pour atteindre leur paroxysme le 23 octobre: un double attentat au camion suicide détruit simultanément le Q. G. du contingent américain à l'aéroport de Beyrouth (241 tués et 112 blessés) et le poste de Drakkar du contingent français à Beyrouth-ouest (58 tués et 15 blessés). La première réaction des Etats-Unis et de la France est de proclamer leur détermination à maintenir leurs forces au Liban. Le président américain Ronald Reagan y délègue le vice-président George Bush (26 octobre) qui souligne: «Les Etats-Unis ont des intérêts vitaux au Liban (...). Si les marines s'en retiraient, la situation empirerait». Sur le terrain, un raid aérien entrepris par 28 avions de l'USAF est lancé, le 4 décembre en guise de représailles au pilonnage des positions de marines à l'aéroport ayant fait huit morts et 2 blessés et d'un barrage de la DCA syrienne durant un vol de reconnaissance américain. Deux appareils américains sont abattus par des SAM-7 et 9 syriens; un pilote est tué et l'autre, fait prisonnier,

42. «Liban – Force Multinationale. Le retrait», FMA, Lbn-1309/4, Janvier 1986

perspective d'un brusque retrait israélien pour que l'armée libanaise soit en mesure de combler le vide. De passage à Beyrouth, le général Paul Kelly, commandant en chef de Marines, avait mis un terme à ces spéculations en soulignant que ses hommes «ne se déploieront pas en montagne, cette mission étant dévolue à l'armée libanaise(41)».

La poussée victorieuse des forces antigouvernementales menées par les druzes du Parti Socialiste Progressiste qui après avoir bousculé la milice chrétienne des Forces Libanaises menacent de déborder l'armée libanaise qui les a stoppées à Souk el-Garb (20 km au sud-est de Beyrouth), la dimension extra-libanaise de ces hostilités avec l'engagement direct des combattants palestiniens et la puissance de feu de l'armée syrienne, placent la FM devant un choix difficile: intervenir ou demeurer passive. D'autant plus que ses positions sont la cible de bombardements de la part de Damas et de ses alliés pour tester la volonté de riposte. Dans un premier temps, la FM masse des navires et des avions de guerre en face de Beyrouth. Les Américains avaient ainsi massé 20 bâtiments dont deux porte-avions et le New Jersey, le cuirassé le plus puissamment armé du monde. Des renforts en hommes sont aussi envoyés mais sont cependant basés sur des navires en mers. Dans un premier temps, la marine américaine riposte par des tirs d'artillerie pour défendre les positions des marines à terre. Dans un second temps, Washington donne à sa flotte l'ordre de contre-attaquer pour soutenir l'armée libanaise engagée dans une dure bataille en vue de conserver la position stratégique de Souk el-Garb (13 septembre). Le président américain Ronald

41. Ibid

neutralité dans le conflit interlibanais; tant que ces conflits étaient en veilleuse au début de sa mission, le problème ne se posait pas; dès lors qu'ils ont été relancés avec virulence, elle s'est trouvée face à un dilemme. De plus, la FM avait disposé de 5 000 à 5 500 hommes à terre et d'un appui aéronaval imposant: la flotte massée au large de Beyrouth représentait la plus grande concentration navale sur un théâtre d'opérations depuis la Seconde Guerre Mondiale. En somme, c'était une véritable machine de guerre déployée avec pour mission de ne pas faire la guerre tout en la faisant quand cela est indispensable. Témoignant devant la Chambre des représentants sur les raisons de l'échec de la FM, le commandant des forces américaines amphibies au Liban, le colonel Geraghty devait clairement souligner, selon les minutes de l'enquête divulguée un an plus tard (22 août 1985): «Les marines étaient vulnérables car leur mission étant politique, ils n'étaient pas déployés au sens militaire (...). L'endroit où ils étaient placés devait permettre de montrer leur présence et n'avait pas été choisi en fonction d'impératifs de sécurité[40].»

Les attaques contre la FM prennent de l'ampleur dès la bataille de Beyrouth (29-31 août) qui prend place immédiatement avant la guerre de la montagne et dont sort victorieuse l'armée libanaise, rééquipée avec du matériel et formée par des instructeurs américains mais sans le soutien direct de la FM. Prise sous le feu, la FM subit des pertes: 6 morts (dont 2 Américains) et 16 blessés (dont 6 Marines). Durant la Guerre de la Montagne, un déploiement de la FM dans le Chouf avait été envisagé durant l'été 1983 par les autorités libanaises dans la

40. Ibid

nord israélienne, suivis d'un retrait de l'armée israélienne, et en conséquence des autres forces étrangères (syriennes et palestiniennes) du Liban

Le rôle des Etats-Unis: un témoin selon Israël, un partenaire à part entière selon le Liban qui obtiendra satisfaction sur ce point.

La délégation américaine sera présidée par Morris Draper, adjoint de l'émissaire Philip Habib et composée des membres suivants: Christopher Ross, Allan Kreczko (remplacé par Paul Hare), le général Andrew Cooley; le colonel Michael Kozack, et Patrick Collins (remplacé par le commandant David Anthony)(38).

La conclusion de l'accord libano-israélien du 17 mai 1983 dont les Etats-Unis sont les artisans, modifie radicalement la situation des Forces Multinationales: agréée jusque-là dans l'engrenage du conflit libanais au fur et à mesure que cette autorité est sapée puis détruite par une opposition qui s'appuyant sur la Syrie et bénéficiant de la tolérance d'Israël se raffermit. D'abord durant la guerre de la Montagne et la victoire des Druzes du PSP de Walid Joumblatt (septembre 1983). Ensuite durant la bataille de Beyrouth qui voit la victoire du mouvement chiite d'Amal suite à la sécession de la 6ème brigade de l'armée (février 1984)(39).

La FM est la cible d'un harcèlement croissant de la part de la milice de l'opposition libanaise. Face aux attaques, la FM se comporte de façon hésitante et indécise. En effet, cela est dû aux objectifs contradictoires de cette force: la FM sous-tend l'autorité centrale du président Gemayel tout en proclamant sa

38. «Liban – Négociations Libano-israélienne. Mise en place de la Conférence», FMA, Lbn-1306/1, Mars 1988
39. «Liban – Force Multinationale. L'engrenage dans la guerre», FMA, Lbn-1309/3, Janvier 1986

dans les locaux de l'ambassade. Des sénateurs américains demandent aussitôt le retrait des marines du Liban. Le secrétaire d'Etat George Schultz en visite à Beyrouth, le 28 avril, proclame, sur les décombres de l'ambassade, la détermination de son pays de poursuivre son engagement au Liban. L'ambassade américaine est déplacée dans les locaux de l'ambassade britannique, mais elle est maintenue à Beyrouth-Ouest.

L'Accord du 17 mai 1983

Activement engagés au Liban dans le cadre de la FM, dans le prolongement de leur médiation de l'été 1982 entre Israël et l'OLP via le gouvernement libanais, les Etats-Unis interviennent à nouveau en intermédiaire pour rendre possible la négociation libano-israélienne. Leur émissaire, Philip Habib, et son adjoint Morris Draper entretiennent plusieurs missions entre Beyrouth et Jérusalem à partir du 29 octobre 1982, pour conclure ces préliminaires et lever les derniers obstacles. Les principaux points litigieux aplanis grâce à la médiation américaine concernent:

-Le lieu: Israël exige que ce soient les deux capitales, Beyrouth et Jérusalem, le Liban et le poste frontière de Nakoura. Ce sera finalement Khaldé, limite côtière à 15 km au sud de Beyrouth à la limite de la zone d'occupation israélienne et Kyriat Schmona, village frontalier du nord d'Israël.

-Le niveau des délégations: Israël réclame qu'elles soient présidées par un ministre, le Liban par un officier; de hauts fonctionnaires seront placés à leur tête.

-L'objet de la négociation: un traité de paix selon Israël, des arrangements de sécurité selon le Liban, garantissant la frontière

et 1 500 marines américains. Ses activités relèvent d'un comité supérieur de coordination présidé par le chef de l'Etat et comprenant les ambassadeurs des pays constitutifs de la force, les commandants des différents contingents ainsi que des officiers de liaison libanais. La FM entreprendra des activités de déminage et épaulera l'armée libanaise dans le ramassage des armes. En outre, le contingent américain participe à partir du 15 novembre à l'entraînement de l'effectif de l'armée libanaise dans le cadre de l'aide américaine décidée le 3 novembre(37).

L'attaque majeure dont l'intervention politico-militaire de l'Occident au Liban est la cible durant la première phase de la mission de la FM alors que celle-ci n'étant pas vraiment contestée frappe l'ambassade des Etats-Unis: le 18 avril 1983, les locaux de cette ambassade sise à Beyrouth-Ouest sont en grande partie détruits par un camion suicide. L'attentat est revendiqué par plusieurs organisations: Le Jihad Islamique, l'«Union des Socialistes arabes» et l'«Organisation pour la vengeance des martyrs de Sabra et Chatila». La CBS rapporte le 16 mai que les services secrets américains détiennent des preuves de l'implication de l'Iran dans l'attentat; les démentis de la Maison Blanche et de la CIA (19 mai) sont ambigus et affirment ne pas détenir de preuves suffisantes permettants d'inculquer une quelconque partie. Le Bilan de l'attentat est lourd: 63 morts dont 17 américains et 120 blessés. Parmi les morts américains, six marines de la FM détachés pour la garde de l'ambassade, le chef de la CIA pour le Proche-Orient et le sud de l'Asie, Robert Ames, et six de ses collaborateurs avec qui il était en conférence

37. «Liban – Force Multinationale. Elargissement et Premières difficultés», FMA, Lbn-1309/2, Octobre 1985

réunion avec son homologue libanais Amine Gemayel en octobre. Ces principes sont les suivants:

-Les Etats-Unis attachent une importance majeure à la stabilité du Liban et à tout ce qui met un terme aux divisions internes et aux dissensions.

-Les Etats-Unis sont très concernés par les retraits israéliens et pensent qu'ils doivent se faire « par étapes », la dernière devant coïncider avec l'accord sur les arrangements de sécurité à la frontière

-Les Etats-Unis conseilleront à Israël de ne pas être trop pressant

-Les Etats-Unis reconnaissent et acceptent que la conduite libanaise dans les négociations soit soumise à trois conditions limitatives:

•Les négociations et leur issue, ne doivent pas mettre en péril le consensus national libanais

•Rien dans l'accord ne devrait porter atteinte ou préjudice à la souveraineté libanaise ou en limiter l'exercice et le fonctionnement.

•Le Liban devrait pouvoir garder sa crédibilité régionale et ne pas la compromettre auprès des Etats arabes(36).

Le déploiement de la FM à Beyrouth-Ouest se heurte à l'occupation militaire israélienne de ce secteur de la capitale. Les trois pays membres de la FM, et notamment les Etats-Unis obtiennent non sans difficulté, le retrait israélien de Beyrouth-Ouest qui commence le 22 Septembre et se termine le 29 septembre. La FM, qui se déploie au fur et à mesure du retrait israélien, est composée d'environ 1 700 français, 2 000 italiens

36. Ghassan Tueni, "Une guerre pour les autres", Paris, JC Lattès, 1985, pp277-278

officiellement accompli sa mission. Son retrait, initialement prévu pour le 22 septembre, débute prématurément et sans explication par le départ des marines le 10 septembre, suivi des unités italiennes et françaises (13 septembre)(34).

L'assassinat du président élu Béchir Gemayel (14 septembre) et le massacre perpétré contre les civils palestiniens (et Libanais) des camps des réfugiés de Sabra et Chatila dans la Banlieue sud de la capitale (15-16 septembre) par des éléments de la milice chrétienne des Forces Libanaises venus venger la mort de leur chef (Béchir Gemayel), va conduire le gouvernement libanais à demander officiellement l'intervention d'une F.M. (20 septembre). Le lendemain, les trois pays ayant constitué la F.M.I. acceptent de participer à la «Force Multinationale de Sécurité de Beyrouth» (F. M. S. B.) plus connue sous le terme de «Force Multinationale» (F. M.) dont le rôle serait «d'aider le gouvernement libanais à rétablir son pouvoir sur l'ensemble de la capitale et à assurer la sécurité de la population de Beyrouth-Ouest et de sa banlieue». Le mandat de la FM n'est pas déterminé, son maintien ou son retrait dépendant d'une décision politique commune des gouvernements participants et du gouvernement libanais. Le président Amine Gemayel (élu le 21 septembre), demande et obtient (le 19 octobre) que la FM demeure jusqu'au retrait de toutes les forces étrangères (israélienne, syrienne et palestinienne)(35).

Les Etats-Unis avaient défini les principes politiques vis-à-vis du Liban par la bouche de leur président Ronald Reagan lors de sa

34. «Liban – Force Multinationale. Constitution et activités», FMA, Lbn-1309/1, Décembre 1983
35. Ibid.

de l'ambassadeur Israélien Schlomo Argove, le 3 juin. A l'aube du 6 juin commence l'invasion israélienne du Liban dans une opération baptisée «paix en Galilée».

Les Etats-Unis avaient donné leur feu vert à l'invasion israélienne car ils pensaient pouvoir utiliser Israël pour frapper la résistance palestinienne sans indisposer pour autant leurs alliés arabes et sans écraser la Syrie pour ne pas risquer de se jeter définitivement dans les bras des Soviétiques. Mais les objectifs israéliens ne coïncident qu'en partie avec ceux des Etats-Unis. Le projet sioniste visait à imposer le retrait syrien du Liban et détruire l'infrastructure de l'OLP(33).

La constitution d'une Force Multinationale d'Interposition (FMI) intervient dams le cadre des pourparlers sur les modalités d'évacuation des combattants palestiniens de Beyrouth-Ouest, après l'invasion du Liban par Israël. A la suite de longues tractations libano-américaines, libano-palestiniennes et israélo-américaines, basées sur le plan d'évacuation des combattants de la Résistance palestinienne établie par l'émissaire américain Philip Habib, toutes les parties concernées acceptent le plan Habib (10 août) qui prévoit notamment le déploiement de la FMI en vue de veiller au retrait palestinien. Israël pose toutefois comme condition que le mandat de cette force ne dépasse pas les 30 jours. Le 18 août, le gouvernement libanais demande officiellement aux Etats-Unis, à la France et à l'Italie qui l'acceptent, de constituer cette force. L'effectif de la FMI s'élève à 1 700 hommes dont 500 marines américains appartenant à la Sixième Flotte. Avec la fin du processus d'évacuation des combattants palestiniens (1er septembre), la FMI a

33. Nadine Picadou, Op. Cit., p. 176

missiles. Le premier avril 1981, les syriens de la Force de Frappe Arabe encerclent et bombardent Zahlé. De violents combats les opposent aux milices chrétiennes des Forces Libanaises. L'offensive syrienne, qui a duré trois mois, comporte essentiellement: un sévère blocus de Zahlé qui ne reçoit qu'épisodiquement des secours médicaux et des vivres. L'occupation des troupes syriennes des collines entourant la ville (5-15 avril) puis des crêtes du Mont Sannine où la position stratégique-dite du refuge des Français-est investie (25 avril) par des commandos héliportés. Une contre offensive des Forces Libanaises qui bombardent Chtaura en riposte à l'avance syrienne sur les crêtes du Sannine (7 avril). Une intervention de l'aviation israélienne qui abat deux hélicoptères syriens (28 avril). Le même jour, la Syrie installe des rampes de missiles antiaériens SAM 2 et SAM 6. Tel Aviv exige leur retrait et menace de recourir à une opération militaire pour les anéantir. Washington envoit un émissaire présidentiel Philippe Habib qui arrive le 7 mai au Liban avec pour mission de désamorcer la crise des missiles. Il entame une navette qui le conduit en Syrie, en Israël et en Arabie Saoudite. Après ce périple, la crise est désamorcée et le siège de Zahlé est levé le 30 juin(32).

L'invasion israélienne et la Force Multinationale

Le 26 avril 1982, le Sinaï est restitué à l'Egypte aux termes du traité de paix de 1979. Israël n'attendait alors qu'un prétexte pour neutraliser l'OLP au Liban. Ce sera l'assassinat à Londres

32. «Liban- Guerre du Liban Phase II (1978-1982). La bataille de Zahlé», FMA, Lbn-1112/24, Octobre 1985

personnes embarquent à bord d'un navire de la Sixième flotte sous la protection de l'OLP (20 juin 1976)[29].

L'intervention de Damas aù Liban en 1976 rencontre un large consensus régional et international. Les Etats-Unis souhaitaient contenir la crise libanaise dans des limites raisonnables tant que le conflit n'est pas réglé. Ils favorisent donc le retour au consensus sous l'égide du président syrien Hafez El Assad en s'appuyant sur Elias Sarkis et la Direction du Parti Kataeb. Les propos de l'ambassadeur américain Dean Brown le 10 août 1976 résument la position américaine. En effet, ce dernier affirme vouloir voir «un Liban non radicalisé (...) non divisé (...)» ajoutant que c'est un intérêt que les Etats-Unis partagent «avec les Syriens, les Israéliens, probablement avec l'Union Soviétique, certainement avec les Saoudiens» et la plupart des nations modérées du Moyen-Orient. Peut-être les Etats-Unis espéraient-ils aussi donner à Damas quelques compensations au Liban pour l'entraîner dans des négociations avec Israël[30].

La période allant de 1977 à l'invasion du Liban par Israël est marquée par:

-Un attentat manqué contre l'ambassadeur John Gunther Dean (27 août 1980) perpétré à Hazmieh et des tirs contre son convoi dans la région du Port de Beyrouth.

-Des tirs de roquettes contre l'ambassade des Etats-Unis sise à Beyrouth-Ouest: 6 octobre 1978 (12 blessés) ,2 et 16 avril 1979, 26 septembre et 10 octobre 1980, 12 avril 1982[31].

Les Etats-Unis interviendront politiquement lors de la crise des

29. «Liban - Otages Occidentaux et autres attentats», in FMA, Lbn-1115/1, juillet 1989
30. Nadine Picadou, «La Déchirure libanaise», Paris, Editions complexes, 1989, pp.148-149
31. «Liban – Otages Occidentaux et autres attentats», Op. Cit.

le leader de la nation arabe[28].

La crise de 1958 fut ainsi résolue par une sorte de compromis entre la République Arabe Unie et les Etats-Unis. Durant la crise de 1975, elle va aussi connaître des arrangements et tensions entre les Etats-Unis et la Syrie.

La Guerre civile

Deux incidents anti-américains interviennent au cours de la première phase de la guerre (1975-1976): le rapt du Colonel Ernest Morgan et l'assassinat de l'ambassadeur Francis Meloy. Morgan est enlevé sur la route de l'aéroport international de Beyrouth, en secteur musulman, alors sous contrôle palestinien (29 juin 1975). Son rapt n'est revendiqué qu'une semaine plus tard (6 juillet) par l'Organisation de l'Action Socialiste Révolutionnaire qui réclame et obtient une rançon en nature pour la Quarantaine, bidonville peuplé de 30 000 kurdes, Palestiniens et chiites, situé dans le secteur chrétien de Beyrouth. Alors que la CEE, mandatée par Washington, organise la distribution des produits alimentaires, l'OLP dénonce le rapt et en fait assumer la responsabilité au Front Populaire de Libération de Palestine- Commandement Général (FPLP-CG d'Ahmad Jibril). Un an plus tard, l'ambassadeur Francis Meloy, son conseiller économique Robert Warring et leur chauffeur libanais Zouheir Moghrabi sont enlevés puis assassinés alors qu'ils se dirigeaient dans le secteur chrétien de la capitale (16 juin 1976). Ce triple assassinat amène le président Ford à faire évacuer les ressortissants américains qui le désirent: 263

28. سامي الصلح، «لبنان العبث السياسي والمصير المجهول»، بيروت، دار النهار، الطبعة الثانية، 2004 ، ص.314

militaires libanaises a été évité de justesse grâce à l'intervention de Chehab qui arriva sur les lieux et donna l'ordre de ne pas tirer. Toutefois le débarquement américain suscite une levée de bouclier dans les rangs de l'opposition(25). Et les critiques ne sont pas le seul fait de l'opposition: Ghassan Tueni qui s'est trouvé à plus d'une reprise dans les rangs de Chamoun souligne le 16 juillet dans son quotidien An-Nahar que « la Sixième Flotte dans notre pays pourrait conduire à la fin de l'indépendance du Liban(26)».

Le 17 juillet, Robert Murphy, expert des questions du Moyen-Orient auprès du département d'Etat, arrive à Beyrouth. Sa médiation entre les différentes parties au conflit aboutira à l'élection du général Fouad Chéhab à la présidence de la République. Ce dernier avait évité de faire intervenir l'armée entre les belligérants adoptant une attitude de neutralité. Murphy dira de Chéhab qu'il était «un homme fort intelligent qui craignait qu'une attaque de front contre les rebelles n'exacerbe les différends religieux entre militaires et provoque même l'insubordination ouverte des soldats musulmans qui sympathisaient avec les rebelles. En un tel cas, évidemment, l'armée aurait éclaté et disparu(27)».

En fait, comme l'affirme Sami Solh dans ses mémoires, la solution à la crise libanaise était que les intérêts, américain et égyptien, se rejoignaient pour une fois réunis. En effet, le nouveau régime procommuniste de Kassem constituait une menace pour Nasser car il avait lui aussi comme ambition d'être

25. Roger Gehchan, Op.Cit, p. 322-323
26. Ibid., p.324
27. Ibid., p. 325

intervention militaire des trois pays occidentaux signataires de la Déclaration Tripartite de 1950 et plus particulièrement celle des Etats-Unis au titre de la Doctrine Eisenhower. Le même jour, l'ambassadeur des Etats-Unis lui transmet la réponse de son gouvernement: la Sixième Flotte accompagnée d'un corps de fusiliers marins, est en route vers le littoral libanais.

Eisenhower limite l'objectif fixé des troupes de débarquement américaines à la ville de Beyrouth et à son aéroport: « Si l'armée libanaise était incapable de soumettre les rebelles pendant que nous assurions la sécurité de la capitale et protégions le gouvernement, alors, à mon avis, nous étions en train de soutenir un gouvernement si peu populaire qu'il valait mieux pour nous ne pas être là(24).»

Le mardi 15 juillet, 1 700 fusiliers marins du second bataillon du régiment des marines prennent pied sur les plages d'Ouzai et de Khaldé, à quelques kilomètres au sud de Beyrouth, et progressent rapidement en direction de l'aéroport, dont ils prennent le contrôle. Par la suite, des avions cargos déposent d'autres unités de la deuxième division d'infanterie de marine. Dès le 18 juillet, 70 à 75 navires de la Sixième Flotte sont déployés autour du port de Beyrouth. Le 25 juillet, les forces de débarquement américaines atteignent au moins 16 000 hommes dont 4 000 soldats d'infanterie et 6 600 fusiliers marins: plus que l'armée libanaise toute entière. Le débarquement s'est déroulé sans incidents Mais un engagement armé avec des unités

24. Dwight Eisenhower, Op. Cit., p. 270, cité dans Roger Gehchan, Op. Cit., p. 322

Chamoun affirme que Hammarskjöld et Plaza étaient «prévenus contre le Liban et que rien d'utile ne serait accompli par leur mission. Qui les avait prévenus contre nous? Etait-ce l'Egypte où ils s'étaient rendus au préalable? Etait-ce le gouvernement américain qui regrettait d'avoir promis son appui et cherchait le moyen d'échapper à sa promesse? (...)». Le Général François Genadry, alors chef du bureau du commandant en chef de l'armée, affirmera au cours d'une entrevue, que bien que l'armée libanaise parvint à attraper des personnes s'infiltrant au Liban via la frontière avec la Syrie, et ce en présence des membres de l'UNOGIL, ces derniers nièrent les faits. Quant il les rencontra quelques années plus tard, ils lui affirmèrent qu'ils avaient ordre de dire qu'il n'y avait ni infiltration ni fuite d'armes à travers la frontière syro-libanaise(22).

En dépit du rapport négatif des observateurs, Chamoun avait réussi à internationaliser la crise libanaise. A Washington, l'idée d'une intervention américaine était débattue dans les cercles politiques. Mais le secrétaire d'Etat John Foster Dulles estimait que si les Etats-Unis envoyaient des troupes au Liban, il y aurait une réaction hostile au Moyen-Orient sans exclure toutefois l'idée de l'envoi des forces américaines au Liban(23).

La chute du régime irakien le 14 juillet 1958 modifia complètement la donne au Moyen-Orient. Chamoun sollicitera en vertu d'une décision en Conseil des ministres prise le 16 juin précédent l'habilitant à requérir l'aide des pays amis, une

22. فخامة الملك– فيلم وثائقي– المؤسسة اللبنانية للإرسال
23. Roger Geahchan, Op. Cit., p. 318

réellement favorable à l'amendement de la constitution, il aurait dû rapidement démentir toutes les rumeurs par une déclaration publique. Il ne le fit pas (...)»[20].

Alors que le 22 mai le Liban avait présenté une seconde plainte contre la RAU, Nasser proposa aux Etats-Unis un plan de règlement où Washington jugera les conditions «pas entièrement déraisonnables». Selon Eisenhower, les propositions égyptiennes «prévoyaient que le président Chamoun terminerait son mandat, que le commandant en chef de l'armée le général Chéhab, considéré par beaucoup de nos spécialistes comme étant le politicien libanais le plus fort en dehors de Chamoun, lui succèderait et que les rebelles au Liban bénéficieraient d'une amnistie[21]».

Il faudrait aussi mentionner que le secrétaire général des Nations Unies estimait qu'il ne serait pas sage pour les autorités libanaises de déposer une plainte au Conseil de sécurité car elles auraient très peu de choses à gagner et beaucoup à perdre, en particulier par rapport à leurs relations avec leurs voisins arabes.

Aux déclarations du chef des observateurs de l'UNOGIL Augusto Plaza et du Secrétaire Général de l'ONU Hammarskjöld sur le manque de preuves d'infiltration à travers la frontière, le gouvernement libanais réplique en soutenant que 3 000 éléments armés syriens, égyptiens et palestiniens combattent aux cotés des rebelles. Dans ses mémoires,

20. Dwight Eisenhower, "The White House Years. Waging Peace", London, Heinemann, 1966, pp.266-268, cité dans Roger Geahchan, Op. Cit., p.312
21. Ibid, p. 268, Cité dans Roger Geahchan, Op.Cit, p. 315

but. Cette dernière se réunit à Benghazi (Libye) du 1er au 5 juin mais ne parvient à aucun résultat. Le 6 juin, le Conseil de sécurité commence ses travaux et décide le 11 Juin de l'envoi d'observateurs au Liban. Le 12 juin, 135 membres de l'UNOGIL (United Nations Observation Group in Lebanon) arrivent à Beyrouth. Le 3 juillet, le secrétaire général des Nations Unies Dag Hammarskjöld qui est aussi venu au Liban (19 et 20 juin), déclare que le rapport de l'UNOGIL est négatif: les infiltrations d'armes étrangères n'ont pu être clairement prouvées. Chamoun décide alors de demander aux Etats-Unis une intervention militaire directe(19).

Dans ses mémoires, le président Eisenhower affirme que les Etats-Unis étaient prêtes à réagir favorablement à la demande de Chamoun mais sous certaines conditions: « En premier lieu, écrit Eisenhower dans ses mémoires, nous n'enverrons pas des troupes des Etats-Unis dans le dessein d'assurer un second mandat au président Chamoun. Deuxièmement, la demande devrait recevoir l'assentiment d'un quelconque Etat arabe. Troisièmement, la mission des troupes des Etats-Unis au Liban comporterait deux volets: la protection de la vie et des biens des Américains et l'aide au gouvernement légal du Liban». Le président américain n'appréciait ni la RAU ni Chamoun. «Il paraissait probable, écrit-il dans ses mémoires, que le Liban figurait dans l'agenda du colonel Nasser comme un pays devant tomber sous son influence». Quant au président Chamoun, Eisenhower dit qu'il voulait amender la constitution pour renouveler son mandat affirmant que «s'il n'avait pas été

19. Ibid

arrivant à expiration en septembre 1958 au moyen d'un amendement constitutionnel consenti par la Chambre. Vainement un grand nombre de personnalités politiques de toutes confessions adjurèrent le chef de l'Etat à proclamer sa décision de refuser sa réélection. La cause externe résidait dans le fait que l'Egypte désirait bloquer la politique pro-occidentale du président Chamoun(17). L'assassinat le 8 mai d'un journaliste chrétien de gauche Nassib Metni servit de détonateur à la crise de 1958.

Le lendemain de son assassinat, une grève générale est décrétée à Tripoli. Elle durera trois jours durant lesquels des manifestations populaires dégénérèrent en affrontements avec la police. L'insurrection atteint Beyrouth le 12 mai et s'étend à l'ensemble des villes et des régions à population musulmane. L'opposition qui regroupe la quasi-totalité des leaders musulmans comprend notamment: le leader sunnite Saeb Salam à Beyrouth, le leader sunnite Rachid Karamé à Tripoli, le leader druze Kamal Joumblatt au Chouf, le leader Chiite Ahmed el-Assaad au sud et le leader chiite Sabri Hamadé dans la Békaa(18).

Le 22 mai, le gouvernement libanais demande une réunion du Conseil de Sécurité des Nations Unies pour examiner une plainte du Liban contre la RAU accusée d'être à l'origine des troubles, de favoriser l'infiltration par la Syrie d'éléments armés et de se livrer à des interférences massives dans les affaires intérieures libanaises. Le Conseil de sécurité décide d'attendre le résultat de la réunion de la Ligue arabe qui est convoquée dans le même

17. Edmond Rabbath, Op. Cit., p. 566
18. «Liban. Crises Institutionnelles. La guerre civile de 1958», FMA, I-L26, Décembre 1980

de leurs autres obligations internationales, dans leur défense légitime contre cette menace à leur indépendance et à l'intégrité de leurs territoires». Mais l'accord prend soin de préciser, afin de prévenir les éventuelles attaques de ceux qui pourraient dire que le Liban se place dans le sillage américain, que la collaboration des deux pays aura pour base la confiance réciproque et le respect de l'indépendance et de la souveraineté de chacun d'eux sans aucune ingérence de l'un dans les affaires de l'autre(16).

L'adhésion du Liban à la doctrine Eisenhower est interprétée par la communauté musulmane comme une rupture du pacte national qui remet en cause la souveraineté du pays et son caractère arabe

La crise de 1958 et le débarquement américain

L'Union syro-égyptienne décidée le premier février 1958 et la proclamation de la République Arabe Unie qui réunit les deux pays le 22 février vont entraîner des manifestations d'appui de la population musulmane, de l'opposition (dont une partie est formée de notabilités chrétiennes dont le grec-orthodoxe Nassim Majdalani et le maronite Soleiman Frangié) et ...du Patriarche maronite Mgr Paul Meouchy, tous hostiles à la politique du président Chamoun. La raison de cette opposition est surtout d'ordre interne.

En effet, l'insurrection de 1958 eut pour cause interne la réaction provoquée par la campagne menée par les partisans du président Chamoun en faveur du renouvellement de son mandat

16. Joseph Chami, "Le Mémorial du Liban. Tome 3. Le mandat de Camille Chamoun", Beyrouth, 2002, pp. 229-230

1957 sous forme de résolution. Aux termes du texte voté :
-le président des Etats-Unis est autorisé à apporter la coopération ou l'aide de son pays à toute nation ou groupe de nations de la région du Moyen-Orient qui désireraient recevoir cette aide pour développer leur puissance économique en vue de maintenir leur indépendance nationale.
-Il est autorisé à établir, dans l'ensemble de la région du Moyen-Orient, des programmes d'assistance militaire avec toute nation ou groupe de nations désireux de recevoir cette aide.
-Si le président l'estime nécessaire, les Etats-Unis pourront utiliser la force armée pour assister toute nation ou groupe de nations qui demanderait une telle assistance contre une agression armée venant de tout pays contrôlé par le communisme international(15).

Ainsi la doctrine Eisenhower comporte deux volets, l'un économique, (destiné grâce à l'assistance américaine, à aider les pays du Moyen-Orient à améliorer leur niveau de vie afin de mieux lutter contre la pénétration des idées communistes), et l'autre militaire.

Le 16 mars 1957, le Liban adhère à la doctrine Eisenhower. L'accord libano-américain est signé par l'ambassadeur itinérant James Richards et le ministre libanais des Affaires Etrangères Charles Malik. Selon les termes de cet accord, les deux gouvernements libanais et américain considèrent «que le communisme international constitue une menace pour l'indépendance nationale ainsi que pour la paix et la sécurité mondiales et sont déterminés à coopérer ensemble conformément à la Charte des Nations Unies et sans préjudice

15. Ibid. p.276

France, demandées par Nasser, et fait adopter le 15 novembre une résolution portant l'obligation d'évacuation du territoire égyptien conformément aux recommandations de l'assemblée générale de l'ONU(13).

Adhésion du Liban à la Doctrine Eisenhower

Le 5 janvier 1957, le Chef de la Maison Blanche expose dans un message au Congrès sa doctrine: Le Moyen-Orient, au carrefour des pays d'Europe, d'Asie et d'Afrique et riche de ses immenses sources pétrolières, est menacé comme jamais auparavant par les visées de l'URSS. C'est pourquoi les Etats-Unis considèrent désormais que ses frontières se situent sur le Caucase, comme elles sont déjà fixées à Berlin et à Formose. Le Moyen-Orient n'est pour l'URSS qu'un champ de manœuvres, une zone pour l'extension de son influence, alors qu'il est une région vitale pour l'Europe, avec laquelle il doit former un environnement mondial de liberté sans lequel les Etats-Unis estimeraient que leur propre sécurité est en danger. Si les pays de la région venaient à succomber à la menace soviétique non seulement ils perdraient leur indépendance, mais aussi l'économie des nations d'Europe occidentale serait étranglée et les Etats-Unis menacés. En d'autres termes, la sécurité des Etats-Unis face aux ambitions de l'Union Soviétique dépendra désormais de la sécurité du Moyen-Orient comme elle dépendait déjà de la sécurité de l'Europe(14).

La Doctrine Eisenhower est adoptée par le Congrès le 9 mars

13. Crises Institutionnelles. "La guerre Civile de 1958", FMA, I-L26, Décembre 1980
14. Roger Gehchan, Op. Cit., p. 274

grouperait les Etats méditerranéens.
Le 24 février 1955, le Pacte de Bagdad, un traité de défense mutuelle et de coopération économique, est signé par la Turquie et l'Irak dans la capitale irakienne. La Grande Bretagne y adhèrera le 4 avril avec l'appui discret mais déterminant des Etats-Unis, le Pakistan le 23 septembre et l'Iran le 12 octobre. Conclu pour une durée de cinq ans renouvelable, il avait pour objet d'assurer entre les parties contractantes «une coopération en vue de leur sécurité et de leur défense» et était ouvert à tout Etat membre de la Ligue arabe et à tout autre Etat intéréssé par la sécurité et la paix au Moyen-Orient.

Nasser riposte à ce traité qu'il dénonce violemment par la conclusion d'un accord signé le 2 mars 1955 entre l'Egypte, la Syrie et l'Arabie Saoudite et qui prévoit notamment un commandement militaire unifié commun ainsi qu'un renforcement des liens économiques.

Au Liban, le président Chamoun refuse de souscrire à cet accord et proclame ainsi son appui au Pacte de Bagdad.

Le problème s'aggrave l'année suivante à la suite de la guerre de Suez, déclenchée conjointement par Israël, la Grande Bretagne et la France (29 octobre 1956) après la nationalisation du canal de Suez par Nasser (26 juillet 1956). Le 30 octobre, le président libanais Camille Chamoun manifeste son attachement à l'Occident et prend l'initiative de convoquer à Beyrouth une conférence au sommet des chefs d'Etats arabes pour examiner les mesures à prendre contre les agresseurs de l'Egypte Les réunions débutent le 12 novembre alors que les hostilités ont déjà cessé. Chamoun réussit à esquiver la question de la rupture des relations diplomatiques avec la Grande Bretagne et la

obstacles de l'adhésion du monde arabe aux plans occidentaux. C'est ainsi que la diplomatie américaine s'emploie à faire réussir. un accord anglo-égyptien (conclu le 27 juillet) à l'issue duquel la Grande Bretagne accepte de retirer ses troupes du territoire égyptien dans un délai de vingt mois, mais est autorisée à réoccuper certaines parties de la base de Suez en cas d'attaque armée contre un pays membre de la Ligue arabe ou de la Turquie. Mais Washington et Londres étaient convaincus qu'une fois la question de la présence militaire britannique en Egypte étant réglée, il n'y avait plus de raison pour que l'Egypte continuât à refuser d'adhérer à une organisation de défense collective qui eut comblé la brèche persistant dans la chaîne d'alliances mise en place dans le cadre de la politique du Northern Tier. D'où l'idée du Pacte de Bagdad qui devait regrouper la Turquie et tous les pays du Moyen-Orient depuis l'Iran jusqu'à l'Egypte. Mais le Caire ne voulait pas être noyé dans la masse «des trente millions de Turcs, des soixante-dix millions de Pakistanais, sans parler des vingt-cinq millions d'Iraniens» et ainsi «être réduit à ne plus jouer qu'un rôle de second ordre dans l'Orient méditerranéen». C'est pour cette raison que l'Egypte prêchait un pacte de défense exclusivement arabe car dans un tel dispositif, elle pouvait espérer occuper une place prépondérante. Par contre son rival arabe, l'Irak, s'était déclaré favorable à l'accord turco-pakistanais car il espérait ressortir son projet de Croissant fertile et prendre ainsi la tête d'un important regroupement arabe(12).

Dès lors, le Liban devait choisir entre un système de défense collective axé sur la Turquie et le Pakistan et un système qui

12. Ibid. pp.229-230

militaires autour d'elle. Cette politique à laquelle Bagdad est de prime abord favorable et le Caire farouchement hostile, restera dans l'histoire soue le nom du Northern Tier (les nations du Nord). Elle donnera naissance successivement au Pacte balkanique du 28 février 1953 conclu entre la Turquie, la Grèce et la Yougoslavie, à l'accord turco-pakistanais du 2 avril 1954, au traité de défense mutuelle et d'assistance entre les Etats-Unis et le Pakistan du 19 mai 1954, au traité de défense collective de l'Asie du Sud-Est plus connu sous le nom du Pacte de Manille ou OTASE (Organisation des Territoires de l'Asie du Sud Est) signé le 8 septembre 1954 entre le Pakistan, l'Australie, la Nouvelle-Zélande, les Philippines, la Thaïlande, les Etats-Unis, la Grande-Bretagne et la France et suivi de la Charte du Pacifique sorte de réplique de la Charte de l'Atlantique(11).

A ce vaste réseau de pactes de défense, de traités d'assistance mutuelle et de dispositifs militaires, manquait cependant, pour que la barrière édifiée tout autour de l'Union Soviétique ne comportât aucune trouée, un pan important, celui que constituaient entre la Turquie et le Pakistan, l'Iran et les pays arabes. Si l'Iran était susceptible de rejoindre le bloc des Etats occidentaux, les pays arabes ne pouvaient, en raison de leur conflit avec Israël, adhérer aux plans de défense collective proposés par les Alliés. Il y avait en outre le différend entre l'Egypte et la Grande-Bretagne sur la présence militaire britannique dans la zone du Canal de Suez. Dès son accession à la Maison Blanche, Eisenhower s'efforce de se démarquer de ses alliés européens, de corriger la politique pro-israélienne de son prédécesseur et de régler le conflit anglo-égyptien un des

11. Roger Geahchan, Op. Cit., p. 229

n'en ferait pas partie(9).

En effet, l'opposition qui a fait de «l'illégitimité du second mandat » son cheval de Troie va se regrouper au sein d'une coalition. La promulgation d'une nouvelle loi électorale, suivi de la nomination de Hajj Hussein Aoueini à la tête d'un cabinet des Trois ayant pour objectif d'assurer la neutralité du régime durant les élections, va amener l'opposition connue sous le nom des «partis coalisés» à se lancer dans la bataille électorale. Elle obtiendra un certain nombre de sièges et se regroupera au sein d'un Front Socialiste National (FSN) lequel, agissant sur la majorité parlementaire et sur la rue, va conduire à la démission du Président Khoury. Dans ses mémoires, ce dernier accuse les agents des trois puissances de la Déclaration tripartite, surtout la Grande Bretagne, d'être derrière cette révolution blanche qui le força à démissionner, aucune personne n'ayant accepté de former un gouvernement. En fait, ce fut un jeu aisé pour les nombreux agents britanniques qui pullulaient au Liban où le terrain était demeuré singulièrement réceptif à leurs activités, d'attiser l'opinion publique pour en orienter le courant à l'encontre du régime dont ils avaient pourtant favorisé l'éclosion(10).

Le nouveau président des Etats-Unis Dwight Eisenhower affiche clairement son intention de rééquilibrer la politique de Washington à l'égard du monde arabe. La stratégie américaine à l'échelle du globe est toutefois toujours la même: contenir, endiguer l'Union Soviétique à l'intérieur des frontières de son bloc et, pour cela tisser un réseau d'alliances politiques et

9. Joseph Chami, "Le Mémorial du Liban. Tome 2. Le Mandat de Béchara el Khoury", Beyrouth, 2002, p. 380
10. Edmond Rabbath, Op. Cit., p. 560

développement de la vallée du Litani, d'amélioration des programmes d'enseignement de l'agriculture, de création d'une industrie de jus de fruits, de modernisation et de renforcement des équipes de la radiodiffusion libanaise...Au cours de la cérémonie de signature, Aoueni déclare au chargé d'affaires américain: «Je signe cet accord pour tester la bonne foi du gouvernement américain à l'égard du Liban et vérifier s'il attache de l'importance à l'amitié du Liban. L'avenir nous montrera le volume de l'assistance que l'Amérique consacrera au Liban et à l'ensemble des Etats arabes(7).» Les faits confirmeront le bien-fondé des appréhensions de Aoueni. Le «Mutual Security Act» soumis à l'approbation du Congrès par le président américain le 24 mai de la même année prévoira en faveur de l'Etat d'Israël des crédits (25 millions de dollars) d'un montant équivalant à ceux alloués à l'ensemble des Etats arabes et africains(8).

Dans la foulée des projets unionistes de croissant fertile projetés par la Jordanie et l'Irak, et alors que la Grande Bretagne demandait (le 5 février 1951) des facilités militaires au Liban, le ministre des Etats-Unis au Liban, Pinkerton, informe, le premier mars, Fouad Ammoun, secrétaire général des Affaires Etrangères que les Etats-Unis garantissent l'intégrité territoriale du Liban même sans la Grande-Bretagne ou la France, co-signataires de la déclaration tripartite du 25 mai 1950. Le ministre dit ne pas pouvoir s'opposer à une union entre pays arabes dans le cadre du Croissant fertile ou autres projets, mais qu'en tout état de cause, le Liban, dans l'optique américaine,

7. Roger Geahchan, Op. Cit., p.189
8. Ibid.

s'associer.

Mais le Liban, de peur de mécontenter les Arabes (notamment l'Egypte qui avait refusé le Pacte) et créer un déséquilibre interne entre musulmans (réticents à toute alliance avec l'Occident) et chrétiens (favorables à une telle alliance), va refuser d'adhérer à l'alliance tripartite pour faire face au danger communiste. Ce refus ajouté à d'autres facteurs (soulèvement du Parti Populaire Syrien (PPS) et l'exécution de son chef Antoun Saadé en mars 1949 de manière expéditive créant un climat de suspicion et de haine à l'égard des responsables de l'assassinat de Riad El Solh par des membres de ce même PPS en Juillet 1951 à Amman. Avec sa mort, c'était la disparition de l'un des deux partenaires du Pacte National qui va ébranler le régime du président Bechara el-Khoury(6).

Toutefois, le 29 mai 1951, le Liban adhéra au Point Quatre qui est un programme d'assistance technique aux pays en voie de développement, exposé par le Président Truman dans le quatrième point- d'où son nom – d'un discours prononcé le 20 janvier 1949. Dans ce quatrième point, le président Truman s'était engagé à présenter un programme mondial «dans le cadre duquel les Etats-Unis mettront à la disposition des pays intéressés leurs connaissances scientifiques et techniques dans tous les domaines, afin d'améliorer le sort de plus de la moitié de la population du globe qui vit dans la misère».

L'accord signé par Hussein Aoueini, en sa qualité de Premier ministre, ministre des A.E., et ministre des Finances, et le chargé d'affaires américain par intérim, John Bruins, prévoyait l'assistance technique américaine pour des projets de

6. Ibid., pp. 559-560

Alexandrie. Au cours de cette même session ils publièrent une réponse en neuf points à la Déclaration Tripartite. Dans leur réponse, les Arabe affirmaient qu'il «va de soi que le niveau des forces armées est une question qui relève de la seule appréciation de cet Etat» (point 4) et qu'il fallait «hâter l'application de la résolution des Nations Unies relative à la réintégration des réfugiés palestiniens dans leurs foyers et à leur indemnisation». En outre les Etats arabes s'en prenaient au paragraphe trois de la Déclaration en réaffirmant «qu'ils ne sauraient admettre aucune action de nature à porter atteinte à leur souveraineté et leur indépendance» (point 9)(4).

Ainsi la Déclaration Tripartite et la réponse arabe démontrent deux points de vue en totale opposition: les "Trois" veulent consacrer le statu quo et, à partir de là tenter d'instaurer la paix dans la région, tandis que les Arabes n'acceptent pas de négocier une paix à partir du fait accompli israélien auquel Washington, Londres et Paris viennent d'apporter une garantie solennelle.

Ainsi dans la déclaration tripartite du 25 mai 1950 les trois puissances s'arrogeaient le droit de garantir l'intégrité territoriale et l'indépendance politique des Etats du Moyen-Orient contre toute agression extérieure qui ne pouvait venir que de l'Union Soviétique(5).

Pour la mise en œuvre de cette garantie, que le camp des démocraties occidentales libres déclaraient commune à tous les Etats du Moyen-Orient, le projet d'une Défense Commune fut conçu en 1951 à laquelle il était demandé à ces Etats de

4. Ibid., p. 184
5. Edmond Rabbath, "La formation historique du Liban politique et constitutionnel", Beyrouth, Université Libanaise, p. 559

avril 1949) et d'une série de pactes dont l'objectif est de tenir les Etats du monde à l'abri de l'influence soviétique et du danger intérieur de la subversion communiste. Les Etats-Unis devaient assumer cette tâche en Grèce, en Turquie et en Iran, laissant à la Grande Bretagne pendant quelques dix années le soin de la remplir dans les pays arabes.

Le 25 mai 1950, les Etats-Unis publient conjointement avec la France et la Grande Bretagne une Déclaration Tripartite qui peut se résumer par les points suivants:

-Les trois gouvernements reconnaissent que les Etats arabes et l'Etat d'Israël ont tous besoin de maintenir un certain niveau de forces armées dans le dessein d'assurer leur sécurité intérieure, leur légitime défense et de leur permettre de jouer le rôle qui leur revient dans la défense de la région.

-Les trois gouvernements déclarent avoir reçu de tous les Etats actuellement bénéficiaires d'expédition d'armes, l'assurance que l'Etat acheteur n'entend entreprendre aucun acte d'agression à l'encontre d'un autre Etat.

-Les trois gouvernements, s'ils constataient que quelconque de ces Etats se préparait à violer les frontières ou les lignes d'armistice, ne manqueraient pas, conformément à leurs obligations en tant que membres des Nations Unies, d'agir immédiatement à la fois dans le cadre des Nations Unies et en dehors de ce cadre pour prévenir une telle violation(3).

La première conséquence de la publication de la Déclaration tripartite fut de hater la signature, le 17 juin 1950, par les Etats arabes d'un Pacte de Sécurité collective et de Défense commune au cours d'une session du Conseil de la ligue arabe à

3. Roger Gehchan, Hussein Aoueni. "Un demi siècle d'histoire du Liban et du Moyen-Orient (1920-1970)", Beyrouth, FMA, p.324

que dans le cadre de sa politique globale au Proche-Orient, pour faire pression par exemple sur un Etat tiers, en l'occurrence la Syrie. Certains pensent aussi que n'était-ce le très actif lobby libanais aux Etats-Unis, le président Bush n'aurait jamais fait pression sur la Syrie pour qu'elle retire ses troupes du Liban(2). Quelle place a occupé le Liban dans la politique étrangère des Etats-Unis? Pour tenter de répondre à cette question, nous évoquerons les phases principales des relations libano-américaines en nous attardant surtout sur deux évènements majeurs qui ont conduit à une intervention militaire américaine dans le pays, à savoir la crise de 1958 et l'invasion israélienne du Liban en juin 1982.

Le Prélude à l'intervention de 1958
(La Guerre Froide et la politique de défense occidentale)

La guerre froide conduit les puissances occidentales à élaborer face au bloc soviétique, une politique de défense basée, entre autres, sur une chaîne de pactes et d'alliances englobant le Moyen-Orient, région stratégique pour l'Occident en raison de ses réserves pétrolière et de sa situation géographique à la charnière de l'Europe, de l'Asie et de l'Afrique. Il fallait que les Etats-Unis et ses alliés (la France et la Grande Bretagne) mettent un dispositif susceptible de contenir l'Union Soviétique à l'intérieur de ses frontières. Ce fut la doctrine Truman présentée au Congrès le 11 mars 1947. Cette doctrine se concrétisa par l'annonce du Plan Marshall d'aide à l'Europe, du «programme du Point Quatre» d'assistance technique aux pays en voie de développement, par la conclusion de l'alliance atlantique (4

2. Robert G. Rabil, Syria, "The United States and the war on terror in the Middle East", Westport, Connecticut, 2006, p. 162

LES RELATIONS LIBANO-AMERICAINES DANS LE CADRE DE LA POLITIQUE ETRANGERE DES ETATS-UNIS (De la Première Guerre Israélo-Arabe de 1948 à l'invasion israélienne de juillet 2006)

Rudyard KAZAN*

On ne peut avoir la guerre au Proche-Orient sans l'Egypte ni avoir la paix sans la Syrie

Henri Kissinger

Le Liban est vital pour les Etats-Unis aux dires des présidents américains Dwight Eisenhower et Ronald Reagan(1), qui donnèrent l'ordre d'intervenir militairement au Liban en juillet 1958 et en septembre 1982 (dans le cadre de la force multinationale). D'aucuns ne seront pas d'accord avec eux et considèrent que pour les Etats-Unis, le Liban n'a de l'importance

*Chercheur

1. Clyde R. Mark, Lebanon, "Congressional Research Service", The Library of Congress, August 25 2003, p. 1

Conclusion

In the years following the 1983 Beirut bombings, US policy towards Lebanon changed from full support for Lebanon's sovereignty to acquiescing to Syrian hegemony over the country. Faced with the possibility of confronting terrorism, the US preferred to follow a cautious approach by withdrawing its forces and its support to the Lebanese authorities. In this process, Lebanon was largely ignored in favor of US interests with Syria. The Bush administration, after 9/11, took the opportunity to deviate from this policy of disengagement and adopted a new policy that would effectively serve Lebanon's sovereignty and independence as well as US strategic goals. Such a policy would be consistent with the US strategy of spreading democracy and defending human rights in the Middle East.

Success in Iraq is proving to be elusive and Lebanon would be a more expedient and realistic candidate to achieve a democratic and economic change. Lebanon has a democratic legacy and has the basic institutions necessary for democratization. The withdrawal of Syrian troops was not enough to ensure the stability and freedom of Lebanon. Syria has many proxies to hinder the democratic and reform process undertaken by the Siniora government. Hezbollah constitutes the main Iranian and Syrian proxy; disarming it represents a priority for Lebanon and the US strategy.

Lebanon certainly has the potential to become a model for democracy more than Iraq does. A stable and democratic Lebanon with a free market economy would serve as a potential intermediary between the Middle East and the West.

neighbors and other nations around the world. The Bush administration has mobilized the Gulf states, Jordan, Egypt, Israel and Europe to express their worries about the Iranian weapons of mass destruction. The Security Council resolutions such as 1559, 1595, 1701 and those related to imposing sanctions on Iran form an integral part of this strategy.

3. Keep a US military presence in the region to deter any potential new threat posed by the Iranian-Syrian alliance, its proxies, or any terror group. This policy was reassessed lately to improve the security situation inside Iraq as well as to have a show of force in the Arabian Gulf as a part of coercive diplomacy towards Iran to deter their Interference inside Iraq and to pressure the Iranian leadership to give up on its nuclear ambitions. The US support and military assistance provided to Jordan, Lebanon, Israel and Iraq fall within this strategic option. The increasingly confrontational stance taken by the Bush administration and the Lebanese government towards Syria also falls within this option. In recent weeks, Lebanese and US officials accused Syria of backing Sunni and Palestinian militant groups inside Lebanon. The army operation in the Nahr Al-Barid camp served this purpose indirectly.

in and out of Iraq."(31)

It seems the Bush administration is giving up its initial strategy on the war on terror. The terms of unilateralism, pre-emptive war, constructive instability, or drawing a 'new map' of the Middle East are seldom heard.

The new shift in policy aims towards adopting a three-prong strategy. Within this strategy Lebanon does not represent an isolated case but becomes one element of a grand scheme covering the whole Middle East.

The three-prong strategy consists of the following:

1. Draw a line between friends and opponents – or reformers and extremists - as a first step towards creating a new coalition capable of meeting, globally, the threat imposed by the Iranian-Syrian alliance. The United States has brought Saudi Arabia, Egypt, Jordan, Lebanon, the Palestinian Authority and Israel into a new strategic embrace to face all the challenges imposed by Iran, Syria and their proxies in the region. The United States is working on disrupting the Iranian and Syrian challenges on many fronts at the same time. This confrontation covers Iraq, Lebanon, and the Palestinian Territory. There is a clear linkage between what is going on in all three theatres where the focus remains on defeating Iranian and Syrian proxies through the use of all political, military and Economic means provided by the US and its regional and European allies.

2. Emphasize pluralism rather than unilateralism. The United States has clearly given up on unilateralism and has decided to work from within the scope of international legitimacy in dealing with Iran and Syria and their proxies. The Administration's concern about Iran's nuclear program was taken as a global issue to be dealt inside the United Nations institutions. The matter was described to threaten Iran's

31. Ibid.

diplomacy and its covert operations has significantly shifted its Middle East strategy. The "redirection," as some inside the White House have called the new strategy, has brought the United States closer to an open confrontation with Iran and, in parts of the region, propelled it into a widening sectarian conflict between Shiite and Sunni Muslims.

To undermine Iran, which is predominantly Shiite, the Bush Administration has decided, in effect, to reconfigure its priorities in the Middle East. In Lebanon, the Administration has cooperated with Saudi Arabia's government, which is Sunni, in clandestine operations that are intended to weaken Hezbollah, the Shiite organization that is backed by Iran. The U.S. has also taken part in clandestine operations aimed at Iran and its ally Syria. A by-product of these activities has been the bolstering of Sunni extremist groups that espouse a militant vision of Islam and are hostile to America and sympathetic to Al Qaeda."(29).

The claims made in Hersh's article make one wonder if the United States is giving up on its tactic of "constructive instability" which was still part of its policy during the Israeli war in Lebanon in July 2006.

Secretary of State Condoleezza Rice gave new, broad outlines of the US policy towards the Middle East before the Senate Foreign Relations Committee in January 2007, and she stated that there is "a new strategic alignment in the Middle East," and separated "reformers and extremists," putting Iran, Syria and Hezbollah on the other side of that divide. She said, "They have made their choice, and their choice is to destabilize the region." (30) President Bush, in a speech on January 10, approved her approach, saying, "These two regimes – Iran and Syria – are allowing terrorists and insurgents to use their territory to move

29. Seymour M. HERSH, "The Redirection" The New Yorker, 5 March 2007.
30. Ibid.

the success of the army in controlling the Nahr Al-Barid camp and the dismantling of various terrorist cells in Lebanon.

The near term objectives of disarmament should focus on ending Hezbollah's operating as an independent force outside of government control. Such a task should be undertaken by the government through a national initiative to incorporate the Hezbollah militia as an independent brigade within the Lebanese military command structure by enacting the "Al Ansar Law" of 1958.

Achieving this phase of Hezbollah disarmament requires liberating Hezbollah leadership from Iranian and Syrian hegemony, a very difficult task to achieve. In the meantime, the US, Europe, and the international community should make it clear to Hezbollah, Syria, and Iran that any attempt to repeat the 1983 terrorist acts would be unwise. Such attempts would result in bringing ashore thousands of troops to back existing UNIFIL to forcefully eradicate all terrorist elements total in Lebanon. There are, of course, other ways to address the disarmament of Hezbollah and other militias in Lebanon. Such an operation may include the following:

A change of focus in implementing 1701 to include searching for arms caches.

The deployment of monitors and troops along the Lebanese borders with Syria, various seaports and Beirut airport to enforce UN security resolutions.

Legislating new laws prohibiting political parties from having or supporting armed militias or conducting any security activities as these remain the sole responsibility of the elected government.

New Policy Shifts

American journalist Seymour M. Hersh wrote on March 5, 2007 in the New Yorker an article titled "The Redirection" in which he claimed, "In the past few months as the situation in Iraq has deteriorated, the Bush administration, both in its public

led by Fouad Siniora as a symbol of what it described as a democratization wave sweeping the Middle East. After last summer's war, the US administration made stabilizing the Siniora government a cornerstone of its Middle East strategy. US policy in Lebanon has increasingly placed the Bush administration on a collision course with Syria. For the last two years the US has pushed through the United Nations Security Council several resolutions concerning the stability of Lebanon and the formation of an international tribunal to try suspects in Mr. Hariri's assassination. Damascus has expressed its objection and dismay about the US policy and has denied any involvement in Mr. Hariri's murder or in destabilizing Lebanon through trafficking arms across the border or through its support to terrorist organizations inside Lebanon. In recent weeks, Lebanese and US officials have accused Syria of backing Sunni radicals and Palestinian militant groups within Lebanon in a bid to undermine the Siniora government. Clashes between the Lebanese Army and these militias in Tripoli Nahr Al Barid camp and Saida have left hundreds dead. Syria denies it has been supporting the unrest.

The Bush administration decided to increase its military aid to Lebanon which will be raised from 40 million dollars of last year up to 220 million dollars for 2007. The US and Lebanon are working to find new ways to secure the Syrian-Lebanese border and to prevent the infiltration of more militants and arms. For the US administration, the most important test will remain on how to apply the required disarmament of all militias, to include Hezbollah, and how to apply the requirements for the Lebanese Army to extend its authority over the entire country.

Recognizing the difficulty of achieving these objectives all at once, it is important to prioritize the various elements of this argument, taking into consideration what has already been achieved through the implementation of the UNSCR #1701 and

pattern. The Bush administration felt the urgent need of an alternative to the failed strategy in Iraq. This alternative was centered on Lebanese independence and transition to democracy. Democratizing Lebanon would be more expedient and realistic objective to achieve. Such a task requires to, first, free Lebanon from Syrian hegemony and, second, to build a stable and democratic Lebanese government.

Taking advantage of a rare confluence of events and international interests, President Bush has focused US efforts on one clause of UN Security Council Resolution 1559 – the withdrawal of Syrian forces from Lebanon – as the first order of business.

The assassination of the former Prime Minister Hariri in 2005 and the subsequent great popular gathering in Beirut on March 14th gave the Bush administration a golden opportunity to use Lebanon as an alternative for the elusive victory in Iraq. US policy towards Lebanon after the Syrian military withdrawal in April 2005 rested on four pillars.

1. Respond favorably to the popular call of the 14th of March to help identifying the killers of Rafiq Hariri through an international investigation ordered by the United Nations Security Council.
2. Establish a new democratically elected government in Beirut.
3. Implement the UNSCR #1559 relating to dissolving and disarming Lebanese and non-Lebanese militias, including Hezbollah.
4. Contain the Iranian and Syrian influence in Lebanon, to include their local proxies, to provide stability and security necessary for carrying out all needed reforms and reconstruction in Lebanon.

Washington seized on the elections to form a new Lebanese parliament. These elections were accomplished under international observation and were qualified "free and fair." The Bush administration welcomed the Lebanese government

bombing changed that pattern and made it clear that the United States and its president are drawing a clear line between who is on the US side and who is on the other side. This policy created an opportunity for Lebanon which paved the way to a new US path of engagement and made it imperative for the Bush administration to look at Lebanon as an important asset in its new strategy in the Middle East. The Bush administration identifies two controversial issues confronting its new policy towards Lebanon. Both issues are directly related to the global war on terrorism: the first is Hezbollah which was widely linked to the Beirut bombing of 1983, and the second is the implementation of the Syria Accountability Act of 2003 after it had been signed by President Bush into law. The US State Department identifies Iran and Syria as states sponsoring terrorism. Both states are widely linked to Lebanon through terrorist elements and Hezbollah are causing to Deputy Secretary of State Richard Armitage may be "the 'A' team of terrorism," not Al-Qaeda[28]. On the other hand, the Lebanese government insists Hezbollah is not a terrorist organization; Hezbollah a political party and contends its purpose is to fight against the Israeli occupation. No one can deny that Hezbollah was the major force that forced the Israelis to withdraw their forces from South Lebanon in May 2000. Hezbollah proved itself again as a capable military force, fighting the Israeli attack on Lebanon in July and August in 2006. Besides, Hezbollah has a political block in today's parliament and has been represented by two ministers in the Siniora government.

After 2003, Iraq became the center of the Bush administration's national security strategy. The US strategy was based on the assumption of turning Iraq into a model democratic state and that the democracy in Iraq would be spilling over into the other states in the region. However, things in Iraq did not follow that

28. Ralph De Toledano, "Hizballah Emerging as the Terrorist A-Team" Insight on the News 20 7 (March 2004) – 20th anniversary of the Beirut's Bombing on CNN.

sole and exclusive authority of the Lebanese government. The resolution also called for safeguarding the Constitution and stopping any constitutional amendment to extend President's Lahoud's term(26). Despite the 1559 Resolution, Lebanon's Parliament voted under Syrian pressure to amend the Constitution to permit the extension of Lahoud's term by three years. Walid Jumblat and his parliamentarian block were the only people to vote against the amendment.

The geo-strategic importance of Lebanon brought forward again by the Bush administration presented Lebanon as offering strategic opportunities for the US with the possibility of strengthening the US strategic position and widening the US influence in the Levant and in the Eastern Mediterranean as well as serving the US strategy in the global war on terrorism.

A stable and democratic Lebanon with a free market economy would have a potential role to play between the West and the whole Middle East. If the US were to carry out its commitment towards spreading democracy and open market economy, Lebanon would be the best candidate for achieving this role.

Many scholars have argued that US failure to confront terrorism after the 1983 Beirut bombing emboldened terrorists as to the use of terrorist tactics. Scott Dodd and Peter Smolowitz stated that while the "Beirut bombing taught the United States more about protecting the troops and picking the battles." Dodd and Smolowitz quoted John Lehman, the Secretary of the Navy during 1983 saying, "There is no question it was a major cause of the 9/11, and we told the world that terrorism could succeed."(27)

Until operation "Enduring Freedom" in Afghanistan in 2001, US responses to terrorism were minimum and reflected a 'cut and run' policy. The Bush administration's actions after the 9/11

26. United Nations Security Council Resolution 1559, September 2, 2004.

27. Scott Dodd and Peter Smolowitz, "1983 Beirut Bombing Began New Era of Terror" Charlotte Observer, 21 October 2003.

rule, advance freedom, and increase emphasis on economic and social reforms.

The new Bush strategy provided justification for US military intervention to fight global terrorism and bring down hostile governments. Along with this policy, Bush expressed his resolve to create two states in Palestine – one Israeli and one Palestinian, living side by side in peace. For Lebanon, the Bush administration chose a new path for its relation with Lebanon. The September 11 attacks constituted the point of departure from old policies towards Lebanon by taking on terrorism. The approach towards Lebanon of 'cut and run' was to be reversed. Colin Powell stated in May 2003 that Lebanon could be a model for democracy and free trade in the region and that the US supported an independent and prosperous Lebanon, free of all foreign forces. (24) Powell also stated that there had to be another track in the Middle East peace process in addition to the track that was laid out in the road map and that that track would deal with Syrian concerns and Lebanese concerns and Lebanon would become an integral part of a comprehensive peace approach(25). Meanwhile, the US Congress continued to be engaged in shaping US policy towards Lebanon. More congressional hearings were held, including one in 2003 when General Michel Aoun was invited to be the key witness. The result was the Syrian Accountability and Lebanese Sovereignty Restoration Act 2003 which was signed into public law No. 108-175. This law aims to halt Syria's support for terrorism and its occupation of Lebanon, cease its illegal importation of Iraqi oil and hold Syria accountable for its acts in the region.

Together with France, the US sponsored UN Security Council 1559 calling for the strict respect of Lebanon's sovereignty, territorial integrity, unity and political independence under the

24. Powell's press briefing, May 3, 2003 in Beirut, Lebanon. The text was published in the Lebanese press and by the US Department of State.
25. Ibid.

Lebanon Independence Restoration Act HR2056. It proposed to establish US policy "regarding the necessity of requiring the full withdrawal of all Syrian military, security, intelligence and proxy forces from Lebanon and the restoration of Lebanon's independence."(23) The proposal did not become law that year but laid the foundation for the Syria accountability and the Lebanese Sovereignty Restoration Act of 2003, signed to become public law in December 2003 under George W. Bush's administration.

Bush's Forward Strategy for Freedom

Early in its first term, the Bush administration seemed poised to follow previous US policy towards Lebanon. It looked as if Washington was ready to accept Syria's hegemony over Lebanon. In 2001, Secretary of State Colin Powel cancelled his visit to Beirut after meeting with the Syrian president to discuss the situation in Lebanon. This decision to cancel his trip was seen by the Lebanese government as a US attempt to court Syria for its support in building a coalition against Saddam Hussein. The US foreign policy changed dramatically after the terrorist attacks of September 11, 2001. The Bush administration had all the justification to pursue a new strategy and wage global war on terrorism. To protect national security, the Bush administration advocated a policy which included the right of America to use unilateral, pre-emptive wars. This strategy was labeled as the 'Bush Doctrine' and aimed to fight terrorism with the right to attack states sponsoring terrorists. In parallel, the national security strategy had another goal – to promote freedom and democratic reforms.

The new policy was based on political morality and seemed to be aiming to greatly affect the future of the Middle East and Lebanon. The Bush Doctrine promised to support democratic

23. H.R. 2056, June 8, 1999.

responsibility to bring Lebanon's cause forward. Intense lobbying by Lebanese American groups resulted in congressional hearings. Many of the people called to witness before the Congress argued for US engagement in the reconstruction of Lebanon and urged Congress to help restore its sovereignty.

In the 1997 hearing, David Welch from the State Department argued, "US policy towards Lebanon remains firmly committed to its unity, sovereignty, independence and territorial integrity."(21) It was, however, from the State Department's point of view up to Lebanon to work for its own political reforms and objectives through reconstruction and national reconciliation "while the US continues to work hard to achieve a comprehensive, regional peace and to help Lebanon to recover from civil war." (22) Mr. Welch seemed to suggest in his testimony that there was no immediate need to assist Lebanon at the expense of the US regional strategy to achieve peace. When asked about Syria's violation of the Ta'if Accord, Welch's answer suggested that the US was not ready to engage Lebanon for fear of alienating Syria and losing its support towards the peace process.

The Clinton administration's efforts to advance the peace process through Syria came to an end after a failed summit between Clinton and Hafez Al-Assad in Geneva in March 2000. The unilateral withdrawal of Israel from South Lebanon in May of 2000 was supposed to remove the main pretext for the Syrian military to stay in Lebanon. Nonetheless, the Clinton administration put no pressure on Syria to undertake such a task.

Representative Michael Forbes introduced in June 1999 the

21. Taken from the text of the "Hearing on US Policy towards Lebanon" before the Committee on International Relations, HR, June 25, 1997.
22. Ibid.

and 3 Army soldiers and one Lebanese citizen.
How did the bombing affect Reagan's resolve to protect Lebanon's sovereignty? Lebanon was neglected from that time up until the presidency of George W. Bush. The US had lost interest in trying to stabilize Lebanon and was happy to mandate to the Syrians this task. The only meaningful attempt came in 1996 when the US backed the April understanding to reduce violence being committed against civilians being by both Israelis and Hezbollah on both sides of the Lebanese-Israeli border.

In the Shadow of Regional Interest

Lebanon may have had become too difficult as a national security interest with the trauma of the Beirut bombings still fresh in the American public's mind. George H. Bush (the father) was unwilling to re-engage Lebanon. The US removed itself from influencing Lebanon's future and left Syria to manage the country including its influencing of the implementation of the Ta'if agreement which ended the civil war. Syria used this mandate to impose its hegemony on Lebanon as a whole.
Clinton pledged during his election campaign to assist in Lebanon's reconstruction. Clinton's words were simply campaign rhetoric; once in office, he did very little to advance the American-Lebanese mature interests. The only positive decision was when Madeleine Albright lifted the travel ban on Americans to visit Lebanon.
The Clinton administration was stuck with the Arab-Israeli peace process and did not find any interest in dealing with the Lebanese cause as a separate case. Almost ten years after the Beirut bombings, the Clinton administration was still unwilling to consider Lebanon as a US interest and to get involved in freeing it from Syrian tutelage. The US Congress took the lead, and some legislators of Lebanese descent took on the

and Italy sent their troops to oversee the evacuation of Palestinian forces. Several events shocked Reagan's plan for Lebanon: first, the assassination of President-elect – Bachir Gemayel; second, the massacre committed in the Palestinian camps of Sabra and Chatilla; and third, the intransigence of Israeli demands for security arrangements. The new, shaky situation in Beirut forced the US, France, Italy and Britain to send a multi-national force to help stabilize the situation and restore order. In 1983, the Reagan administration – through the shuttle diplomacy of the Secretary of State Shultz and the efforts deployed by Ambassador Phillip Haddid came very close to forging an Israeli-Lebanese peace treaty. In fact, an agreement was signed on May 17th by the two countries. Israeli withdrawal, however, was contingent upon the withdrawal of Syrian troops from Lebanon. Syria refused such conditions and prepared a counter-offensive campaign against the Israeli occupation. It was clear that Syria was decided to stay in Lebanon. For the Reagan administration, Lebanon's sovereignty rested with the Lebanese government led by a Phalange President, Amine Gemayel. Moslems, Jews and other Christian factions were, therefore, seen as on the 'wrong' side. The Reagan administration came to support Gemayel's government. The US support for the Christian president was not seen as support for Lebanese sovereignty, but, rather, as support for a Christian-rightwing Phalange president.

On April 18th, 1983, the US embassy was bombed by Lebanese allies of Iran. Syrian involvement was also suspected. Syria and Iran were determined to keep Lebanon in a state of chaos. The embassy bombing killed 63 people, 17 of whom were Americans, 8 being CIA agents. On October 23rd, a suicide bomber drove a delivery truck loaded with explosives to the US marine compound at the Beirut airport. A total of 242 people were killed, among them were 220 US marines, 18 US naval men

other hand, Syria achieved almost a total occupation of the rest of Lebanon and was determined to gain hegemony over Lebanese politics. The situation became more complicated after a peace treaty was signed between Egypt and Israel, especially with Syria coming forward to assume a leading position in the rejection front – considering its upper hand on both the Palestinians and the Lebanese politics.

Reagan and the Policy of Greater Change

Reagan blamed the Soviet Union for the spread of unrest in many continents, and he was dedicated to preventing the Soviets from gaining the upper hand in Europe and the Middle East. In Europe, Reagan introduced missiles with nuclear warheads that could reach the Soviet Union while on embarking on research and development of a strategic defense initiative to neutralize Soviet missiles. In the Middle East, this meant military and economic support to governments willing to ally with the United States. In the early 80's, the Lebanese government became closely identified with accepting such US support. Reagan's new policy made stability in Lebanon as synonymous to Arab-Israeli peace making. A lasting peace would start with achieving stability in Lebanon. Reagan was also committed to bringing democracy back to Lebanon and guarding it from Soviet as well as Syrian influence. (20)

Sharon, as the Minister of Defense of the Begin government, sought to benefit from this shift in the US policy towards Lebanon; he convinced Alexander Haig, the Secretary of State, of a grand strategy which would destroy the PLO in Lebanon, drive the Syrians out of the country and put in place a government in Beirut which would accept to sign a peace treaty with Israel.

When the Israeli army arrived in Beirut in 1982, the US, France

20. "Reagan World," interview cited in Karen Elliott House, Wall Street Journal (June 3, 1980): 1.

Israeli conflict. What was evident was that the US administration was more concerned about preventing a wider Arab-Israeli conflict through the Lebanon gate. All their attempts were focused on preventing Israel and Syria from colliding over Lebanon.

The Syrian military intervention in Lebanon was welcomed by the US and Israel. However, it was not well received by Egypt, Iraq, Libya and the Palestinians. Many perceived Syria's military intervention as being as a grand conspiracy led by Henry Kissinger. Under this grand scheme, Syrian troops would end the PLO in Lebanon against Israel giving back the Golan Heights to Syria and the West Bank back to Jordan. Lebanon came under the complete control of Syria, but the promised security never materialized.

Henry Kissinger's influence came to an abrupt end when President Jimmy Carter took office in 1977. The United States' new policy moved further away from stabilizing Lebanon to concentrating its efforts on regional peace making. Immediately, the Carter administration embarked on a plan for a comprehensive peace concentrating on three principles: peace between Israel and neighboring states, security arrangements for all parties, and a solution to the Palestinian problem. All three principles were dubbed as the 'trinity of peace': borders, security, and solution for the Palestinian problem. Under the US regional focus the civil war in Lebanon escalated with the Israeli army invading Southern Lebanon in 1978. The Carter administration supported the deployment of a UN force in South Lebanon, but little success was achieved. The Carter administration was in reality unable to cope with the Lebanese crisis. Carter attached more importance to the 'human rights' issue than to stopping the killing in Lebanon. In the meantime, Israel occupied most of South Lebanon. It organized a proxy Lebanese militia without any objection from the US. On the

Syrian President Hafez Al-Assad wanted to increase Syria's influence by having full control of the Lebanese government as well as the Palestinian leadership.

While the Ford administration was counseling restraints on both Israel and Syria, it was not opposed to Israel sending arms to the Christians. Secretary of State Kissinger stated, "The Christians are getting arms from Israel which we do not oppose since it helps maintain the balance." (18) (The balance of power between radical Lebanese groups and the Christians.)

At this point, the US was not opposed to Syrian intervention in Lebanon since it served US interests in preserving a pro-Western government in Lebanon. The Ford administration, however, was very much aware of the long-term implications. Syria was to become the dominant power in the region.

The third level of the Lebanese crisis centered on the dynamics of inter-Arab relations which was more complex than the two other levels and posed major challenges for US policy makers. The policy makers saw a great controversy in the positions of Syria, Egypt, and Saudi Arabia towards what was going on in Lebanon and in the future of Lebanon as well as that of the PLO. What brought a greater complexity to Lebanon's problem was Kissinger's grand strategy in the Middle East: he once stated, "My country's history, Mr. President, tells us that it is possible unity while cherishing diversity, that common action is possible despite the variety of races, interests and beliefs we see here in this chamber. Progress and peace and justice are attainable. So we say to all peoples and governments: Let us fashion together a new world order." (19)

Under this grand strategy policy, Lebanon was integrally connected to the search for Middle East peace. Kissinger showed this grand strategy in Lebanon as an extension of the Arab-

18. National Security Council Meeting Minutes, April 7, 1976 – Declassified.
19. From Henry Kissinger's speech before the General Assembly of the United Nations, October 1975.

Arab states welcomed the offer while Israel rejected both a reconvention of the Geneva conference and PLO participation in any peace effort.

In March 1978, Israel invaded Lebanon ostensive to retaliate PLO attacks. The Israeli's purpose, in reality, was to establish a security zone under the supervision of a Lebanese guerilla group headed by Major Saad Haddad. Carter formerly requested that Israel leave Lebanon, and the administration proposed a UN Security Council resolution to that effect. Israel withdrew its forces in July, but kept its control over parts of South Lebanon using Haddad's militia. The US arranged a ceasefire with the PLO which held until Israel decided to invade Lebanon in 1982.

US Diplomacy and the Civil War

From Ford to Reagan, the US consistently declared support for Lebanon's sovereignty and territorial integrity. In 1975 and 1976, President Ford and his administration were deeply involved, brokering and maintaining ceasefires, trying to find an acceptable solution to the conflict. Early in the crisis, Ford sent Ambassador Dean Brown to engage all parties and try to reach a workable solution. In reality, these efforts were partial; however, no comprehensive or approach to end Lebanon's problems were ever realized. While the Ford administration was working to stabilize the government, it realized the necessity of not becoming deeply involved in the crisis. The US administration realized that there were three levels that were at work in the crisis. Restrictively domestic distribution of power represented the first level. The second level involved determining how to transform the confessional system into a secular democracy. The conservative Christians and moderate Moslems wanted to preserve the status quo, while the left-wing movement wanted to secularize the state. The great surprise was that Syria supported the moderates in preserving the status quo. The

the Palestinians by the Lebanese Christians, coupled with several attacks mounted against Israel from Lebanon, preceded massive Israeli raid inside Lebanon which caused hundreds of deaths of civilian Lebanese and Palestinians.

Meanwhile, the US policy was centered on the regional security and possible peace breakthrough rather than on Lebanon's security and well-being. The Lebanese opposition and left wing movement along with the Palestinian leadership accused Kissinger of planning to destroy Lebanon for the benefit of Israeli security.

After the war of 1973, Kissinger was too busy managing a ceasefire between Israel and Egypt and a disengagement agreement between Israel and Syria. At that time, the United States voted for a Security Council resolution condemning Israel for a large raid into Lebanon, but Israel's anger with the vote prompted a reversal; Washington pledged to support future raids. The US pledge created a special relationship between the two countries.

The PLO had been approved as the sole representative of the Palestinians at the 1974 Arab summit, and in November 1974 PLO Chairman Yassar Arafat was asked to address the United Nations Assembly. The US and Israel voted against the invitation. The Lebanese President Suleiman Frangieh was asked by the Arab summit to speak at the General Assembly session on behalf of all Arab states. The American diplomacy expressed its dismay and tried to convince the Lebanese president not to go to New York.

During the first year of Carter's presidency, the United States and the Soviet Union shifted gears from the Kissinger diplomacy and jointly outlined a plan for a comprehensive solution of the Arab-Israeli conflict. The plan included Israeli withdrawal from occupied Arab land, a resolution of the Palestinian issue, and normalization of relations between Israel and the United States with international guarantees provided by the superpowers. The

Meanwhile, Eisenhower's special envoy, Robert Murphy, worked out a solution: General Fuad Chehab, the Commander of the Lebanese Army, became an acceptable candidate to succeed Chamoun. However, after the crisis, Lebanon withdrew its adherence to the Eisenhower doctrine, shifting its position to a non-aligned status. Washington accepted that policy shift and withdrew all its forces by October 25, 1958. Two lessons from the Lebanese intervention were learned in Washington. One, the United States should not be too closely identified with individual factions in Lebanese politics. This lesson has been ignored twice – in 1967 and in 1983. The second lesson was a warning that "to be cast in the role in Nasser's opponent would be to leave the Soviets his champion."(17)

War and Terror Diplomacy

The 1967 disheartening Arab defeat and the ensuing bilateral peace offer persuaded many Palestinians that the Arab states were willing to sacrifice their cause. This was the start of a period of heightened violence conducted by groups from Al-Fatah and the Popular Front for the Liberation of Palestine. The mistrust between the Palestinians and the Arab states created a major problem for Jordan. The PLO had become a virtual state within a state. In September 1970, King Hussein decided to root out the Palestinian guerillas. Syria, in a show of support for the Palestinians, sent an armored brigade into Jordan. Kissinger urged Israel to support Jordan, but before it could enter the conflict, the Syrian force was repulsed. Less than year later, Jordanian forces massacred Palestinians in several encounters, forcing the PLO to move to Lebanon where the Palestinian leadership won a formal recognition to the right to operate autonomously as a guerilla force against Israel. Harassment of

17. National Security Council Document 1958, No.5820/1 quoted in "Ancient History: US Conduct in the Middle East Since WWII," Available: http://www.cato.org/pubs/pas/pa-159

question in early June and quickly dispatched observers to the scene to insure that there would be no illegal infiltration of personnel or arms across the Syrian-Lebanese border(14).

In contrast, neighboring Iraq had caused no anxiety for the United States so when trouble came from Baghdad, the surprise to the US was all the greater when, on the morning of July 14, King Faisal and his Crown Prince were assassinated in a coup d'etat led by Abdul Karim Kassim, known to be a nationalist and a U.A. R. sympathizer. There were fears that there was another coup in the making against King Hussein of Jordan. The Lebanese opposition celebrated the event, while President Chamoun became more fearful about his future and he lost no time in summoning Ambassador McClintock to ask for a military intervention within 48 hours(15).

Meetings were held in the White House and the American forces world-wide were put on alert. Everything was set for a US unilateral intervention in Lebanon. Secretary of State Dulles elevated the problem to a matter of national strategic principle, insisting that the time had come for the United States to meet the challenge in the Middle East head on. The JCS Chairman General Twining was confident that the Soviet Union would not dare risk interfering with the coming operation. At 18:23 hours the 14th of July Eisenhower directed that the first echelons of the American Intervention Force arrive at Beirut 09:00 hours on the following day. Eisenhower announced his decision on national television while the specified command had been given by the Commander of the Sixth Fleet, Commander Holloway, at 1600 hours to establish a beachhead at Beirut(16).

On July 16, the first of 14, 357 troops landed in Lebanon.

14. Resolution of UN Security Council, June 11, 1988 on Lebanon – "Not War, but Like War" Leavenworth paper No. 3 by Roger Spiller, Available: http://www.cgsc.army.mil/carl/resources/csi/spiller2/spiller2
15. Robert McClintock, "American Landing in Beirut," 69.
16. Jack Schulimson, "Marines in Lebanon" Marine Corps History pamphlet (Washington, DC: Headquarters US Marine Corps, 1966).

violence inevitable. Observers saw in the beginning of May 1958 a very dangerous climate of sliding towards a dangerous strife and all what was needed for its start was a symbolic act. Such an act came on May 8 when chief editor of the newspaper Al-Telegraph, Nassib Al Matni, was assassinated in Beirut. (13) The assassination incited an immediate convulsion of violence more severe than Lebanon had yet seen. In Tripoli, the three days of rioting there caused more than 120 casualties. Strikes and counter-strikes were called by various groups. In the streets of Beirut, there were confrontations between the two sides, and the security forces could not handle the situation. In fact, events had overtaken leaders on both sides. Three days after the murder of Matni, President Chamoun hinted to the American Ambassador, Robert McClintock, that the government might ask for the US marines to land in Beirut. When Kamal Jumblat Druze followers attacked the Presidential palace in Beit Eddine on May 13, Chamoun summoned the American, British and French ambassadors and put them on notice that their assistance might be requested. Ambassador McClintock had been empowered to tell Chamoun that the US would entertain his request provided Lebanon would present a complaint against external interference to the Security Council. The series of the events in Tripoli and Beirut coupled with Chamoun's assessment of the situation must have painted a dark picture in Washington.

Dr. Charles Malek, Lebanon's Foreign Minister, was to press charges of subversion against the U.A.R. before the Security Council and the Arab League. When the Arab League was offering a compromise for settlement, Malek did not attend the meeting and rejected the compromise. Apparently, Chamoun and Malek were more interested in seeing the question come before the UN. The Security Council addressed the Lebanon

13. Ibid.

the 24th of February, President Jamal Abdul Nasser himself arrived in Damascus. Among the visitors at Damascus to see the Egyptian president were Saab Salam, Kamal Jumblat and other several prominent figures in the movement opposed to President Camille Chamoun.

The formation of the U.A.R. enheartened the Lebanese opposition. It had lent an air of authenticity to pan-Arabism and increased the opposition's claims against Chamoun and his government. The government's reaction to the opposition's manifesto calling for Chamoun's resignation was a ban on demonstrations which was widely ignored by the opposition. In reaction to the pictures of Nasser covering the walls of the city, Chamoun asked his supporters to do the same with his pictures, and he refused to make any statement disavowing an intention to seek another presidential term when his supporters were lobbying in the parliament for a constitutional amendment to allow a second term.

The popular demonstrations of February 1958 grew into riots during March and April. The Chamoun government accused Syria of assisting the insurgency with arms. President Chamoun had told the American, British, and French ambassadors of his desire to seek another term, and besides that, one of his supporters in the parliament, had announced the intention to present a constitutional amendment.(12)

It was not clear, facing such a series of events, how the crisis could have been averted when the civil war became a reflection of the regional turmoil. The political forces inside Lebanon felt themselves to be part of the regional controversy. Each group saw itself as possessing strength greater than its own power inside the society and, by the same logic, external powers viewed the fortunes of their supporters as their own. These complications with subsequent events made the outbreak of

12. Qubain, "Crisis in Lebanon", Washington, DC: Middle East Institute, 1961), 60-66.

million dollars in economic aid to Jordan. When Syria appeared to be moving closer to Egypt and the Soviets, the Eisenhower administration put the armed forces in Turkey, Iran and Jordan on alert and warned against outside interference. The crisis ended without direct US intervention. An interpretation of Eisenhower's attitude to what was going on in the Middle East was given by his biographer Stephen Ambrose who wrote: "What Eisenhower really feared was radical Arab nationalism" and its threats to the feudal monarchies rather than internal communism. (11)

Enactment of Eisenhower Doctrine

A big military intervention under the Eisenhower doctrine took place in Lebanon in 1958. The revolution in Lebanon came during a rising period of pan-Arabism which reached its peak when Egypt and Syria became united. The union between these two countries worried several Arab regimes. In response, a coalition was created between King Hussein with his fellow Hashemite ruler in Iraq, causing King Saud of Saudi Arabia to express his great concern.

For the Western powers and their friends in the Middle East, the creation of the United Arab Republic was ominous news. For the advocates of Arab nationalism this was a gift from God. Throughout Lebanon, popular demonstrations filled the streets in the predominantly Moslem cities of Tripoli, Saidon and Tyre. In Beirut, there was a celebratory strike. Little more than a week had passed before a delegation from the National Union Front had traveled to Damascus to congratulate the Syrian government on the formation of the U.A.R. This constituted the beginning of a pilgrimage of Lebanese to Damascus during the spring of 1958 which one account places the number at more than 300,000 people. The jubilation reached its peak when, on

11. Ambrose, Eisenhower , 463.

Bulganin even proposed to Eisenhower to undertake joint military action to end the war. Eisenhower rejected the proposal and warned the Soviets not to get involved.(7)

At the end of the crisis, the United States became directly involved in the Arab-Israeli conflict and has become since then the only guarantor of Israel's security.

Early in 1957, Eisenhower delivered a message to Congress in which he referred to the instability in the Middle East being "heightened and at times manipulated by international communism" - that is to say, by the Soviet Union. He proposed a program of economic aid, military assistance, and cooperation and the possible use of US troops when requested by friendly governments caught "against overt, armed aggression from any nation controlled by international communism."(8)

The Congress ultimately approved the Eisenhower doctrine and authorized the spending of up to 200 million dollars to initiate its implementation. Twelve of the fifteen Middle Eastern states approached by the administration accepted the doctrine; however, only Lebanon endorsed the doctrine in return for promises of economic aid. (9)

The Eisenhower doctrine was not understood by many people, especially among the Arabs. Egypt, Syria and some North African states made it clear that they did not rank the Soviet Union their number one threat and said they saw no danger from international communism. (10)

The first test for the Eisenhower doctrine came in April 1957: when Jordan faced a pan-Arabist challenge from socialist-nationalist and communist parties, the US government moved the Sixth Fleet to the Eastern Mediterranean and provided ten

7. Lenczowski, "American Presidents and the Middle East", 44.
8. Sheldon L. Richman, "Ancient History: US Conduct in the Middle East since WWII," in Magnus, 87-91, Available: http://www.cato.org/pubs/pas/pa-159.html
9. Eveland, 250.
10. Michael Bishku, "The 1958 American Intervention in Lebanon: A Historical Assessment," Arab Affairs 31 (Winter 89-90): 108.

could also have great effect on any conflict in the Mediterranean region.

Last but not least, Lebanon was a significant asset to the US strategy during the cold war in preventing the spread of communism and the threat of Soviet expansion. It has also been considered a significant actor in bringing peace and stability to the whole region. Reagan emphasized such a role by stating, "A stable and revived Lebanon is essential to all our hopes for peace in the region." (5)

Because of Lebanon's importance in the regional geo-strategic setting, the US government has been deeply involved in insuring Lebanon's political stability. The first manifestation of the American will came in July 1958 when the US marines landed on Lebanon's shores to contain the first Lebanese civil war.

The Eisenhower Doctrine

Eisenhower's opposition to the military conduct of Israel, Great Britain, and France against Egypt during the Suez crisis in 1956 was explained by his opposition to old style colonialism. Eisenhower wanted America, as a new world power, to win the friendship of the newly independent countries in Africa and Asia and to prevent them from falling under Soviet influence. Such a task could not be accomplished if the United States were to be perceived to be on the side of such flagrant acts of imperialism committed against Egypt. It is also important to note that the US wished to stop any European challenge to US dominance in the Middle East.(6)

When the UN call for a cease-fire failed to stop the conflict in Egypt, the Soviet Union threatened to intervene and Nikolai

5. President Ronald Reagan's televised speech to the nation, September 1, 1982.
6. Donald N. Eveland, Warriors at Suez: Eisenhower Takes America into the Middle East in 1956, Brattleboro,Vt: Aman Boods, 1988.

has enormous implications for US foreign policy that consistently claimed to propagate democracy throughout other continents. President George W. Bush returned to the idea which was one of the basic principles for US policy for Lebanon and the Middle East and stated, "Finally, the United States will use this moment of opportunity to extend the benefits of freedom across the globe. We will actively work to bring the hope of democracy, development, free markets, and free trade to every corner of the world."(4)

Historically, Lebanon patterned its economic and educational systems on Western principles. It had always been known as a merchant nation up until the beginning of the civil war in 1975. During this time, Lebanon was an example of liberal democracy in the Arab world. It was described once by the British Broadcasting Corporation as a haven of liberalism and a hub for economic, social, intellectual and cultural life in the Middle East. Uncensored press facilitated an open exchange of ideas and provided various opinions. Beirut became the banking center for the Arab world. Many observers looked at Lebanon as being the sole example of a liberal democratic government amidst authoritarian regimes in the Arab countries. All of that made Lebanon a potential strategic and important ally to the United States from the first days of its attempt to fill the void left by the British in the Middle East.

From the military perspective, Lebanon's geographical position also presented a strategic opportunity for the US. Its sea ports and airports were ideal settings to establish forward military bases for any potential operation in the region. It was considered as a gateway to the Arab world which would strengthen the US strategic deployments in the eastern Mediterranean along with Turkey and Israel. Such a position

4. The quote is taken from the introduction to the "National Security Strategy of the United States."

occupation of Iraq.

An examination of the US policy towards Lebanon cannot be made outside of the geo-strategic importance of the Middle East to the United States.

Two formal methods of approaching this study will be employed. The first method is a descriptive approach which focuses on attempting to understand the immediate sequences of events that lead to a particular outcome. The other approach focuses on a theoretical, historical analysis in order to better understand why things happen the way they did.

Strategic Importance of Lebanon

Lebanon's importance to the US is a factor determining future policies towards the country and, more generally, towards the Middle East; previously, that policy shifted every time there was a new administration. It has been argued that Lebanon's importance has been based on the idea that Lebanon was a democracy. The US under this assumption looked at Lebanon as a free country which had been historically democratic. Its people, despite a variety of ethnic and religious identities were able to live together in peace for scores of years. It was also argued that the Lebanese experience in self-rule and reconciliation among different religious groups was the reason for peace, prosperity, and modern government institutions that set Lebanon apart from all its neighbors after independence. This achievement was not at all a result of any initiative undertaken by the French Mandate. (3)

This argument implies that Lebanese democratic ideas and practice were inherent in the Lebanese culture and not caused by French influence and, consequently, democracy could flourish if the conditions for its growth were properly planted. This logic

3. **Engin Akarli further argues that it was French intervention in Lebanese politics that actually hampered efforts for a secular Lebanese nationality. More of these arguments are in his book, The Long Peace: Ottoman Lebanon, 1861-1920.**

the Soviet expansion, and the second was Israel's security and well-being(1). Under the Truman era, Washington sought to assume only a secondary role in the Middle East next to Britain who shared the same enthusiasm for the prevention of Soviet expansion. Washington was to handle the "Western bastions of the Middle East" such as Greece and Turkey, while the British were to maintain control of the Arabian Gulf oil fields and the Suez Canal which were considered "primary interests."(2)

By the 1950's, Britain foothold in the region was slipping dramatically and Washington stood ready to fill in the void. With Truman no longer in office, President Dwight D. Eisenhower and Secretary of State, John Foster Dulles, took a harder line approach to the Middle East crisis beginning with Iran. They were concerned that the rising instability in Iran might provide the Soviets with good reason to advance towards the Indian Ocean when the United States was still prepared to defend the region. The plan was to overthrow the democratic regime of Mohamed Mossadegh who governed by popular rule. Unlike Truman who expressed outrage at Stalin's late withdrawal, calling it a "gross violation" to the integrity and sovereignty of the Iranian people, Eisenhower's administration took a less favorable approach to self-determination in Iran when it came to issues related to US interests.

The United States, as the heir to British imperialism, became from this point a frequent object of suspicion. The United States, like the European colonial powers before it, has been unable to avoid becoming entangled in the region's political conflicts. Driven by the desire to keep the best oil reserves in friendly hands and out of potential rivals' and to oppose 'neutrality' positions in the cold war, the United States has compiled a record of tragedy in the Middle East, the most recent being the

1. Douglas Little, "American Orientalism: The United States and the Middle East since 1945", Chapel Hill: University N.C. Press, 2002, 23.
2. Little, 124.

US Policy towards Lebanon: Hurdles and Prospect

Nizar Abdel-Kader *

When Iranian revolutionaries entered the US embassy in Teheran in 1979 and seized 52 Americans, President Jimmy Carter dismissed reminders of America's long intervention in Iran as "ancient history." Carter's attitude was a clear refusal to learn any lesson from past history. In his view, bringing up old matters was more than unhelpful; it was also dangerous and could only serve the interests of America's adversaries.

As the United States finds itself facing another large crisis in Iraq, it is worth asking why there should be hostility towards America in the Middle East. Before beginning this study on the US policy towards Lebanon, some insight can be gained by surveying US policies towards the region since the end of WWII. As the search for oil in the Middle East gained increasing momentum at the end of WWII, two very important issues arose that would become the center of political pre-occupation through almost every Presidential administration from Truman to George W. Bush. The first pre-occupation was in regard to

*General (RTD), Researcher, Analyst in strategy matters

طُبع في مطابع الجيش اللبناني - مديرية الشؤون الجغرافية 2007

Summaries

• *Dr. Shafik El Masri*

- Lebanon in the custody of international legitimacy ***83***

• *Dr. Ghassan El Izzi*

- The French presidential elections and the promised rupture of relations in the internal and external policies ***84***

• *Lydia Simakova*

- The "Velvet Revolutions" A passage to world domination ***85***

Résumés

• *Dr. Shafik El-Massri*

- Le Liban sous la garde de la légitimité internationale ***89***

• *Dr. Ghassane El Ezzi*

- Les élections présidentielles françaises et la rupture promise dans les deux politiques interne et extérieure ***90***

• *Lydia Simakova*

- Les révolutions veloutées: un passage vers l'hégémonie mondiale ***91***

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Comité Consultatif

Prof. Adnan AL-AMIN. ..... Prof. Michel NEHME

Prof. Nassim EL KHOURY ..... Dr. Ilham MANSOUR

Dr. Hassan MNEIMNE. ..... Général (R.T.D) Nizar ABDEL KADER

Rédacteur en chef: Mahmoud BERRY

• US Policy towards Lebanon: Hurdles and Prospect ..... *Nizar Abdel-Kader* 5

• LES RELATIONS LIBANO-AMERICAINES DANS LE CADRE DE LA POLITIQUE ETRANGERE DES ETATS-UNIS (De la Première Guerre Israélo-Arabe de 1948 à l'invasion israélienne de juillet 2006) ..... *Rudyard KAZAN* 37

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

- US Policy towards Lebanon: Hurdles and Prospect

- Les relations Libano-Americaines dans le cadre de la politique etrangere des Etats-Unis (De la première guerre israélo-arabe de 1948 à l'invasion israélienne de juillet 2006)